السياحة البيئية المستدامة

بين النظرية والتطبيق

الدكتور
فؤاد بن غضبان



www.darsafa.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

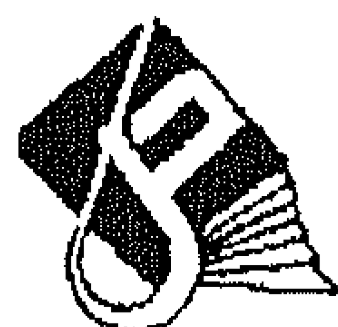
السياحة البيئية المستدامة

بين النظرية والتطبيق

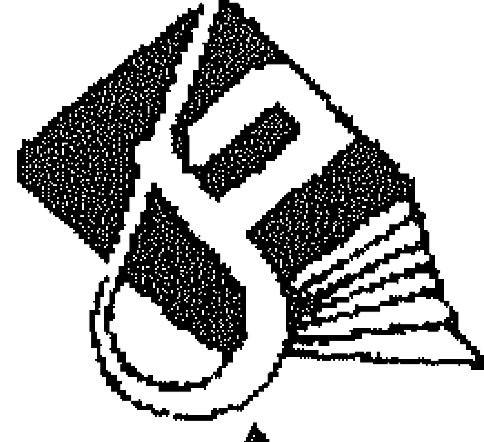
السياحة البيئية المستدامة
بين النظرية والتطبيق

الدكتور
فؤاد بن غضبان

الطبعة الأولى
2015م - 1436هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع -



دار صفاء للنشر والتوزيع

السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق

د. فؤاد بن غضبان

الواصفات:

السياحة// البيئة// صناعة السياحة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/9/3429)

ردمك ISBN 978-9957-24-922-9

عمان ـ شارع الملك حسين

مجمع الفحيص التجاري ـ تلفاكس 4612190 6 962+

هاتف: 4611169 6 962+ ص . ب 922762 عمان ـ 11192 الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
E-mail:safa@darsafa1.net
E-mail:safa@darsafa.info
www.darsafa.net

إهداء

إلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم

إلى إخوتي وأصدقائي الباحثين وطلابي الكرام في الوطن العربي

إلى وطني الجزائر

تقديراً

الفهرس

مقدمة 25

الفصل الأول

السياحة المفاهيم، والأشكال والتطور

مقدمة 33

1- تعدّد وتنوّع مفاهيم السياحة.. 33

2- تباين أشكال السياحة 36

2-1- حسب المدة 36

2-2- حسب الدافع أو الغاية.. 36

2-3- حسب الوجهة المقصودة 42

2-4- حسب الفصول والمواسم 43

2-5- حسب حجم السياح.. 43

2-6- حسب عمر السائح 45

2-7- حسب المداخيل 45

2-8- حسب وسيلة النقل المعتمدة.................................... 45

2-9- حسب الجنسية 45

3- مكونات السياحة.. 46

3-1- السيّاح 46

3-2- الموارد السياحية 47

3- 3- المعرضون 47

4- المنشآت السياحية 48
5- فوائد السياحـة 49
6- الأبعاد التاريخية لظهور السياحة 50
7- تطور السياحة في العالم 51
7-1- المرحلة الأولي (1840-1914) 51
7-2- المرحلة الثانية (بعد 1914) 52
8- تطور عدد السياح في العالم 54
9- التدفقات السياحية في العالم 55
9-1- المناطق السياحية في العالم 56
9-2- آفاق تطور حجم السيّاح في العالم 63
خلاصة 64

الفصل الثاني

السياحة البيئية تعدّد الأشكال وتداخل العلاقات

مقدمة 67
1- مفهوم السياحة البيئية 68
2- أنواع السياحة البيئية 71
2-1- السياحة الطبيعية الإيكولوجية 71
2-2- السياحة المناخية 72
2-3- السياحة البيولوجية 72
2-4- سياحة مراقبة الطيور 73
2-5- سياحة مراقبة النجوم في السماء الصافية 73

2-6- سياحة ثقافية مادية 73
2-7- سياحة ثقافية غير مادية 74
2-8- سياحة رياضية وتسلية بيئية أو شبه بيئية 74
2-9- سياحة بحرية ونهرية صديقة للبيئة... 75
2-10- سياحة التخييم... 75
2-11- سياحة الاحتفالات والمناسبات 75
2-12- سياحة المتاحف والمعارض الفنية الدائمة والموسمية............... 76
2-13- سياحة الفنادق البيئية أو أماكن ضيافة بيئية
أو شبه بيئية متخصصة 77
2-14- سياحة الأنشطة العلمية البيئية 77
2-15- سياحة إحياء أو إعادة تركيب الممارسات التراثية 77
2-16- سياحة التصوير.. 78
2- 17- السياحة الزراعية 78
3- 18- السياحة الصحراوية 79
3– أساسيات السياحة البيئية... 79
4- أبعاد السياحة البيئية 81
4-1- البعد البيئي يهدف هذا البعد إلى 81
4-2- البعد الاقتصادي ويتضمن هذا البعد.. 81
4-3- البعد الاجتماعي ويرمي هذا البعد إلى 82
5- عناصر السياحة البيئية.. 82
5-1- السياحة البيئية نشاط إنساني.. 82
5-2- السياحة البيئية وسيلة للمحافظة على التنوّع الإحيائي.................. 83

5-3- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود 83

5-4- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة والحداثة 83

5-5- السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي 84

6- قواعد السياحة البيئية 84

7- مبادئ السياحة البيئية وإجراءات تنظيمها.. 85

8- أهمية السياحة البيئية.. 86

8-1- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية... 86

8-2- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية... 87

8-3- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية 88

8-4- الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية 88

8-5- الأهمية السياسية للسياحة البيئية.. 89

9- فوائد تحقيق السياحة البيئية 89

10- الآثار السلبية للسياحة البيئية.. 90

11- وسائل دعم السياحة البيئية 92

11-1- القطاع العمومي (الدولة) 92

11-2- القطاع الخاص (الأفراد) 93

خلاصة 94

الفصل الثالث

السياحة البيئية المستدامة مقاربة جديدة للتنمية السياحية

مقدمة 97

1- مفهوم السياحة المستدامة 97

2- مكونات السياحة المستدامة.. 98

3- مبادئ السياحة المستدامة 99

4- أهمية السياحة المستدامة 101

4-1- الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة 102

4-2- الأهمية الاجتماعية للسياحة المستدامة 106

4-3- الأهمية البيئية للسياحة المستدامة............................ 107

5- التوازن بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة.................... 109

6- العلاقة بين السياحة المستدامة والسياحة البيئية 111

7- السياحة البيئية وضرورة تحقيق السياحة المستدامة................. 112

8- دور الإعلام في تعزيز السياحة البيئية المستدامة................... 116

خلاصة 117

الفصل الرابع

التلوث البيئي والسياحة البيئية المستدامة

اتجاهان متعارضان

مقدمة 121

1- مفهوم التلوث البيئي 121

2- أشكال التلوث البيئي 124

2-1- التلوث الطبيعي 126

2-2- التلوث بسبب النشاط البشري 126

3- حماية البيئة من التلوث البيئي 139

3-1- الإنسان في مواجهة التحديات البيئية 139

3- 2- التلوث البيئي مشكلة عالمية 140

3- 3- مدرسة أنصار البيئة 141

3- 4- الحجم الأمثل للتلوث 143

4- تنشيط السياحة البيئية للحد من التلوث البيئي 144

خلاصة 145

الفصل خامس

طرق تحقيق السياحة البيئية المستدامة

الآليات، والمبادئ والأنظمة

مقدمة 149

1- السياحة المستدامة في منظور التنمية الاقتصادية 149

1-1- السياحة قطاع إنتاجي 150

1-2- تنامي أهمية السياحة 152

1-3- مكانة السياحة المستدامة 156

2- آليات تحقيق السياحة المستدامة 159

2-1- مبادئ تحقيق السياحة البيئية المستدامة 161

2-2- رصد عملية تحقيق السياحة البيئية المستدامة 163

خلاصة 168

الفصل السادس

التخطيط السياحي المستدام

تقييم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي

مقدمة 171

1- مفهوم التخطيط السياحي البيئي 171

2- مبادئ التخطيط السياحي البيئي 172

3- دور التخطيط السياحي البيئي 173

4- أساليب التخطيط السياحي البيئي 174

4-1- التخطيط السياحي التعاوني 174

4-2- التخطيط من الأسفل إلى الأعلى... 175

4-3- التخطيط من الأسفل للأعلى 175

5- توجيهات التخطيط السياحي البيئي.. 177

6- المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي... 178

6-1- المستوى المحلي للتخطيط السياحي البيئي.. 178

6-2- المستوى الإقليمي للتخطيط السياحي البيئي.. 178

6-3- المستوى الوطني للتخطيط السياحي البيئي... 178

6-4- المستوى الدولي للتخطيط السياحي البيئي 179

7- الإستراتيجية السياحية.. 179

2- أهداف الإستراتيجية السياحية... 180

9- أنواع الاستراتيجيات السياحية 182

9-1- إستراتيجية تنوّع المنتج السياحي 182

9-2- إستراتيجية تنويع الأسواق السياحية 183
9-3- إستراتيجية الانتشار.. 183
9-4- إستراتيجية التنشيط السياحي 183
9-5- إستراتيجية التركيز على السياحة العلاجية 184
9-6- إستراتيجية الحوافز.. 184
9-7- إستراتيجية تنمية القوى البشرية 184
9-8- إستراتيجية المحافظة على البيئة 184
9-9- إستراتيجية التركيز على السياحة الداخلية......................... 185
10- أهمية البعد المكاني للتنمية في التخطيط السياحي البيئي 185
11- دور التخطيط الإقليمي في حماية البيئة السياحية 186
12- دور التخطيط السياحي البيئي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة...... 187
13- محاور التخطيط السياحي البيئي 188
14- أسس التخطيط السياحي البيئي 189
15- العلاقات المدعمة لتجسيد التخطيط السياحي البيئي 190
خلاصة 191

الفصل السابع

السياحة البيئة أداة لتجسيد استدامة التنمية المحلية

تجارب دولية

مقدمة 195
1- أهمية التنمية المحلية والمجتمع المحلي 196
2- مقومات تنمية المجتمع المحلي.. 197

3- مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي.. 197
4- عناصر عملية تنمية المجتمع المحلي.. 198
5- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية 199
6- تجارب عن السياحة البيئية ودورها في استدامة التنمية المحلية 201
6-1- تجربة "مشروع ضانا" بالأردن في السياحة البيئية 201
6-2- تجربة "منتجع كينغ فيشر"
بجزر فريزر- أستراليا في السياحة البيئية 204
6-3- تجربة "واحة سيوة" بمصر للسياحة البيئية المستدامة....................... 207
6-4- تجربة "محمية أرز الشوف" بلبنان لتنمية المجتمع المحلي 214
6-5- تجربة "حماية آثار قبيلة المايان"
في منطقة تكاكس بالمكسيك.. 215
6-6- تجربة "البيئات المتعددة" في منطقة البحيرات ببريطانيا 217
خلاصة 223

الفصل الثامن

السياحة في الجزائر

الإمكانات، والأنواع والإستراتيجيات

مقدمة 227
1- أنواع السياحة في الجزائر... 229
1-1- السياحة الشاطئية 229
1-2- السياحة الصحراوية 230
1-3- سياحة الحمامات المعدنية 230

1-4- السياحة الجبلية (سياحة المرتفعات) 232
1-5- السياحة المناخية 232
1-6- السياحة الثقافية والاجتماعية 233
1-7- السياحة الأثرية 233
1-8- السياحة الدينية 234
2- الإمكانيات السياحية للجزائر 234
2-1- الإمكانات الطبيعية 235
2-2- الإمكانات الثقافية والتاريخية والدينية 236
2-3- التجهيزات والهياكل السياحية 238
3- التدفقات السياحية للجزائر 244
4- الإيرادات والإنفاقات السياحية في الجزائر 245
5- مساهمة السياحة في التشغيل بالجزائر 247
6- تطور إستراتيجية التخطيط السياحي في الجزائر 248
6-1- فترة 1962-1966
" سياسة سياحية مبنية على الإرث الإستعماري". 248
6-2- فترة 1966-1980 "تأسيس القطاع السياحي بالجزائر". 249
6-3- فترة 1980-1988 "بداية الإصلاح". 251
6-4- فترة 1985-1989 "البحث عن إستراتيجية سياحية". 251
6-5- فترة 1989-2013 "تبني إستراتيجية وطنية للتنمية
السياحية وظهور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" 252
خلاصة 255

الفصل التاسع

البعد البيئي في التنمية السياحية بالجزائر

البحث عن إستراتيجية للسياحة البيئية المستدامة

مقدمة 259

1- مفهوم مناطق التوسع السياحي بالجزائر 260

1- 1- مناطق التوسع السياحي الساحلية 260

1- 2- مناطق التوسع السياحي بالهضاب العليا 261

1- 3- مناطق التوسع السياحي الصحراوية 261

2- إستراتيجية تهيئة مناطق التوسع السياحي........ 262

3- منطقة التوسع السياحي الـ 22 ذات الأولوية للتهيئة في الجزائر 263

4 - أهداف إنشاء مناطق التوسع السياحي 264

5- الأقطاب السياحية........ 267

5-1- الأقطاب السياحية حسب المخطط الوطني للنشاط البيئي........ 267

5-2- الأقطاب السياحية حسب المخطط التوجيهي للتنمية

والتهيئة السياحية المستدامة........ 271

5-2-2- اختيار الأقطاب السياحية 271

5-2-3- تحديد الأقطاب السياحية........ 272

6- واقع السياحة حاليا 272

6-1- الإدارة السياحية الجديدة 272

6-2- أسباب تأخر التنمية السياحية بالجزائر........ 273

7- محدودية البعد البيئي في إستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر 275

8- الأفاق المستقبلية للتنمية السياحية بالجزائر 277

خلاصة 280

فهرس الأشكال

الموضوع	الصفحة
شكل (01) مدن ألعاب للراحة والتجدد	37
شكل (02) أشهر الحضارات الإنسانية للسياحة الثقافية	38
شكل (03) سياحة رياضية	38
شكل (04) سياحة الملتقيات العلمية والاقتصادية	40
شكل (05) سياحة علاجية	40
شكل (06) سياحة مناخية	41
شكل (07) سياحة معدنية	41
شكل (08) سياحة ساحلية	41
شكل (09) سياحة جبلية	42
شكل (10) سياحة صحراوية	42
شكل (11) سياحة ريفية	43
شكل (12) سياحة فردية	44
شكل (13) سياحة جماعية	44
شكل (14) أهم التدفقات السياحية في العالم	56
شكل (15) أهم الأقاليم السياحية في حوض البحر المتوسط	59
شكل (16) تطور السياحة بالأحواض السياحية في العالم 1990-2010	61
شكل (17) تطور السياحة بالأحواض السياحية في العالم 2006-2011	62

الموضوع	الصفحة
شكل (18) توزيع نسبة الزيادة في السياح الوافدين للأحواض السياحية بالعالم 2001-2010	62
شكل (19) سياحة طبيعية إيكولوجية	71
شكل (20) سياحة مناخية	72
شكل (21) سياحة بيولوجية بين الثروات النباتية والحيوانية	72
شكل (22) سياحة مراقبة الطيور	73
شكل (23) سياحة ثقافية غير مادية	74
شكل (24) سياحة رياضية بيئية	74
شكل (25) سياحة بحرية ونهرية صديقة للبيئة	75
شكل (26) سياحة التخييم	75
شكل (27) سياحة الاحتفالات والمناسبات	76
شكل (28) سياحة المتاحف والمعارض الفنية	76
شكل (29) سياحة الفنادق البيئية وأماكن الضيافة البيئية	77
شكل (30) سياحة الأنشطة العلمية البيئية	77
شكل (31) سياحة التصوير	78
شكل (32) سياحة زراعية	78
شكل (33) سياحة صحراوية	79
شكل (34) تلوث المياه السطحية بالرسوبيات	129
شكل (35) تلوث مياه المحيطات بالنفط	130
شكل (36) تلوث بالمياه العادمة	130

الموضوع	الصفحة
شكل (37) تلوث الهواء بالمخلفات الصناعية	134
شكل (38) تلوث التربة بالمبيدات والأسمدة الزراعية	135
شكل (39) تلوث بالنفايات الصلبة	136
شكل (40) تلوث بالضجيج	137
شكل (41) مشروع "ضانا" بالأردن	201
شكل (42) موقع مشروع "منتجع ميناء كينغ فيشر" جزر فريزر-أستراليا	204
شكل (43) مداخل "منتجع ميناء كينغ فيشر	205
شكل (44) موقع مشروع "سيوة" بمصر	208
شكل (45) منظر عام لفندق "درار أملال" بسيوة	210
شكل (46) المسقط الأفقي للطابق الأرضي لفندق "أدرار أملال" بسيوة	210
شكل (47) تباين حجم الفتحات بفندق "أدرار أملال" بسيوة	212
شكل (48) منظر عام لواحة سيوة	213
شكل (49) السياحة الشاطئية بالجزائر	229
شكل (50) سياحة صحراوية بالجزائر	230
شكل (51) السياحة الحموية بالجزائر	231
شكل (52) السياحة الجبلية (المرتفعات) بالجزائر	232
شكل (53) الإمكانات الطبيعية للسياحة في الجزائر	236

الموضوع	الصفحة
شكل (54) الإمكانات التاريخية والثقافية للسياحة في الجزائر	238
شكل (55) شبكة الطرق والبنى التحتية بالجزائر	239
شكل (56) تطور وتوزيع الأسرة حسب صنف الفنادق 1999-2010	241
شكل (57) تطور وتوزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق 1999-2010	242
شكل (58) تطور وتوزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي 1999-2010	243
شكل (59) تطور الإيرادات والإنفاقات السياحية في الجزائر 1999-2010	246
شكل (60) تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات 1999- 2010	247
شكل (61) تطور عدد اليد العاملة بالقطاع السياحي 2000-2011	248
شكل (62) التوزيع المكاني لمناطق التوسع السياحي بالجزائر	263
شكل (63) القطب السياحي الأول	268
شكل (64) القطب السياحي الثاني	268
شكل (65) القطب السياحي الثالث	269
شكل (66) القطب السياحي الرابع	269
شكل (67) القطب السياحي الخامس	269
شكل (68) القطب السياحي السادس	270
شكل (69) القطب السياحي السابع	270

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول (01) تطور عدد السياح في العالم 1954-2010	55
جدول (02) ترتيب دول حوض البحر المتوسط ضمن بعض دول العالم تبعًا لحجم السياح الوافدين 2006-2007	60
جدول (03) تطور نسب السيّاح الدوليين الوافدين إلى الأحواض السياحية 2006-2011	61
جدول (04) تطور عدد الزوار والدخل والتكاليف بمحمية ظانا بالأردن	203
جدول (05) توزيع لأهم الحمامات المعدنية بالجزائر	231
جدول (06) توزيع الأسرة حسب تصنيف الفنادق (2010)	240
جدول (07) توزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق (2010)	241
جدول (08) توزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي (2010)	242
جدول (09) توزيع عدد الليالي المقضية في الفنادق 2010-2011	243
جدول (10) توزيع تدفقات السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج 1998-2008	244
جدول (11) القدرات السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي	249
جدول (12) نصيب القطاع السياحي من المخططات الاقتصادية 1967-1977	250
جدول (13) توزيع مناطق التوسع السياحي	261
جدول (14) مناطق التوسع السياحي الممكنة للتطوير	265

مقدمة

يشير تاريخ صناعة السياحة إلى مساهمة البيئة بشكل كبير في تقدم النشاط السياحي وازدهاره، والمقصود بالبيئة كل من البيئة الطبيعية (المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي، الحيوانات البرية...)، إلى جانب البيئة البشرية التي هي من صنع الإنسان (المباني، المنشآت، المواقع الأثرية والتاريخية، والبنى التحتية...) وتعد كل من البيئتين السابقتين عوامل جذب سياحي تساهم في تحديد اتجاه واختيار السياح للموقع السياحي المفضل، ونتيجة للنمو السريع فقد تولدت مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على المجتمعات في مختلف المقاصد.

إن الشيء المهم في التنمية السياحية هو الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأسمالها، لذا فإن التنمية المطلوبة سياحيًا هي التنمية المستدامة، والتي تعني تلبية الحاجات السياحية للجميع وطموحاتهم دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية الحاجات وتحقيق الطموحات.

وتعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحًا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في أعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

ومن الجائز أن تكون السياحة عاملاً بارزًا في حماية البيئة عندما يتم تكييفها مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة، ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام، وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على اجتذاب السيّاح.

فالتنمية السياحية تهدف أساسًا إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وتطوير البنية التحتية للأقاليم السياحية ورفع الوعي البيئي للسكان في تلك الأقاليم

المشمولة بالتنمية، كما أصبح سكان تلك الأقاليم على وعي متزايد بأن حماية البيئة تزيد من مكاسبهم الاقتصادية عن طريق زيادة عدد الزوار، إن تلك النتائج المتحققة عن طريق التنمية السياحية تلعب دورًا كبيرًا في حماية البيئة الطبيعية لأن سلوك الفقراء والمعدومين لن يكون سلوكًا عاقلاً إذ يصبح همهم الأول والأخير هو تلبية احتياجاتهم ولا يهتمون بمن سيأتي بعدهم، وبالتالي يساء استخدام البيئة بسبب الفقر والجهل حتى تصل إلى درجة خطيرة من التدهور.

ويهدف التخطيط السياحي البيئي إلى تحقيق الآثار الإيجابية على البيئة بمختلف المقاصد السياحية بتوجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها.

وفي هذا الإطار يبرز مفهوم السياحة البيئية كعملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السيّاح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية، على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين.

وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح، مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

يأتي هذا الكتاب من فكرة أساسية ترتكز على أن السياحة البيئية المستدامة أصبحت هدفًا رئيسًا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها مصدرا مهماً من مصادر الدخل الوطني ورافد من روافد التنمية، وواجهة ثقافية للتعريف بالتراث والثقافة والكنوز السياحية للشعوب،

مما يتطلب من صناع القرار اتخاذ الآليات المناسبة لتحقيق ودعم السياحة المستدامة ومتابعة تنفيذها.

وعليه، فقد تضمن الكتاب تسعة فصول شاملة ومتكاملة لكل العناصر المساهمة في فهم وإدراك السياحة البيئية المستدامة في مضمونها العلمي والمنهجي.

وتناول الفصل الأول التعريف بالسياحة وتقديم مفاهيمها المتعددة والمتنوّعة، وتوضيح أشكالها المختلفة تبعًا لعدة معايير ومؤشرات، وكذا تحليل مكوناتها الأساسية ومنشآتها وحتى فوائدها، بالإضافة إلى تحليل الأبعاد التاريخية لظهور السياحة وتطورها من خلال تحليل للتطورات الحاصلة في عدد السياح والتدفقات السياحية المتباينة حسب المقاصد السياحية وآفاقها المستقبلية.

واهتم الفصل الثاني بالتعريف بالسياحية البيئية وأنواعها المختلفة، إلى جانب تحليل أبعادها وأساسيتها وعناصرها وقواعدها المختلفة، بالإضافة إلى مبادئها وإجراءات تنظيمها مع إبراز أهميتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية وفوائد تحقيقها، مع ذكر الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها السياحة البيئية، مما تطلب تحليل لمختلف الوسائل الدائمة لها سواء من القطاع العمومي وحتى القطاع الخاص.

بينها استعرض الفصل الثالث المفاهيم والمكونات والمبادئ المتعلقة بالسياحة البيئية المستدامة باعتبارها مقاربة جديدة للتنمية السياحية، والتي تتضح من خلال الأهمية المتزايدة للسياحة المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما تطلب تحليل العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة وضرورة تجسيد هذه العلاقة، والتي يكون للإعلام دور بارز فيها من خلال تعزيزه للسياحة البيئية المستدامة.

في حين عالج الفصل الرابع العلاقة القائمة بين التلوث البيئي والسياحة البيئية المستدامة باعتبارهما اتجاهين متعارضين، لذلك فقد تم استعراض مختلف المفاهيم والأشكال المتعلقة بالتلوث البيئي وأسبابه وضرورة حماية البيئة، على

اعتبار أن الإنسان هو المتسبب في حدوثه وهو المتضرر الأول منه، مما يجعله دائمًا في مواجهة تحديات البيئة للحد من التلوث البيئي من أجل تنشيط السياحة البيئية المستدامة.

بينما نجد الفصل الخامس قد تضمن طرق تحقيق السياحة البيئية المستدامة بتوضيح آليات تحقيقها تبعًا لمبادئها الأساسية ودور صناع القرار في اتخاذ الآليات المناسبة لتحقيق ودعم السياحة المستدامة، ومتابعة تنفيذ هذه الآليات عبر الزمن عبر الأجهزة الحكومية المتعاقبة، بما يضمن أن تكون هناك سياحة مستدامة شاملة تحقق الاستمرارية، وأن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الفصل السادس تم التطرق إلى تقديم مفهوم التخطيط السياحي البيئي وتحليل مبادئه ودوره وأساليبه وتوجيهاته باعتباره يعمل على تقييم خطط التنمية السياحية بمنظور بيئي، وعليه فقد تم توضيح مستوياته المكانية المتباينة في إطار الإستراتيجية السياحية التي تم تحديد أهدافها وأنواعها المخلفة، إلى جانب إبراز أهمية البعد المكاني للتنمية في التخطيط السياحي البيئي ودور التخطيط الإقليمي في حماية البيئة من خلال محاوره الأساسية وأسسه العلمية.

أما الفصل السابع فقد ركز على توضيح أهمية السياحة البيئية كأداة لتجسيد استدامة التنمية المحلية من خلال إبراز أهمية التنمية المحلية والمجتمع المحلي في تجسيد السياحة البيئية عبر المراحل والعناصر الأساسية للتنمية المحلية، وفي هذا الإطار تم استعراض بعض التجارب العربية والأجنبية في هذا المجال.

ويأتي بعد ذلك الفصل الثامن ليناقش واقع السياحة في الجزائر كدولة عربية بدأت تخطو خطوات لا بأس بها في مجال التنمية السياحة بعد تأخر كبير عرفه هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من حيث توضيح مختلف الإمكانات والأنواع السياحية وتحليل التدفقات السياحة المتباينة، وأهمية هذا القطاع في الميزان الاقتصادي من حيث الإيرادات والإنفاقات السياحية

ومدى مساهمة السياحة في التشغيل وامتصاص البطالة، إلى جانب تحليل تطور الإستراتيجية السياحية في الجزائر عبر مراحل مختلفة.

ليواصل الفصل التاسع تحليله لمكانة البعد البيئي في التنمية السياحية بالجزائر باستعراضه لمناطق التوسع السياحي وخصوصياتها وإستراتيجية برمجتها وأهدافها الأساسية، بالإضافة إلى الأقطاب السياحية الواردة ضمن الإستراتيجية السياحية الجديدة التي انبثق عنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025)، لينتهي الفصل بتحليله لمحدودية البعد البيئي في إستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر راسمًا آفاقها المستقبلية في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الكتاب نافعًا ومفيدًا للجميع، وأن يضيف جديدًا إلى المكتبة العربية أين يمكن أن يجد طلاب العلم المتخصصين والعاملين بهذا المجال غاياتهم المطلوبة.

والله من وراء القصد.

المؤلف

الدكتور فؤاد بن غضبان

1

الفصل الاول



السياحة
المفاهيم، والأشكال والتطور.

الفصل الأول

السيـاحة (المفاهيم، والأشكال والتطور)

مقدمة

تعتبر السياحة بالمنظور اقتصادي قطاع إنتاجي، يلعب دورًا مهمًا في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الأجنبية، ومن منظور اجتماعي وثقافي فالسياحة تعتبر حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الاجتماعية والسلوكية والحضارية للأفراد، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومن منظور علمي فالسياحة هي فن تقديم الخدمة.

وتقوم فلسفة السياحة على أنها عنصر أساسي من حرية الأفراد، ونموذج جديد للعلاقات بين الشعوب والحضارات، لتحقيق المعرفة المتبادلة والتقارب الفكري والسياسي وإحلال التفاهم والصداقة بين الشعوب، كما تشكل تواصلاً ثقافياً من خلال الاطلاع على الحضارات والثقافات، وهي ركيزة من ركائز الإنتاج الوطني، ومجال استثماري باعتباره نشاط إنتاجي تنموي، وهي عنصر يساهم في التغير الاجتماعي و تغرس في النفوس مشاعر الولاء للوطن.

1- تعدّد وتنوّع مفاهيم السياحة :

تعددّت وتنوّعت مفاهيم السياحة بمقدار تعدد أنواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، ويعتمد تعريف كل نوع من أنواع السياحة على الغرض الذي تقوم من أجله، وسنحاول حصر أهم المفاهيم التي أعطيت للسياحة فيما يلي:

❖- الأكاديمية الدولية للسياحة تعرف السياحة بأنها "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح"(1).

❖- المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة يعتبر السياحة بأنها "تشمل جميع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية الناتجة عن التنقل خارج مكان الإقامة لليلة واحدة على الأقل، وذلك بغرض الترويح عن النفس، والأعمال، والعلاج والمشاركة في أنشطة مهنية، ورياضية أو دينية".(2)

❖- ويعرف بعض الباحثين العرب السياحة بأنها "مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة، بعيدًا عن مقر إقامته المعتاد بغرض إتباع حاجاته أو تحقيقها لمصلحة طالما كانت هذه الإقامة لا تحقق له ربحًا ماديًا، هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح".(3)

❖- أما الباحث الإنجليزي " نورفال" فقط سلط السياحة على الأجانب فقرر أن "السائح هو الشخص الذي يدخل بلدًا أجنبيًا لأي غرض عدا اتخاذ من هذا البلد محل إقامة دائمة أو اتخاذ من هذا البلد مكان عمل منتظم مستمر والذي ينفق في هذا البلد الذي يقيم فيه مالا كسبه في مكان أخر".(4)

---

(1)مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1999، ص. 13.

(2)CHRISTINE R., Le tourisme, publication universitaires, d'études européennes, Genève, 1985, P.190.

(3) أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتب القاهرة، 1997، ص. 60.

(4) محمدي موسى الحريري، جغرافيا السياحة، وائل للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص. 60.

وعليه، نجد أن تعريف السياحة قد أوضح نقطتين أساسيتين، وهما:

- المقصود بالسياحة هو انتقال شخص من بلده إلى بلد آخر طلبا لأمر بعينه.
- أن السياحة تفيد الانتقال المؤقت الذي يتم على سبيل الهجرة، ولذلك فقد حددت مدة إقامة السائح بأنها أكثر من أربع وعشرين (24) ساعة، وأقل من أثني عشر (12) شهرا.[1]

وانطلاقا من هذه التعريفات يمكن تعريف السياحة بأنها انتقال الفرد أو المجموعة خارج مقر الإقامة لمدة لا تقل عن ليلة واحدة ولا تزيد عن سنة، وذلك لغرض الترويج والاستجمام أو لأغراض أخرى.

كما تعرّف السياحة من حيث كونها ظاهرة بأنها: عملية انتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة، فيتركون محل إقامتهم الدائمة منطلقين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم (سياحة داخلية محلية) أو إلى بلدان أخرى (سياحة خارجية دولية).[2]

وبصفة عامة فالسياحة_هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة.

فهي نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط: والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين

(1) فاروق كامل عز الدين، جغرافية الترويج والسياحة، جامعة الزقازيق، مصر، 1992، ص. 46.

(2)ONU-WTO : Recommandations sur les statistiques du tourisme، chapitre II، série M No 83 (1994)، paragraphe 09.

كيلومتراً على الأقل من منزله وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

2- تباين أشكال السياحة:

هناك العديد من المحاولات لتصنيف السياحة والنشاط السياحي إلى أنواع مختلفة وفقاً لمعايير وأسس تصنيف مختلفة، أهمها: معيار المسافة والبعد المكاني الذي يقطعه السائح، ومعيار الزمن الذي يقضيه في سفرته، ومعيار سبب الرحلة أو السفر، ومعيار منشآت النوم، ومعيار الاستمرارية وأخيراً معيار التنظيم (المكان الذي يقصده السائح، والهدف من ذلك، ووسيلة النقل، والإيواء، ومستوى الإنفاق، ومدة الإقامة، ومستوى التنظيم والجهة المنظمة).

ويمكن للسياحة أن تكون على عدة أشكال حسب العوامل التي تقاس عليها، كما يلي:

2-1- حسب المدة:

تبعًا لهذا المعيار، يمكن أن نميز شكلين من السياحة[1]:

- **سياحة مؤقتة(انتقالية):** حيث يقيم السائح فترة سياحة في التنقل من موقع سياحي إلى آخر أو من بلد آخر.
- **سياحة دائمة:** حيث يقوم السائح باختيار موقع سياحي واحد أو بلد واحد لقضاء كل وقته فيه.

2-2- حسب الدافع أو الغاية:

ونعني بذلك كل العوامل التي تشد السائح للتوجه إلى منطقة معينة، وهو التصنيف الأكثر أهمية لكنه الأصعب من حيث تنوع المقاصد التي تشد السائح

(1)MARLIN P., Dictionnaire De Géographie, Paris 1988, P. 436.

فلا يمكن الإلمام بها جميعا، لكن يمكننا أن نقسمها إلى ثلاث مجمعات أساسية هي:

2-1-2- سياحة الترويح عن النفس والاستجمام:

يعد هذا الشكل من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشاراً، حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى 80%، وقد تفرعت منها أنواع أخرى من السياحة منها السياحة الرياضية والعلاجية وغيرها.

وتكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر ويتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها، ويطلق عليها هنا الهوايات مثل: صيد السمك والغوص تحت الماء والانزلاق والذهاب إلى المناطق الصحراوية والجبلية والزراعية.

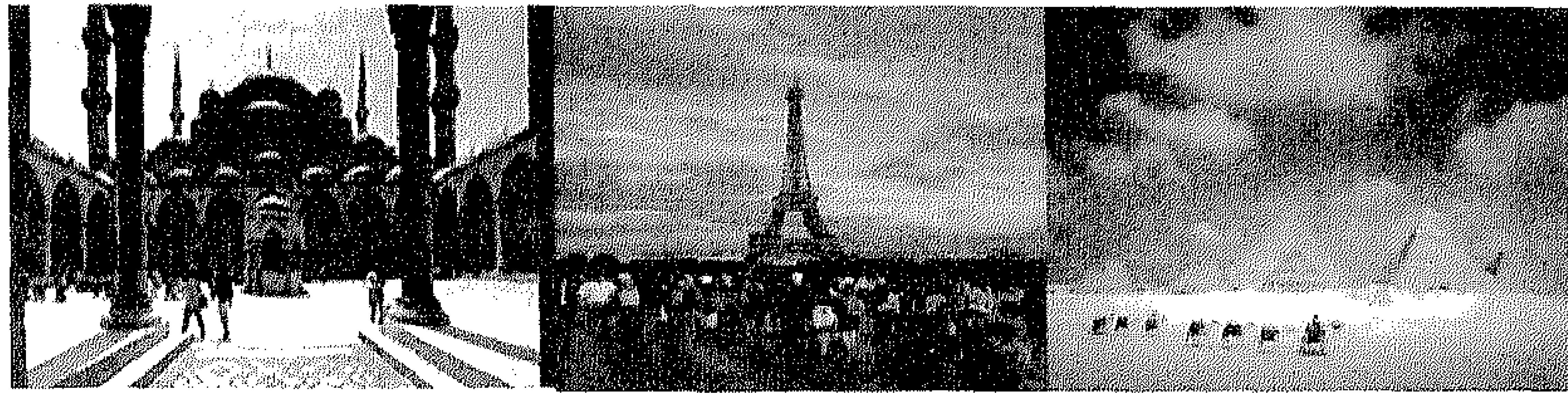
ونميز فيها:

- **سياحة الراحة والتجدد:** وهي من أقدم الأنواع وأكثرها انتشاراً حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى 80٪ وتعتبر دول حوض البحر المتوسط من أكثر المناطق اجتذاباً لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الجميلة (شكل: 01).



شكل (01): مدن ألعاب للراحة والتجدّد

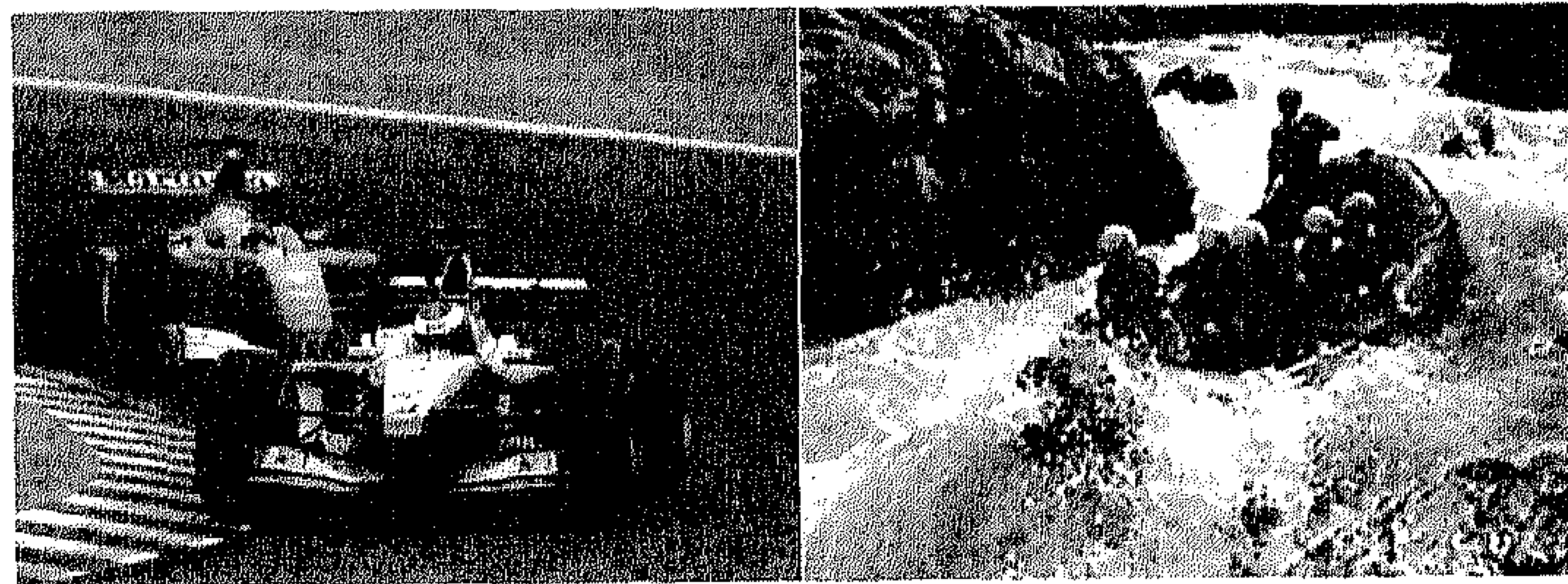
- **السياحة الثقافية:** يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة، ويمثل هذا النوع نسبة 10٪ من حركة السياحة العالمية، ونجد هذا النوع من السياحة متمثلاً في الاستمتاع بالحضارات القديمة وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة والحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية والمسيحية على مر التاريخ والعصور (شكل: 02).



أهرامات الجيزة(مصر) برج أيفل (باريس) معبد تاج محل (الهند)

شكل (02): أشهر الحضارات الإنسانية للسياحة الثقافية

- **السياحة الرياضية:** وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بمشاهدة الأنشطة الرياضية المختلفة، فنجدها متمثلة في ممارسة رياضة الغوص والانزلاق على الماء والصيد (شكل: 03)، ويشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة، بالإضافة إلى الملاعب والصالات وحمامات السباحة إذا كان الغرض إقامة الدورات والمسابقات الدولية.



شكل (03): سياحة رياضية

- **سياحة البحث عن التحف النادرة والغالية:** وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض التشكيلية ومعارض الكتاب، فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الإنجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة، والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه، وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم.
- **سياحة المناسبات والفعاليات:** وتنطبق على سباقات السيارات والدراجات والمهرجانات السينمائية...، ويشهد هذا النوع من السياحة إقبالاً هائلاً من المشاركين والسياح، كما يرتبط بها كرنفالات واسعة للأزياء والفنون الشعبية.
- **السياحة الدينية:** ويقصد بها السفر بهدف زيارة الأماكن المقدس بالنسبة للأديان مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان والأديرة المختلفة بالنسبة للمسيحيين.

2-2-2- سياحة الأعمال:

وهو سفر يكون لهدف مهني ونميز فيه[1]:

- **السياحة العلمية والتكنولوجية:** أو السياحة البحثية وهي التي تشمل الدراسات والبحوث العلمية خاصة تلك التي تتعلق بالبيئة النباتية والحيوانية (الفلورا والفونا) وكذلك دراسة حركة الطيور وهجرتها العالمية وتكاثرها.
- **سياحة الاجتماعات:** ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم،

---

(1) عثمان غنيم، وسعد، بنيتا، التخطيط السياحي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 1999، ص23.

ونجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياحة المعارض. ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عوامل عدة مثل اعتدال المناخ، وتوافر المرافق ووسائل الاتصالات، ووجود الفنادق، والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات، والمطارات الدولية، وموقع المدينة كمنتجع سياحي يوفر مناخاً ملائماً لمثل هذه المؤتمرات.

- **سياحة الملتقيات العلمية والاقتصادية:** ونعني بها سياحة المؤتمرات والمعارض، ومن أمثلتها سياحة المؤتمرات بمدينة شرم الشيخ المصرية، ومن أبرز المؤتمرات التي عقدت هناك المؤتمر الدولي لصانعي السلام الذي حضره 29 من زعماء أكبر دول العالم في 1996/3/13 (شكل: 04).



شكل (04): سياحة الملتقيات العلمية والاقتصادية

- **سياحة الأعمال والمعارض الاقتصادية:** وهي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة في مجمعات الشراء وجودة الأسعار، ومنها دبي ولندن وباريس فهي وجهات للتسوق.
- **السياحة الإستشفائية أوالعلاجية:** يكون السفر بهدف العلاج والاستجمام في الحمامات والمنتجعات الصحية في مختلف بقاع العالم (شكل: 05).



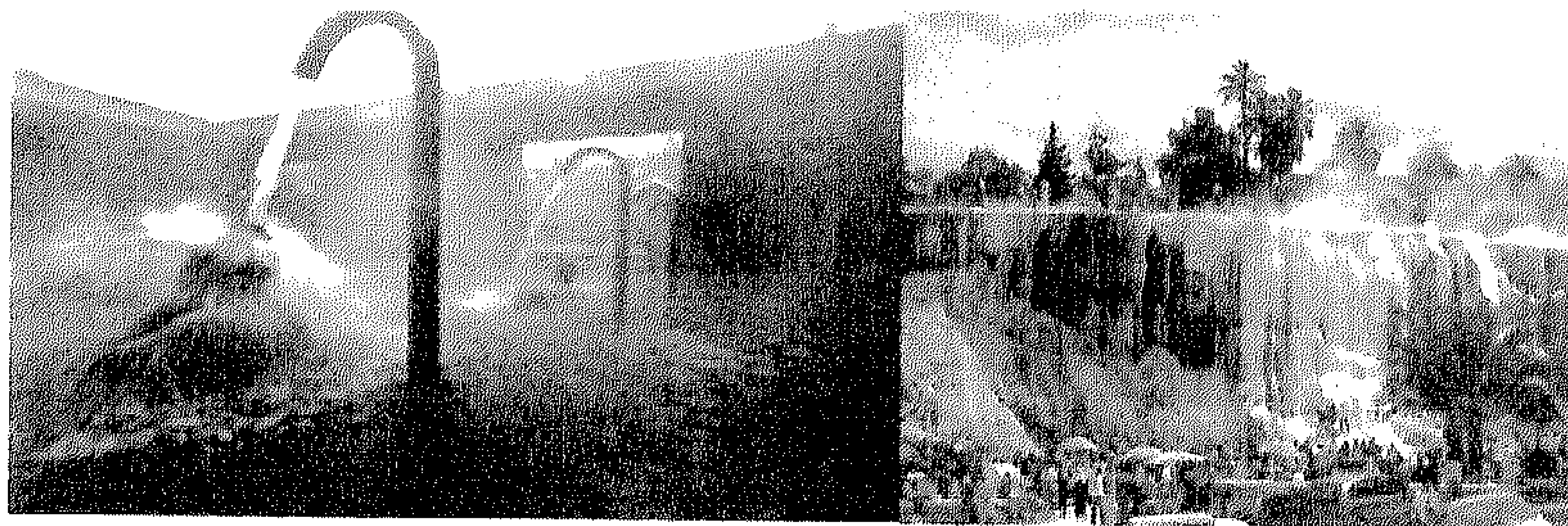
شكل (05): سياحة علاجية

- **السياحة المناخية:** وقد نتجت هي السياحة إذ التغيرات المناخية (شكل: 06).



شكل (06): سياحة مناخية

- **السياحة المعدنية:** القائمة على استغلال المياه المعدنية بغرض الاستشفاء (شكل: 07).



شكل (07): سياحة معدنية

- **السياحة الساحلية:** المتعلقة بالبحث عن حرارة الشمس والبحر (la hélo-tropisme) (شكل: 08).

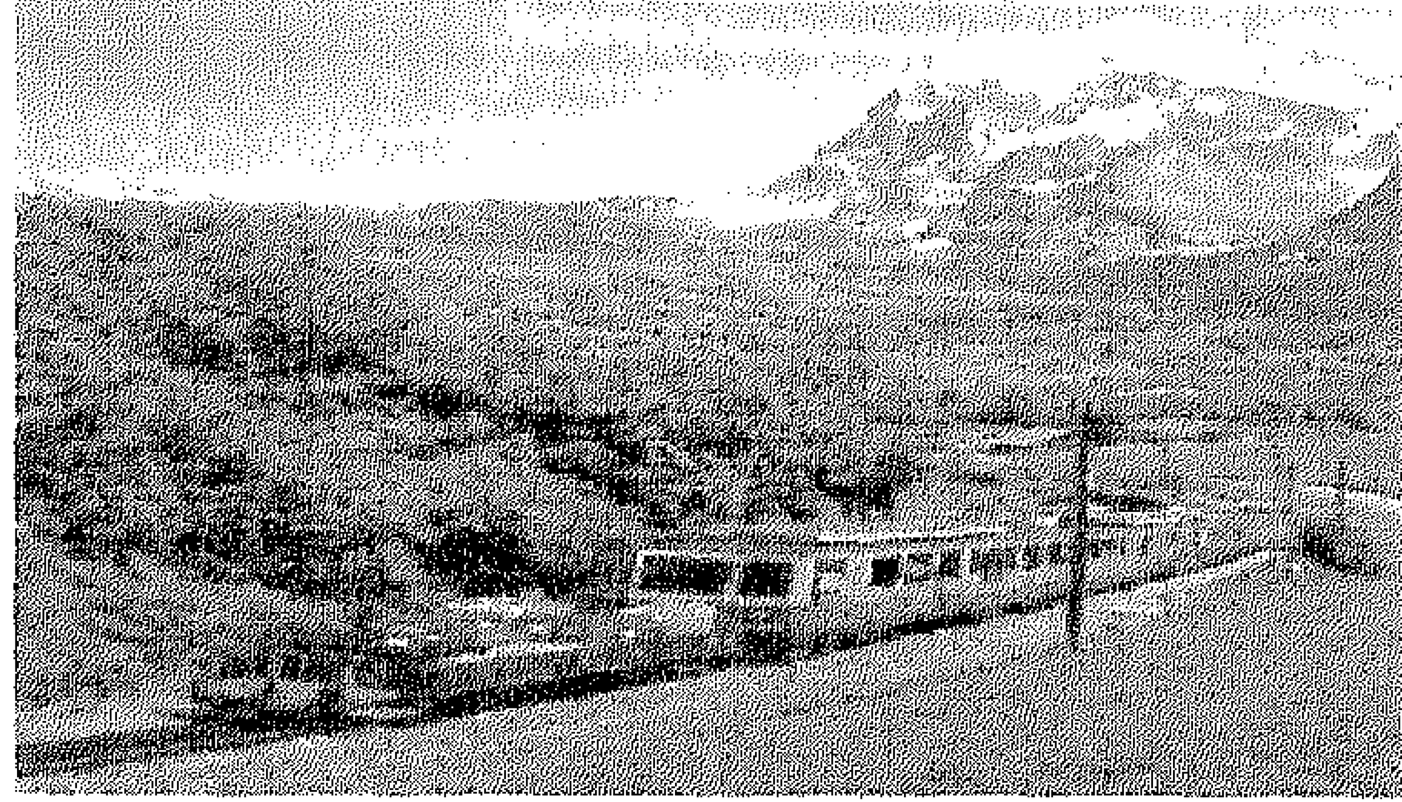


شكل (08): سياحة ساحلية

2-3- حسب الوجهة المقصودة:

2-3-1- سياحة ساحلية: تنتشر هذه السياحة في الدول التي تتوافر لها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور وحرارة دافئة، وتوجد في الكثير من دول العالم مثل: دول حوض البحر المتوسط.

2-3-2- سياحة جبلية: وتعتمد هذه السياحة على الجبال الشامخة والمرتفعات العالية، مثل جبال الهمالايا من أجل التسلق واكتشاف المناظر الطبيعية (شكل: 09).



شكل (09): سياحة جبلية

2-3-3- سياحة صحراوية: وهى تلك السياحة التي تتم عبر الصحارى وتتنوع أنواعها وأهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء وأخرى تتجه إلى الصيد في المناطق المسموحة (شكل: 10).



شكل (10): سياحة صحراوية

2-3-4- سياحة ريفية: هي من أنواع السياحة المستحدثة و تتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية و تكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة (شكل: 11).



شكل (11): سياحة ريفية

2-4- **حسب الفصول والمواسم:**

2-4-1- سياحة صيفية: يمارس هذا النوع من السياحة خلال فصل الصيف، حيث يكون هذا الفصل هو موسم الاصطياف والراحة والاستجمام.

2-4-2- سياحة شتوية: وتكون خلال فصل الشتاء حيث يتم التوجه إلى المناطق الباردة والمتجمدة من أجل التزلج والاستكشاف.

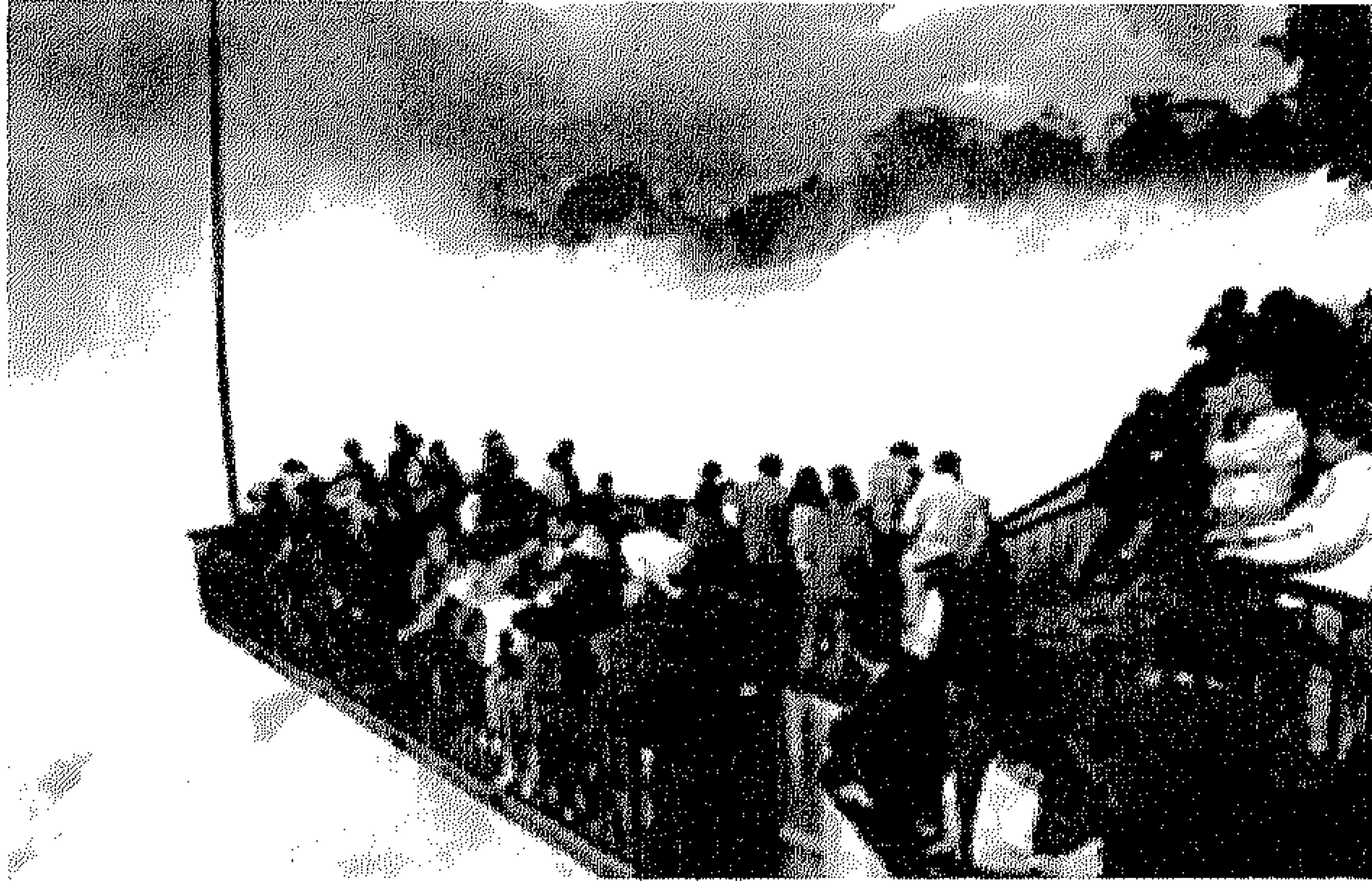
2-5- **حسب حجم السياح:**

2-5-1- سياحة فردية: يقوم بها فرد واحد وتكون في غالب الأحيان غير منظمة حيث تكون تهدف غالبا إلى العزلة من أجل الاسترخاء أو القيام بدراسات ميدانية (شكل: 12).



شكل (12): سياحة فردية

2-5-2- سياحة جماعية: تقوم بها مجموعة سياحية أو مجموعة من الأفراد وتكون منظمة من طرف منظمات متخصصة كالوكالات السياحية أو مبرمجة من طرف الأهل والأقارب من أجل التقرب والاستمتاع أكثر (شكل: 13).



شكل (13): سياحة جماعية

هذا النوع هو الأسهل من حيث متابعة التأثيرات الاقتصادية للسياح كالمداخيل الناتجة عن كل فوج سياحي، أما السياحة الفردية فهي صعبة المتابعة، وبالتالي تكون المداخيل الاقتصادية الناتجة عنها صعبة التحديد.

2-6- **حسب عمر السائح:**

2-6-1- سياحة الشباب: وتكون للشباب من أجل المغامرة و الترفيه و استكشاف المناطق الأثرية الجميلة والتعرف على الأماكن السياحية إما ساحلية أو جبلية أو صحراوية.

2-6-2- سياحة الكهول: وتكون للفئات الكبيرة في العمر وتكون غالبا من أجل العلاج أو أداء مناسك الحج وزيارة الأبناء أو تكون كذلك من أجل استعادة أيام الشباب والتخلص من سنوات العمل الطويلة.

2-7- **حسب المداخيل:**

2-7-1- سياحة راقية: وتكون هذه السياحة خاصة بأصحاب الأموال والنفوذ كالملوك والرؤساء ورجال الأعمال وغيرهم.

2-7-2- سياحة اجتماعية: تخص عامة الناس وذوي الدخل المحدود.

2-8- **حسب وسيلة النقل المعتمدة:**

تؤثر نوعية النقل المعتمدة على التدفقات السياحية، فهي تتحكم في حجم السياح، كما أنها تتحكم أيضا في الكلفة، وبالتالي في حجم المداخيل السياحية، ونميز أنواع النقل التالية: النقل الجوي، والبحري، والنهري، والبري، والسكك الحديدية والدراجات الهوائية.

2-9- **حسب الجنسية:**

تبعًا لجنسية السائح يمكن أن نميز نمطين أساسيين:

2-9-1- **السياحة الداخلية:**

وهي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها.

2-9-2- السياحة الدولية:

وهي النشاط السياحي الذي يتم تبادله ما بين الدول، والسفر لحدود دولة لأخرى.

3- مكونات السياحة:

مهما تعددت أنواع السياحة، إلا أنها تتفق جميعها في عناصر سياحية ثلاثة، والتي تشكل المفهوم الواضح للسياحة لدى أي شعب من شعوب العالم، وتتداخل أنشطة السياحة مع العديد من المجالات.

وفيما يلي المكونات الأساسية الثلاثة للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط، وهي:[1]

3-1- السيّاح:

وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقاً لمتطلبات كل سائح[2]. وتعرف الثُعرف المنظمة العلمية للسياحة السائح بأنه المسافر إلى بلد غير البلد الذي يقيم فيه لمدة لا تقل عن (24) أربع وعشرين ساعة لأغراض مختلفة، لا تتضمن الحصول على عمل يدّر عليه منفعة مالية[3].

ونستثني من مفهوم السائح الأشخاص:

- الواصلون بعقود أو بدون عقود لشغل وظيفة أو الالتحاق بالعمل.
- الواصلون للإقامة الدائمة.

---

(1) نعيم الظاهر، الياس سراب، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، 2001، ص26.

(2) أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، مرجع سابق، 61.

(3)MERLIN P., OP- CIT, P. 435.

- ❖ المقيمون في منطقة مجاورة للحدود، والأشخاص الذين يستوطنون في منطقة ما ويعملون في منطقة أخرى مجاورة لها.
- ❖ الرحلات التي تقل عن (24) أربع وعشرون ساعة كالرحلات البحرية، الرحلات السريعة والمسافرين العابرين.[1]

2-3- الموارد السياحية:

تتمثل في عوامل وعناصر جذب الزوار، وتتضمن العناصر الطبيعية مثل: المناخ، والتضاريس، والشواطئ، والبحار، والأنهار، والغابات، والمحميات، إلى جانب الدوافع البشرية مثل: المواقع التاريخية، والحضارية، والأثرية، والدينية ومدن الملاهي والألعاب.

3-3- المعرضون:

وهي الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها، بعرض كل ما لديها من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

ومن أهم ما تقدمه هذه الدول:

- خدمات ومرافق الإيواء والضيافة (فنادق، ونزل، وبيوت ضيافة، ومطاعم واستراحات).
- خدمات مختلفة مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، والبنوك، والمراكز الطبية، والبريد والشرطة والأدلاء السياحيين.
- خدمات النقل: وتشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.

(1)أحمد الجلاد، مرجع سابق، ص. 62.

- خدمات البنية التحتية كالمياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والتخلص من مياه الصرف، والنفايات الصلبة وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات.
- خدمات مؤسسية: تتضمن خطط التسويق، وبرامج الترويج للسياحة مثل: سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

4- المنشآت السياحية:

وتتمثل في[1]:

- **الحمامات:** تقع بجوار البحر، وجود مكان للسكن والترفيه والتسلية المختلفة.
- **منتجعات المياه المعدنية:** تقع بالقرب من الينابيع الساخنة التي تقدم خدمات طبية، وخدمات الاستضافة للاسترخاء.
- **مركز قضاء العطلة:** يحدد موضوع السكن لمجمل العملية ذات الطابع التجاري، وتهدف إلى توفير العطلات وأوقات الفراغ بسعر ثابت، ويمكن أن يبنى في خيمة مع ثبات الخدمات المحلية.
- **الضيافة:** هي المؤسسات التجارية التي تقدم السكن والطعام والخدمات الترفيهية، وهناك ثلاثة أنواع منها، وهي:
  - فندق المدينة الواقع في وسط النسيج الحضري.
  - فندق منتجع يقع بالقرب من البحر.

---

(1)كولينات كلاوس، شتاينكه البرت، جغرافية السياحة ووقت الفراغ، ترجمة الدكتور نسيم برهم، الجامعة الأردنية، عمّان، 1991، ص133- 142.

- فندق يقع في قرى جنوب الصحراء الكبرى.

- **منتجع الشتاء:** وعادة ما تقع على قمم الجبال، والتزحلق على الجليد ومختلف الألعاب الشتوية مع إنشاء سكن وتوفير ظروف معيشية جيدة، وبالتالي فهو يدعو الناس للحصول على تمديد بقاءهم.
- **المخيمات:** أي نشاطات فردية أو جماعية تنفذ تحت الخيام بموافقة الشخص الذي لديه حيازة المكان، فمن الممكن ممارستها في الغابات أو على الساحل.
- **المقطورة :** وهي سيارة مجهزة للإقامة أو ممارسة أي نشاط ، تتيح له التحرك أو تنقل بواسطة جر بسيطة.
- **المنازل الريفية:** فنادق ذات أبعاد صغيرة، تضم 8 إلى 10 غرف، وتقع في المناطق الريفية، وتعمل على تلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض في المقام الأول.

5- فوائد السياحة:

أصبحت السياحة اليوم كحاجة اجتماعية و ضرورية تهتم بها الدولة من أجل إشباع رغبات الأفراد، والمتمثلة في الراحة والترفيه...، زيادة على ذلك فإن السياحة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية الاقتصاد الوطني إذا اهتممنا بها ووفرنا لها كل المستلزمات التي تقوم عليها، فهي تساهم في:

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك بنفقة السياح.
- توفير العملة الصعبة.
- توفير مناصب شغل عديدة والتقليص من البطالة.
- استرجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من الراحة والاستجمام.

- تدعيم العلاقات مع الشعوب الناتج عن التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات.
- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها.
- ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.

6- الأبعاد التاريخية لظهور السياحة:

بالرغم من أن السياحة ظاهرة متجذرة في التاريخ، إلا أنه لا يمكن الإلمام بكل مراحل تطورها عبر التاريخ البشري، لذا فضلنا الانطلاق من القرن التاسع عشر كبداية لدراسة تاريخ السياحة في العالم.

فقد ظهرت السياحة بمعناها الحديث في بريطانيا، وذلك في القرن التاسع عشر إثر ظهور التوجه الرومانسي.

في هذه المرحلة اقتصرت السياحة على طبقة اجتماعية واحدة هي الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية، حيث كانوا يقومون بالرحلات الداخلية في فترات زمنية وأماكن محددة، ونذكر منها كمثال ساحل نورمندي، وساحل أزو، حيث تقصد هذه الأماكن في فصل الشتاء وذلك لإعتدال درجة حرارتها.

وتكملةً لهذه الرحلات تُقام رحلات إلى الجبال في فصل الصيف، وقد تركت هذه الفترة أثرها في تاريخ السياحة، حيث بقيت هذه الأماكن ذات شهرة كبيرة في مجال السياحة حتى يومنا هذا، ونذكر منها أيضا: مدينة شامون يكس (Chamonix)، وشواطئ نيس (la côte de Nice)، مدينة كان (cannes)، ومدينة ديوفيل (Deauville) فهي مدينة سياحية أنشاها (le duc de Nony) في سنة 1860.

وابتداءً من النصف الأول للقرن التاسع عشر، أي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عرف النشاط السياحي توسعًا في نوعية الطبقة الاجتماعية، حيث لم تعد

مقتصرة على الطبقات الغنية فقط، بل أضيف لها جزء من طبقة العمال وهذا بسبب ظهور الإجازات مدفوعة الأجر[1].

وقد ظهر في هذه الفترة ما يعرف بالمحطات السياحية، وهي نوعين: محطات مخصصة للعائلات، والتي نالت شعبية كبيرة وتعتبر محطات مشرفة، وقد خصصت إلى ذوي المكانات الاجتماعية العالية.

وابتداءً من عام 1960م عرفت أوروبا نوعا جديدا من السياحة وهي السياحة الاجتماعية، وقد خصت هذه السياحة عددًا كبيرًا من الطبقات الاجتماعية، حيث أصبح بإمكان الأسر ذات الدخل المتوسط أن تقوم برحلات سياحية خارجية.

ونتيجة لزيادة عدد السياح زاد عدد المناطق السياحية المقصودة من طرف السياح، ولم تكن هذه الزيادات عشوائية بل أتت كنتيجة لتغيرات اجتماعية واقتصادية أهمها:

- النمو الاقتصادي.
- زيادة طرق السفر.
- تحسن القدرة الشرائية.
- الزيادة في مدة الإجازات المدفوعة.

7- تطور السياحة في العالم:

يمكن أن نميز مرحلتين مهمتين في تاريخ السياحة، هما:

7-1- المرحلة الأولي (1840-1914):

عرفت هذه المرحلة زيادة انتقال البشر من مكان لآخر، وهذا مرده إلى الاختراعات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذه الفترة، وذلك باختراع

(1)MERLIN P., OP-CIT, P. 436.

القطار والسيارة والسفن المريحة والسريعة في نفس الوقت، كل هذا جعل من الإنسان يهتم فعلا بالسياحة والتنقل.

وعموما تعد هذه المرحلة هي البداية الفعلية للنشاط السياحي عبر العالم، وقد ظفر " توماسكيد " وهو بريطاني بتنظيم أول رحلة سياحية جماعية عن طريق القطار داخل إنجلترا، ثم قادها إلى دول أوروبا، ثم أمريكا، من أهم وأطول هذه الرحلات التي سميت "Grand Tour" حيث تم فيها اختيار وسائل النقل وأماكن الإقامة وكذا الأماكن التي يتم زيارتها، فكانت لبنة لظهور النشاط السياحي.

7-2- المرحلة الثانية (بعد 1914):

تميزت هذه المرحلة بأعظم اختراع عرفتها البشرية وهو الطائرة الحربية، والذي تزامن مع الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك دخلت الطائرة مجال الطيران المدني وتميزت بإدخال وسائل الأمان وسرعة الانتقال، حيث طغت هذه الأخيرة على الوسائل الأخرى ، كما ظهرت السياحة البحرية والتي تعد أقل تكلفة.

إن التكامل في وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وزيادة تنقل الأفواج البشرية من مكان إلى آخر، كل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث والتي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية، وحديثا ظهر الاسم الجديد "Tourisme" وهو وليد القرن العشرين وبدأ الاهتمام بالسياحة من طرف المنظمات العالمية خاصة الأمم المتحدة.

وعليه فقد أولى الباحثون اهتماما بليغا بهذا النشاط وأنشأ أول معاهد متخصصة، ووضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة والنقل والأنشطة الأخرى، وصارت السياحة علما مستقلا.

وعموما، تعد فترة ما بعد الخمسينيات انطلاق الشرارة الحقيقية للنشاط السياحي والذي تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عمد الأوروبيون إلى

الاشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالمتين، حيث قامت في هذه الفترة شركات سياحية بتنظيم رحلات سياحية أوروبيًا ودوليا، وتعد إسبانيا أول الدول الأوربية التي حظيت باستقبال السياح الوافدين إلى أوربا مقارنة بجيرانها، وهذا يرجع لاعتدال مناخها من جهة ولانخفاض الأسعار فيها من جهة أخرى.

كما شهدت إيطاليا زيادة في السياح الوافدين إليها بفضل تنوّع منتوجها السياحي من جزر وجبال وسياحة ثقافية وعلاجية، دون أن ننسى فرنسا وسويسرا اللتان كانتا من أهم الدول المستقبلة للسياحة الثقافية والصحية، أما الدول النامية فلم تعرف نشاطا سياحيا بالمعنى المعروف، سوى السياحة الدينية، والسبب تاريخي يرجع إلى فترات الاستعمار التي عرفتها هذه الدول.

وقد أصبحت السياحة خلال الستينات ظاهرة عالمية وبدأت الدول الأوروبية تخطط لها من خلال المخطط الإسباني لتنمية السياحية وهذا بتطوير شواطئها، كما عرفت هذه الفترة دخول الدول النامية للمنافسة الدولية لجذب السياح، بعدما عرفت نوعا من الاستقرار، كمصر، والجزائر، والمغرب، وتونس وتايلندا وإندونيسيا وكوبا، حيث تعتبر هذه الدول لبنة للتنمية السياحية في العالم النامي والانفتاح على الدول الغربية، وهذا في ما يخص الدول المستقبلة للسياحة.

أما على مستوى الدول المصدرة للسياحة، فقد ظهرت شركات كبرى لتنظيم البرامج السياحية وقد سميت عشرية الستينات بعصر السياحة الاجتماعية، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة على الأغنياء فقط، بل شملت الطبقات الاجتماعية الأخرى وأصبحت في متناول الجميع، وظهور السياحة بالتقسيط وتخفيض قيم العملات للدول المستوردة للسياحة كإسبانيا وإيطاليا وفرنسا.

كما أصبح للسياحة بتطورها أثارا سلبية، عن طريق التوسع غير المنتظم والمدروس الذي أضحى يؤثر مستقبلا على الأصول الطبيعية والحضارية للدول المستقبلة للنشاط السياحي، وكذا الآثار الاجتماعية على السلوك البشري

والقيّم، حيث يؤدي أثر المشاهدة إلى تقليد سلوك السائحين وعاداتهم في المأكولات والمشرب والملبس، هذا الأخير قد يؤدي إلى ظهور عادات سيئة، أما الآثار البيئية فتمثلت في تلوث الماء والهواء في الدول المستقبلة للسياح، بالإضافة إلى الإغراق والانحلال الخلقي، وظهرت العديد من الأمراض القاتلة نتيجة الاختلاط، فأولى العديد من الباحثين الألمان والنمساويين خاصة عناية كبيرة بدراسة السياحة كمنتجات المجتمع الصناعي وتحليل المنافع والتكاليف، التي ستعود على البيئة والاقتصاد الوطني ككل، وقد أعطوا للبيئة أهمية بالغة، فأصبحت محلاً لاهتمام العديد من الباحثين والدارسين الآن.

ويمكن القول أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري السياحي تميزت بسمات خاصة بها، فقد عرفت المرحلة الأولى تطورا ملحوظا في وسائل النقل البرى والبحري كالسيارات والقطارات والسفن الكبيرة، ودخول متوسطي الدخل في النادي السياحي الذي صاحب ظهور شركات سياحية لتنظيم عملية التنقل، أما المرحلة الثانية فحدثت فيها طفرة هائلة في وسائل النقل المختلفة، هذا ما أدى إلى زيادة النشاط السياحي ودفع عجلة التنمية به.

8- تطور عدد السياح في العالم:

لكي نوضح تطور السياحة يكفي الإشارة إلى تطور عدد السياح منذ النصف الثاني من القرن الماضي، حيث ارتفع عدد السياح من 25 مليون سنة 1950إلى 930 مليون سنة 2010 (جدول رقم: 01)، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 1.56 مليار سنة 2020، وذلك تبعًا لدراسات منظمة السياحة العالمية، والتي تفسر بأن هذه الزيادات لم تكن زيادات عشوائية، بل أتت نتيجة لتغيرات اجتماعية واقتصادية أهمها:

- النمو الاقتصادي.
- زيادة طرق السفر.
- تحسن القدرة الشرائية.

- الزيادة في مدة الإجازات المدفوعة.

جدول (01): تطور عدد السياح في العالم 1954-2010.

السنة	عدد السياح (المليون)
1954	25.00
1975	200.00
1990	455.90
1993	500.00
1995	550.40
2000	687.30
2002	702.60
2010	930.00

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة.

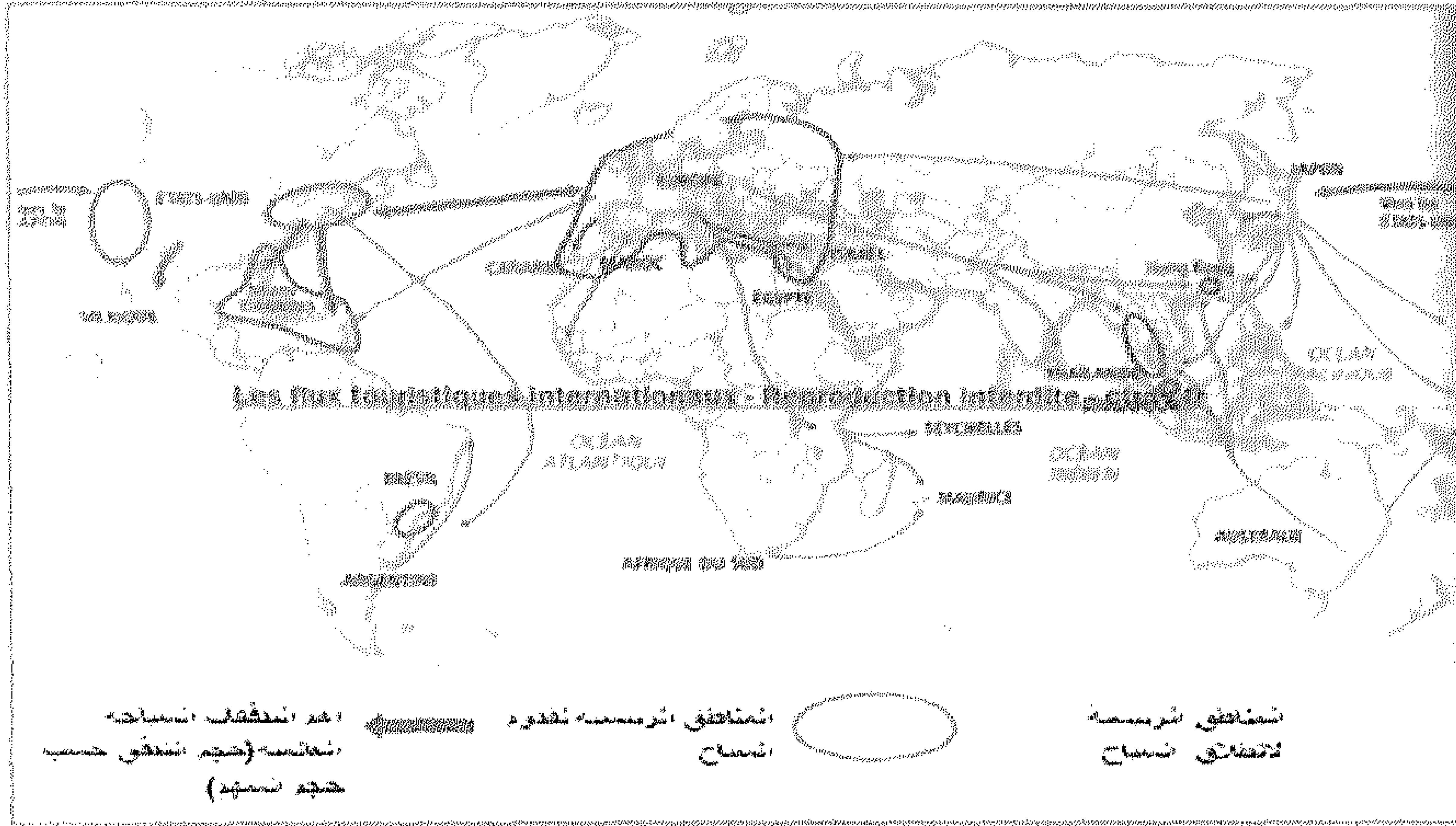
9- التدفقات السياحية في العالم:

تنحصر معظم التدفقات السياحية في العالم على شكل تدفق شمال-شمال، حيث أن أهم الأحواض المصدرة والمستقبلة للسياحة هي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (شكل: 14).

فهذين القطبين يجمعان ما قدره 75% من إجمالي السياح المغادرين، و75% من إجمالي السياح الواصلين.

وهذا راجع للأسباب التالية:

- تعتبر هذه الدول دولاً غنية.
- ارتفاع الأحجام السكانية لهذه الدول، إلى جانب ارتفاع مستوى المعيشة بها.
- ارتفاع الأجور طوال مدة الإجازات وأغلبها مدفوعة الأجر.



شكل (14): أهم التدفقات السياحية في العالم

- تحتوي هذه الدول على بنى تحتية للسياحة عديدة وملائمة.

1-9- المناطق السياحية في العالم:

كانت السياحة في السابق محدودة جغرافيًا واجتماعيًا، لكن انطلاقًا من سنة 1960 تطور النشاط السياحي وارتفعت الأرقام المسجلة في مجال السياحة لتصل إلى 702 مليون في سنة 2002، هذه الزيادة صاحبها ازدياد في المناطق السياحية في العالم لتشكل هذه المناطق فيما بعد ما يعرف بالأحواض السياحية (les basins touristiques).

ويوضح الشكل رقم 14 وجود أربع (04) مناطق رئيسية[1]، وهي:

1-1-9- أوروبا:

تحتل أوروبا المرتبة الأولى في السياحة العالمية، حيث تتجه أغلب التدفقات السياحية نحو سواحل البحر المتوسط، ونذكر منها: (Casta de Sol) و(Casta

(1)MESPLIER, A., BLOC-DURAFFOUR A., Le tourisme dans le monde, BREAL, Paris, 2000, P. 62.

(Brava) الإسبانية، و(Langue doc) و(Côte d'Azur الفرنسية)، و(Rivera) الإيطالية، وجزر اليونان وبعض الجزر الأخرى مثل (Baléares)، و(Corse)، و(Sicile)، وتقصد هذه المناطق نتيجة لاعتدال مناخها وإمكانية الاصطياف فيها، حيث يمكننا القول أن هناك هروبا من المناطق الأوروبية الباردة إلى السواحل المتوسطية الدافئة.

أما باقي السواحل الأوروبية والمتمثلة في سواحل الأطلسي والبلطيق فتعرف تأخرًا في ميدان السياحة مقارنة بسواحل البحر المتوسط، وهذا يبيّن مدى تأثير المناخ على التدفقات السياحية. غير أن هذا لا يمنع من وجود نوع آخر من السياحة والذي لا يرتبط بالمناخ وهو السياحة الثقافية (Tourisme culturel) والذي يجد رواجًا في المدن الأوروبية الرئيسية، والتي تعتبر هي الأخرى مراكز للجذب السياحي بالدرجة الأولى، ونذكر منها (Venise)، (Paris) و(Amsterdam)، هذه المدن تستقبل ملايين السياح سنويا.

وفيما يتعلق بالسياحة الشتوية، فهناك أربع (04) دول أوروبية تقتسم هذا النوع من السياحة، وهي فرنسا، وسويسرا، والنمسا وإيطاليا، حيث تم إعداد منطقة الألب Le versant Alpin بمحطات التزلج Station de Ski.

كما تتواجد محطات التزلج أيضا في رومانيا، سلوفينيا، تشيكيا وألمانيا.

9-1-2- **آسيا:**

تحتل حاليا قارة آسيا وبالتحديد دول جنوب شرق آسيا المرتبة الثانية، حيث تعرف السياحة بها نموًا هامًا يتعلق بالدرجة الأولى بالنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول مثل تايلندا، اندونيسيا، وأرخبيل جزر المحيط الهادي مثل "قام Guam"، هاواي Hawaï، فيجي Fidji، تستقبل هذه الأحواض سُياحًا من أوروبا وأمريكا خصوصا إضافة إلى سياح من اليابان.

3-1-9- أمريكا الشمالية:

تراجع حوض أمريكا الشمالية للمرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية، وذلك في السنوات الأخيرة ويعود هذا التراجع أساساً إلى الحالة الأمنية التي تعيشها المنطقة حيث لا يخفى علينا أن الهجمات الإرهابية لـ 11 من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية والإحترازات الأمنية الناتجة عنها، قد خفضت من حركة السياح نحو هذه المنطقة.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم دول أمريكا الشمالية من حيث إستقبال السياح حيث تعد مدن مثل فلوريدا وكاليفورنيا من أكبر المدن الجاذبة للسياح في مجال السياحة الساحلية على المستوى الوطني والإقليمي.

ونظرا لفقر هذه المنطقة من الناحية التاريخية مقارنة بالدول الأوروبية فإن لها نصيبا أقل من نصيب هذه الدول فيما يخص السياحة الثقافية، لكن هناك بعض المدن تنفرد عن القاعدة وهي: مدينة نيو أورليونز (New Orléans)، نيويورك، وواشنطن.

كما تتميز المدن الأمريكية بنوع آخر من السياحة وهو سياحة الألعاب والقمار، وهو سر نجاح حدائق التسلية من نوع (Dysney Land) ومدن التسلية مثل لاس فيغاس Las Vegas.

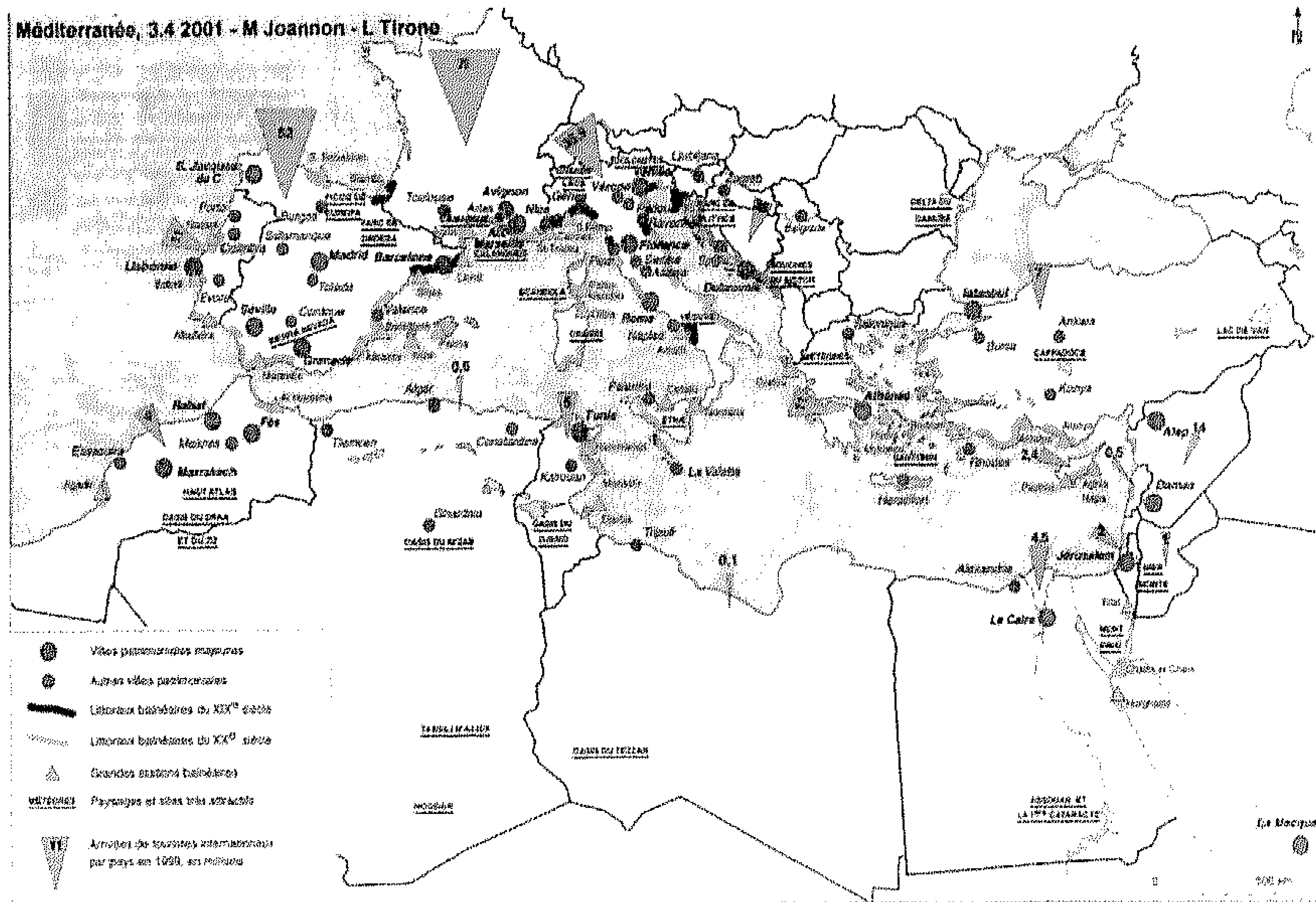
إلى جانب ذلك تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية كمائن أخرى للسياحة والتي تجسد إنفراد السياحة الأمريكية. متمثلة في الكمائن الطبيعية التي تزار كثيراً من طرف السياح الأجانب ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية نذكر منها: الوادي الكبير Grand Cangon، شلالات نياغارا Chutes de Niagara.

بالإضافة إلى هذه الأحواض الثلاثة نميز وجود حوضين آخرين هما قارة إفريقيا والشرق الأوسط.

9-1-4- دول البحر المتوسط:

تعد منطقة البحر المتوسط أهم حوض سياحي، فهي منطقة تضم أهم الدول السياحية في العالم أجمع، إلى جانب وقوع أهم الدول السياحية في العالم العربي والإسلامي بها.

فإذا نظرنا إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط نجد أهم حوض سياحي في العالم وهو أوروبا، التي تضم أهم الدول السياحية في العالم وجميعها تطل على البحر المتوسط (شكل: 15)، ونذكر فرنسا La France والتي تصنف على أنها أول دولة في مجال السياحة تليها مباشرة دولة إسبانيا L'Espagne، كما نجد دولاً أخرى كإيطاليا L'Italie. تُقابلها وفي الضفة الجنوبية نجد المغرب، تونس، مصر وهي أهم الدول العربية والإسلامية في مجال السياحة، حيث تستقبل عدداً كبيراً من السياح خاصة السياح الأوروبيين لتشكل بذلك امتداد للحوض السياحي الأوروبي (جدول رقم: 02).



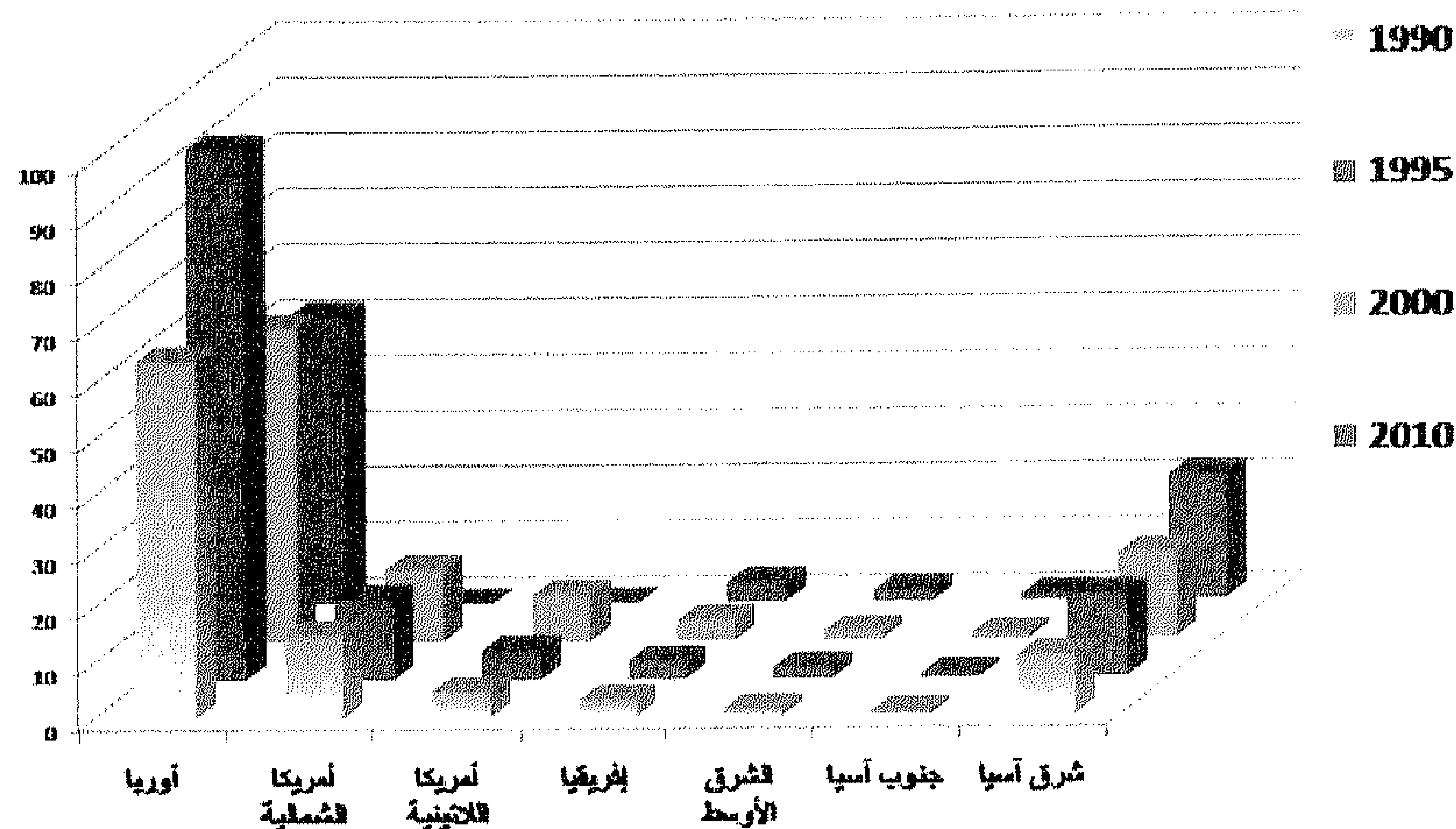
شكل (15): أهم الأقاليم السياحية في حوض البحر المتوسط

جدول: (02): ترتيب دول حوض البحر المتوسط ضمن بعض دول العالم تبعًا لحجم السياح الوافدين 2006-2007.

الترتيب	الدولة		منطقة السوق	حجم السياح الوافدون (مليون)	
	الراية	اسم الدولة		2006	2007
1		فرنسا	أوروبا	81.9	79.1
2		اسبانيا	أوروبا	59.2	85.5
3		الولايات المتحدة	أمريكا	56.0	51.1
4		الصين	آسيا	54.7	49.6
5		ايطاليا	أوروبا	43.7	41.1
6		بريطانيا	أوروبا	30.7	30.1
7		ألمانيا	أوروبا	24.4	23.6
8		اكرانيا	أوروبا	23.1	18.9
9		تركيا	أوروبا	22.2	18.9
10		المكسيك	أمريكا	21.4	21.4

المصدر: **Géotorisme.com : le site touristique en France et dans OMT.Org + le monde**

ويحوصل الشكل (16) تطور السياحة بالأحواض السياحية في العالم من سنة 1990 إلى 2010.



شكل (16): تطور السياحة بالأحواض السياحية في العالم 1990 - 2010

المصدر: OMT.Org + Géotorisme.com : le site touristique en France et dans le monde

إلى جانب ذلك يوضح الجدول رقم: 03 تطور نسب السياح الدوليين الوافدين إلى الأحواض السياحية في العالم خلال الفترة 2006- 2011.

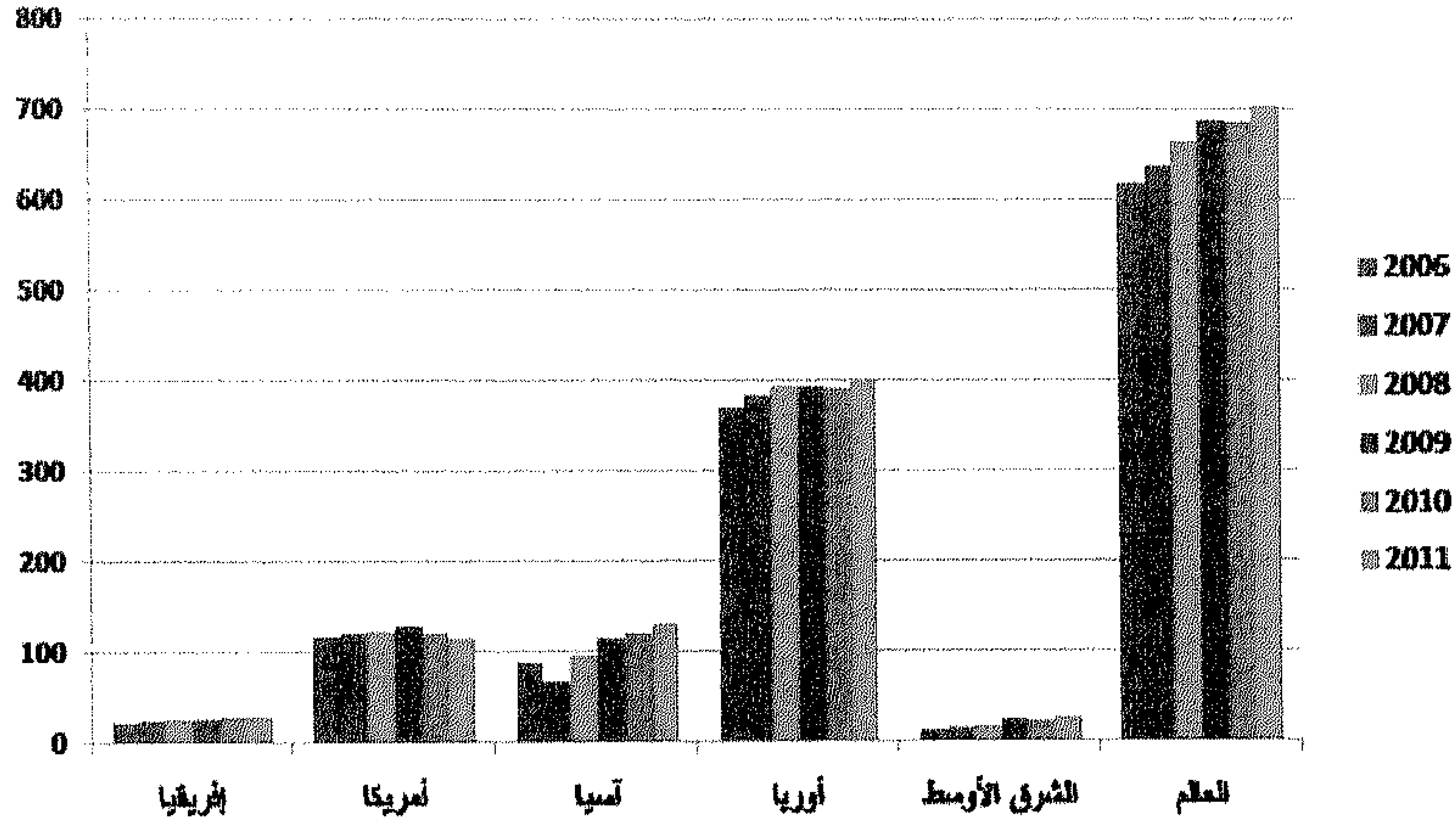
جدول (03): تطور نسب السياح الدوليين الوافدين إلى الأحواض السياحية 2006-2011.

الأحواض السياحية	وصول السياح الدوليين بالمليون						نسبة الزيادة %
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
إفريقيا	23.2	25	27.4	.427	28.3	29.1	4.4
	116.6	120	123	128	120	114.9	16.3
آسيا	88.3	67.4	96.6	115.8	121.1	131.3	18.7
	371.2	383.8	392.5	392.7	390.7	399.8	56.9
الشرق الأوسط	14.3	15.3	17.9	24.6	23.6	27.6	2.3
	618.3	636.7	662.9	687.3	684.1	702.6	100

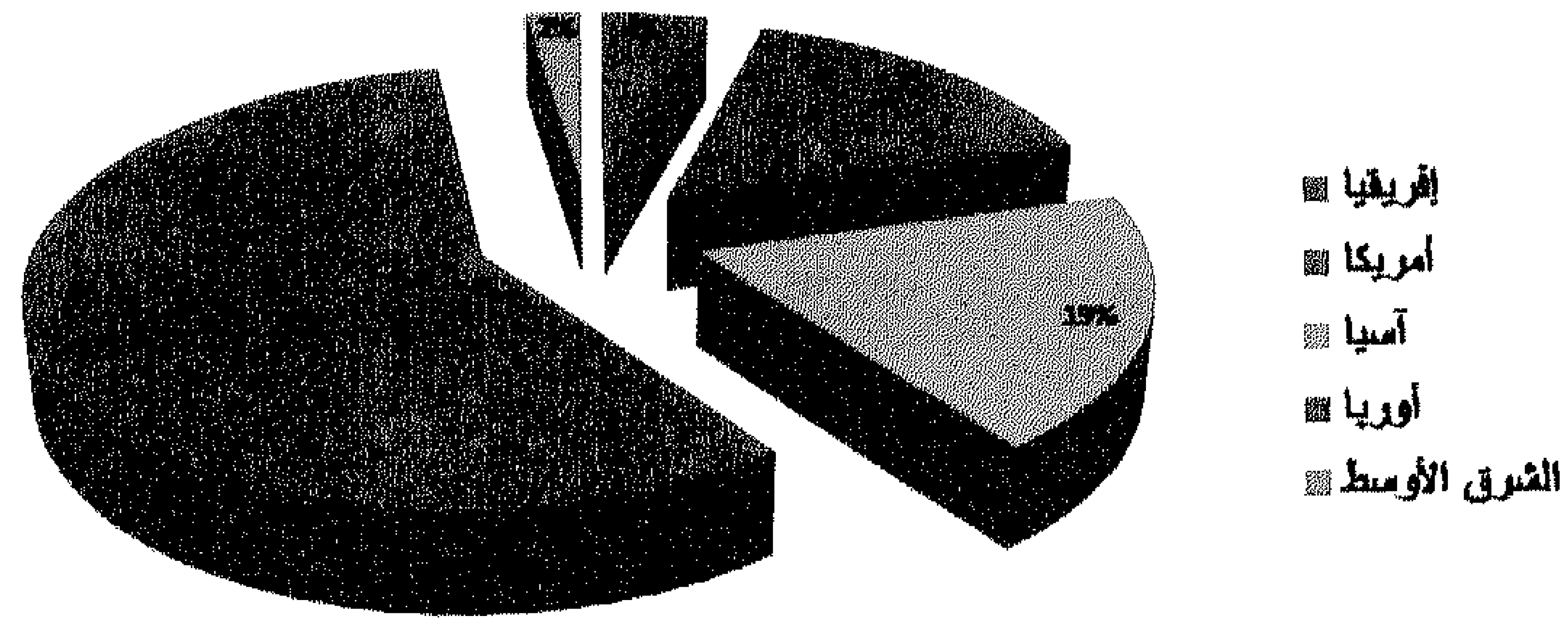
المصدر : **geotorisme.Com: le site touristique en France et dans le monde +omt. Org**

إلى جانب ذلك يوضح الشكل: 16 والجدول رقم 03 التحوّل الذي وقع في ترتيب هذه الأحواض، حيث نسجل أن حوض أمريكا الشمالية قد تراجع من المرتبة الثانية وهي الفترة المشار إليها بين (2009 إلى 2011) إلى المرتبة الثالثة لا سيما بعد سنة 2010، كما يوضح الجدول التزايد المستمر في حجم السياح العالميين والذي يوشك أن يكون مستمرا كل سنة.

أما الشكل: 17، فهو يوزع نصيب كل حوض من السياحة العالمية في الفترة 2006-2011.



شكل (17): تطور السياحة بالأحواض السياحية في العالم 2006-2011



شكل (18): توزيع نسبة الزيادة في السياح الوافدين للأحواض السياحية بالعالم 2001- 2010

المصدر: OMT.Org + Géotorisme.com : le site touristique en France et dans le monde

ونسجل من خلال الشكل: 18 أن نسب توزيع السكان في الأحواض السياحية في نمو و تطور مستمر في جميع الأحواض السياحية ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت نسبت السياحة بها ، ويكمن ذلك في هجمات (11 سبتمبر 2001) وبقيت في تراجع مستمر إلى أن أصبحت في المرتبة الثالثة عالميا.

2-9- آفاق تطور حجم السيّاح في العالم:

عرفت السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في عدد الوافدين وفي المداخيل، انعكست إلى ارتفاع نسبة الاقتصاد العام 1,3%.

وقد بلغ حجم السياح الوافدين الدوليين في العالم 842 مليون سائح في سنة 2006 أي بزيادة 4,5 % مقارنة بسنة 2005 ، كما يتوقع بلوغ مليار شخص في 2010 و 1,6 مليار في 2020 (من بينهم 1,2 مليار داخل كل حوض سياحي) أي ضعف الحجم في ظرف 15 سنة بنفقات تعادل أكثر من 2000 مليار أورو، فقد بلغت العائدات السياحية الدولية 800 مليار دولار في سنة 2006، وعلى الصعيد العالمي تقدم السياحة أيضا 231 مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر، أي 8% من مجمل مناصب العمل، كما تمثل 12% من الناتج الداخلي الخام العالمي و30%من المبادلات الدولية في الخدمات التجارية.

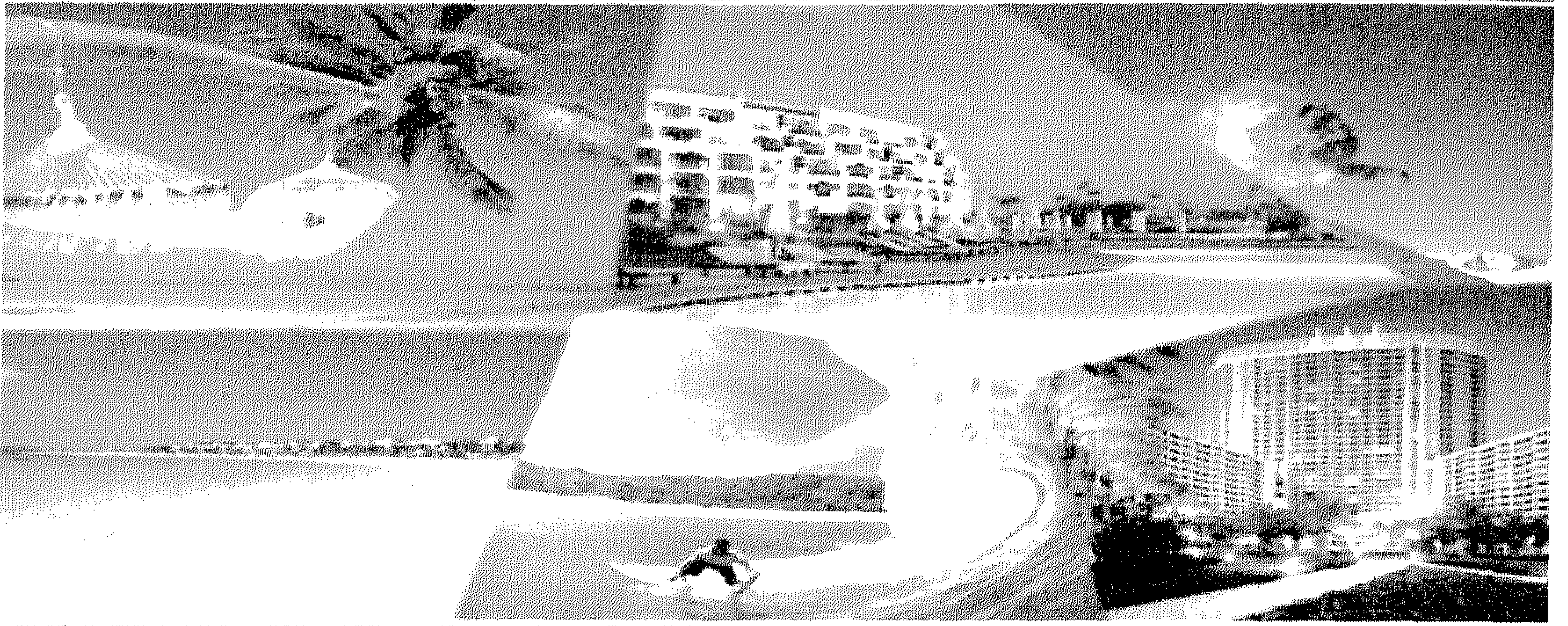
وتبقى الدول الواحد والعشرون لحوض البحر المتوسط الوجهة السياحية الرئيسية العالمية بـ 34% من السياح الدوليين الوافدين أي 260 مليون، مما يجعله المنطقة الرئيسية للسياحة في العالم و30% من المداخيل الناجمة عن السياحة الدولية، وحسب توقعات المنظمة العالمية للسياحة ستستقبل مجمل الدول المطلة على حوض البحر المتوسط 400 مليون سائح في آفاق 2020، يبدو أن هيمنة منطقة المتوسط تواجه اليوم منافسة قوية من طرف المناطق الأخرى (المحيط الهادي، وجنوب شرق آسيا) وعلى الصعيد المغاربي سجلت كل من المغرب وتونس على

التوالي وصول 5.516.000 و5.998.000 سائح دولي في 2004 و 2006 يمثلان 15,5 و17,3%.

خلاصة

إن الضغط المفرط على بيئة المناطق السياحية يسبب ظهور مشاكل بيئية وضغط متزايد على الخدمات، ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى ظاهرة ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق السياحية في ذروة الموسم السياحي حتى وصلت في بعض المناطق إلى 1800 شخص في الكيلو متر المربع الواحد، الأمر الذي يسبب تلوث البيئة، ولكي نتجنب الآثار السلبية للتنمية السياحية على البيئة الطبيعية علينا الابتعاد عن الضغط المفرط على البيئة ومصادرها والتمسك بإعلان مانيلا (1800) الذي أكد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق السياحية أو البيئة الطبيعية، وهذا لا يتم سوى عن طريق السياحة البيئية المستدامة التى تعد السبيل الوحيد لصيانة البيئة الطبيعية ويكفل للأجيال القادمة حقها في الاستمتاع بالبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان.

2
الفصل الثاني



السياحة البيئية:
تعدّد الأشكال وتداخل العلاقات

السياحة البيئية المستدامة
بين النظرية والتطبيق

الفصل الثاني

السياحة البيئية : تعدّد الأشكال وتداخل العلاقات

مقدمة :

تعتبر السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة، تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوّع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها[1].

وقد غدت السياحة المستدامة منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفاً من الناحية المالية فله عائده المعنوي والمادي ، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية.

ويعتمد تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية على ثلاثة جوانب هامة، أولاً:العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي، وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه، أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تُعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

---

(1) محمد شيًا، السياحة البيئية في لبنان: بين الحلم والواقع، دار الكتاب الثقافي، بيروت، 2004، ص. 02.

حيث تشكل السياحة موردًا اقتصاديًا هاما للكثير من دول العالم التي تتنافس فيما بينها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح، وبالتالي الحصول على أكبر فرصة للتنمية، هذه المنافسة قد تكون على مستوى عالمي أو إقليمي أي بين دول متجاورة، أو على مستوى محلي أي داخل البلد نفسه، لكن قبل التحدث عن السياحة في بعدها العالمي، الإقليمي والمحلي لابد أن نعرف أولا ماهية السياحة البيئية.

1- **مفهوم السياحة البيئية :**

السياحة البيئية هي ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للزائر أو للسائح، وذلك بهدف التعرّف على ما يحتويه ذلك المحيط البيئي من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية (مادية، حيوانية، نباتية) وثقافية، وبغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب تلك، بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير العناصر تلك، أو تحول دون بقائها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة اشتراك المجتمع المحلي في الانتفاع والمسؤولية."[1]

إن مصطلح السياحة البيئية Eco-tourisme وإن لم يكن محدداً بدقة وبالتفصيل حتى الآن باعتباره قيد التأسيس والمراجعة باستمرار، إلا أن محاوره عموما هي كما يلي:

هي سياحة خضراء نظيفة تستند إلى البيئة والطبيعة أساساً، تزيد ما هو جميل وممتع ومفيد في النشاط السياحي ودون أن تكون ضارة أو مخرّبة أو مفسّدة على المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية.

(1)محمد شيًا، مرجع سابق، ص 87.

هي سياحة مسئولة وراشدة: أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائز فقط، فهي ليست مجرد سياحة في البيئة كموضوع يُستَهلك بل سياحة مع البيئة، مع موقف إيجابي مسئول تجاهها، وهو دور الوعي والثقافة والالتزام ثم الممارسة.

هي كذلك سياحة مستدامة تتجدد مواردها، فلا تنضب بفعل الاستعمال الكثيف والأعمى كما يحدث الآن وعليه فنتائجها هي في صالح السياحة الوطنية وفي صالح البيئة معاً وهي في صالح التنمية المحلية والوطنية على المدى المتوسط والبعيد.

هي عملية تعليم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وهي في ذلك كله، سياحة بالتعريف الكلاسيكي، أي هدفها الترويج والتعرّف واختبار المختلف والتجديد الشخصي والنفسي، لكنها ليست مجرد سياحة في البيئة كموضوع يُستَهلك. بل سياحة مع البيئة، مع موقف إيجابي مسئول تجاهها، وهو دور الوعي والثقافة والالتزام ثم الممارسة وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، وصولاً إلى ما يسمى السياحة المستدامة التي تعني[1]: الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة OMT على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا 1980، وفي صوفيا 1985 والقاهرة 1995.

---

(1) المرجع السابق ص 89.

وقد وصف Colvin سنة 1991 السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية[1]:

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية.
- الحصول على خبرة حقيقية.
- الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية.
- الرغبة في زيارة المناطق ذات الأعداد القليلة من السياح.
- تحمل المشاق والصعوبات وقبول التحدي للوصول إلى هدفه.
- التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية.
- سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة.
- تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طيبة.
- إيجابي وغير انفعالي.
- تحبيذ إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة.

وتعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضيا وحاضرا"[2]. ويعتبر هذا النوع من السياحة هامًا جدًا للدول النامية، لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

---

(1) www.albaath.news.sy/epublisher.htm

(2) ماجد عباس محمود، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، القاهرة ص. 10.

إن الإرهاق الذي يسببه أسلوب الحياة اليومية والاشتياق إلى مصاحبة الطبيعة من خلال عشاق الطبيعة والذي بدوره جعل الطلب على السياحة البيئية يتزايد خاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والهند وإندونيسيا، لتصبح المناطق المحمية تحتل حوالي 5٪ من فضاءات الكرة الأرضية موزعة على 130 دولة، وعلى سبيل المثال، توجد بقارة أمريكا الجنوبية حوالي 100.000كم^2 من المناطق المصنفة بالخضراء، وفي ألمانيا توجد حوالي 33 محمية مساحتها حوالي 2 مليون هكتار.

ويجب التفريق بين السياحة البيئية والسياحة المستخدمة للبيئة فالغوص لمشاهدة الشعاب المرجانية وسياحة السفاري في الصحراء هي نشاطات سياحية تستخدم البيئة ولكنها ليست بالسياحة البيئية إلا إذا خضعت لشروط السياحة البيئية.

2- أنواع السياحة البيئية :

تقوم السياحة البيئة على جملة من المكونات، والتي على أساسها يمكن إدراج الأنواع التالية:

2-1- السياحة الطبيعية الإيكولوجية :

تتمثل هذه السياحة في الاستمتاع بالعناصر والأنظمة الحيوية (Ecobiotic) وتلك التي تقدمها الطبيعة كليًا مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات ومغاور وأنهار ومحميات وصحاري، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، أو التى عمل الإنسان عليها مثل الحدائق والمنتزهات (شكل: 19).



شكل (19): سياحة طبيعية إيكولوجية

2-2- السياحة المناخية:

نعني بها الفصول المناخية وما تقدمه من عناصر وإمكانات وتحوّلات في الصيف أو الشتاء، وفي الربيع والخريف (شكل: 20)، بحيث تتحوّل هذه العناصر إلى مكونات سياحية كبرى، من مشاهد الغروب على شالطئ البحر أو ممارسة التزلج على الثلج، أو التمتع مع النجوم في الصحراء.



الربيـــع　　　　الشتـــاء

شكل (20): سياحة منـــاخية

2-3- السياحة البيولوجية:

مثل الثروات النباتية التمنوعة من أزهار، وأشجار، ونباتات، ومياه معدنية، إلى الثروة الحيوانية والسمكية من طيور وأسماك وكائنات بحرية وبرية مختلفة (شكل: 21).



شكل (21): سياحة بيولوجية بين الثروات النباتية والحيوانية

2-4- سياحة مراقبة الطيور:

تعتبر مراقبة الطيور المقيمة والعابرة مرفقًا سياحيًا بيئيًا جديدًا مهمًا، وبخاصة في المنطقة العربية التي تعتبر مقر لسلالات لأنواع عديدة من الطيور خاصة بها نظرًا لخصوصيتها الجغرافية والمناخية المتنوعة، كما أنها ممر تقليدي لحركة الطيور المهاجرة بين الشمال (ذو المناخ البارد شتاءً) والجنوب (ذو المناخ الحار صيفًا)(شكل: 22)، تشمل ممرات عبور أو ممرات الطيور بابًا سياحيًا إضافيًا يطلبه المهتمون والعلماء وهواة النوع، وتكثر مواقع مراقبة حركة الطيور المهاجرة على طول الشاطئ الشرقي.



شكل (22): سياحة مراقبة الطيور

2-5- سياحة مراقبة النجوم في السماء الصافية:

ويكون بعيدًا عن المدن والحواضر الكبرى، أين يمكن للأنوار الاصطاعية أن تحجب ضوء النجوم، وتقدم سموات الصحاري العربية خاصة بالصحراء الجزائرية الكبرى عنصر جذب سياحي بيئي لا يستهان به.

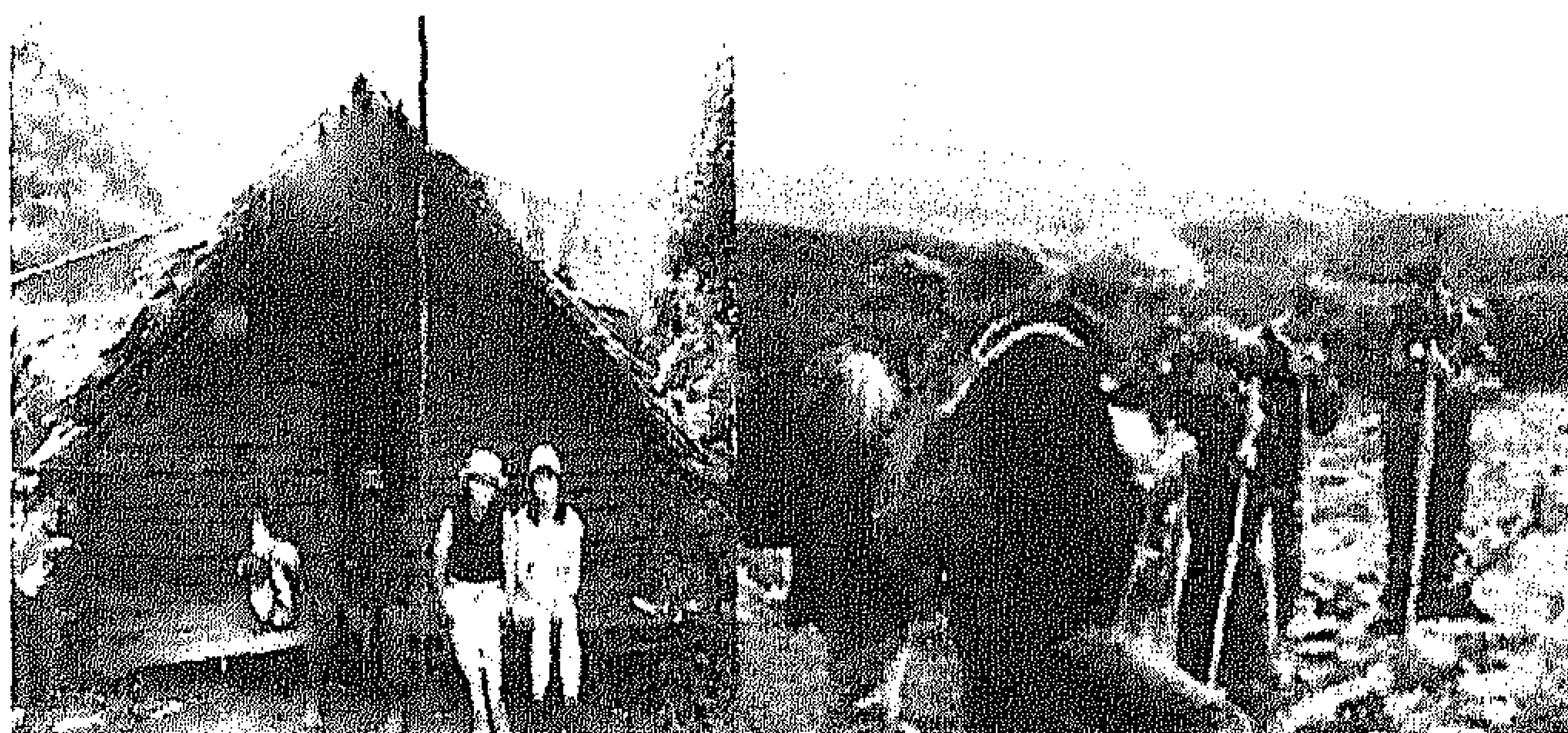
2-6- سياحة ثقافية مادية:

ونقصد بها المواقع والآثار المصنفة التاريخية (القديمة والحديثة)، في وسعها أن تكون عوامل إيجابية متجاورة أو ضمن المحيط البيئي، فالقصور أو القلاع غالبًا ما يحيط بها محيط بيئي من حدائق ومياه وأحيانًا محميات هي إطار صالح

لتنمية الموارد البيئية من نبات وطيور، كما يمكن في حدود معينة استخدام القلاع والصور والأديرة والخانات بمثابة نزل أو بيوت ضيافة للسياح البيئيين.

2-7- سياحة ثقافية غير مادية:

وتتكوّن من تاريخ وديانات ومعطيات السكانت المحليين، وطبيعة مجتمعاتهم، وأنظمة عيشهم وأزيائهم وفولكلورهم ولهجاتهم ولغاتهم وطقوسهم وعاداتهم (شكل: 23)، وما إلى ذلك من عناصر جذب قوية للسيّاح اليوم.



شكل (23): سياحة ثقافية غير مادية

2-8- سياحة رياضية وتسلية بيئية أو شبه بيئية:

وتضم رياضات كثيرة ومتنوعة، مثل: المشيء، الركض الخفيف، التسلق، السباحة، المشيء ليلا، المشيء في الثلج والتزلج الثلجي والمائي والتجديف، (شكل: 24)، وسواها من الرياضات التي تقوم على فكرة التمتع بالطبيعة.



شكل (24): سياحة رياضية بيئية

2-9- سياحة بحرية ونهرية صديقة للبيئة:

حيث تكون هذه السياحة غير مؤذية للبيئة مثل السباحة والغطس ومراقبة البيئة البحرية وسواها (شكل: 25).



شكل (25): سياحة بحرية ونهرية صديقة للبيئة

2-10- سياحة التخييم:

أي الإقامة في عزلة اختيارية والاستقلالية لفترة معينة (شكل: 26).



شكل (26): سياحة التخييم

2-11- سياحة الاحتفالات والمناسبات:

مثل المهرجانات والمناسبات والأعراس والمراسم الشعبية والمعارض الحرفية والغذائية والفنون وسواها، وهي باب تنموي اقتصادي نظيف يفيد منه السكان المحليون في المواقع البيئية أو جوارها، والذين يحرمون غالبًا من فرص النشاط

التجاري الكثيف أسوة بما تقدمه أنماط السياحة التقليدية من مقاهٍ ومطاعم ودور لهو وغيرها (شكل: 27).



شكل (27): سياحة الاحتفالات والمناسبات

12-2- سياحة المتاحف والمعارض الفنية الدائمة والموسمية :

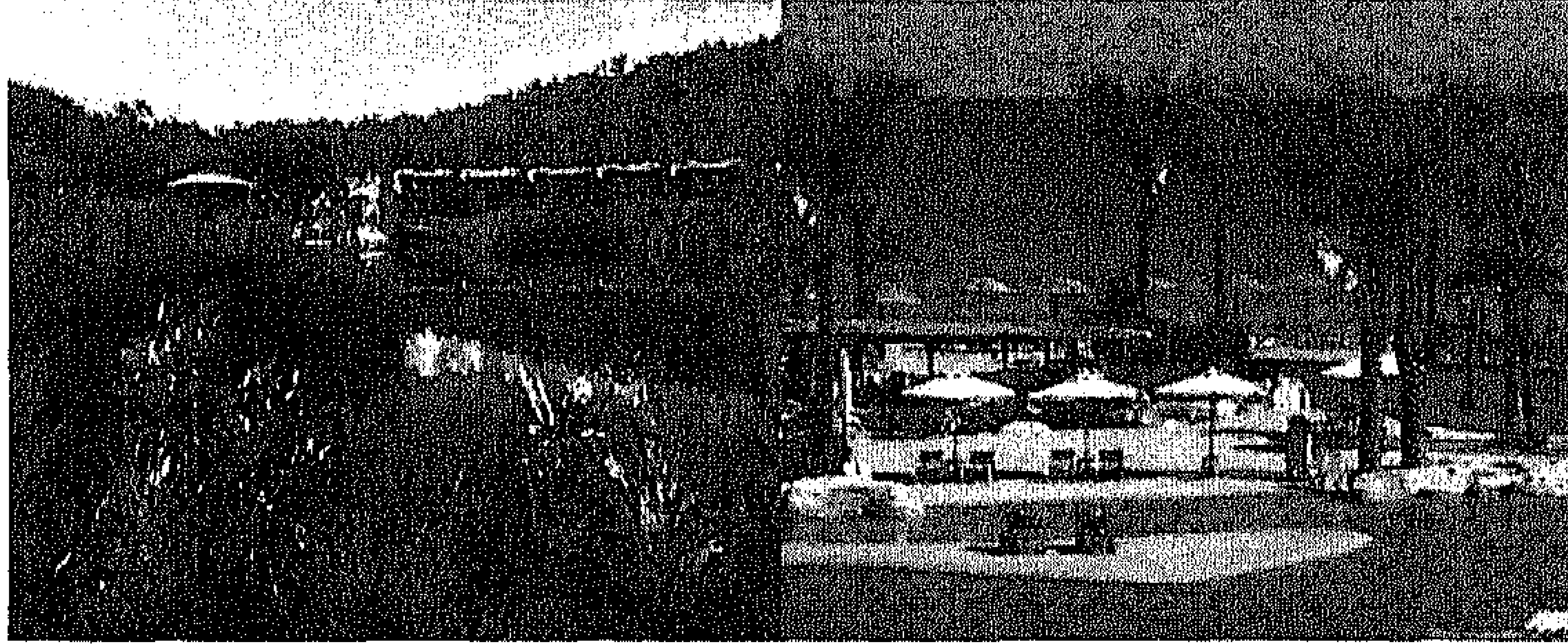
وهي التي تقدم خبرات ومشاهدات ثقافية وتراثية جميلة، غير مؤذية للبيئة، بل في وسعها أن تكون مدخلاً لتعريف السياحة بثقافة وبيئة وناس المنطقة التي يقصدها (شكل: 28).



شكل (28): سياحة المتاحف والمعارض الفنية

2-13- سياحة الفنادق البيئية أو أماكن ضيافة بيئية أو شبه بيئية متخصصة :

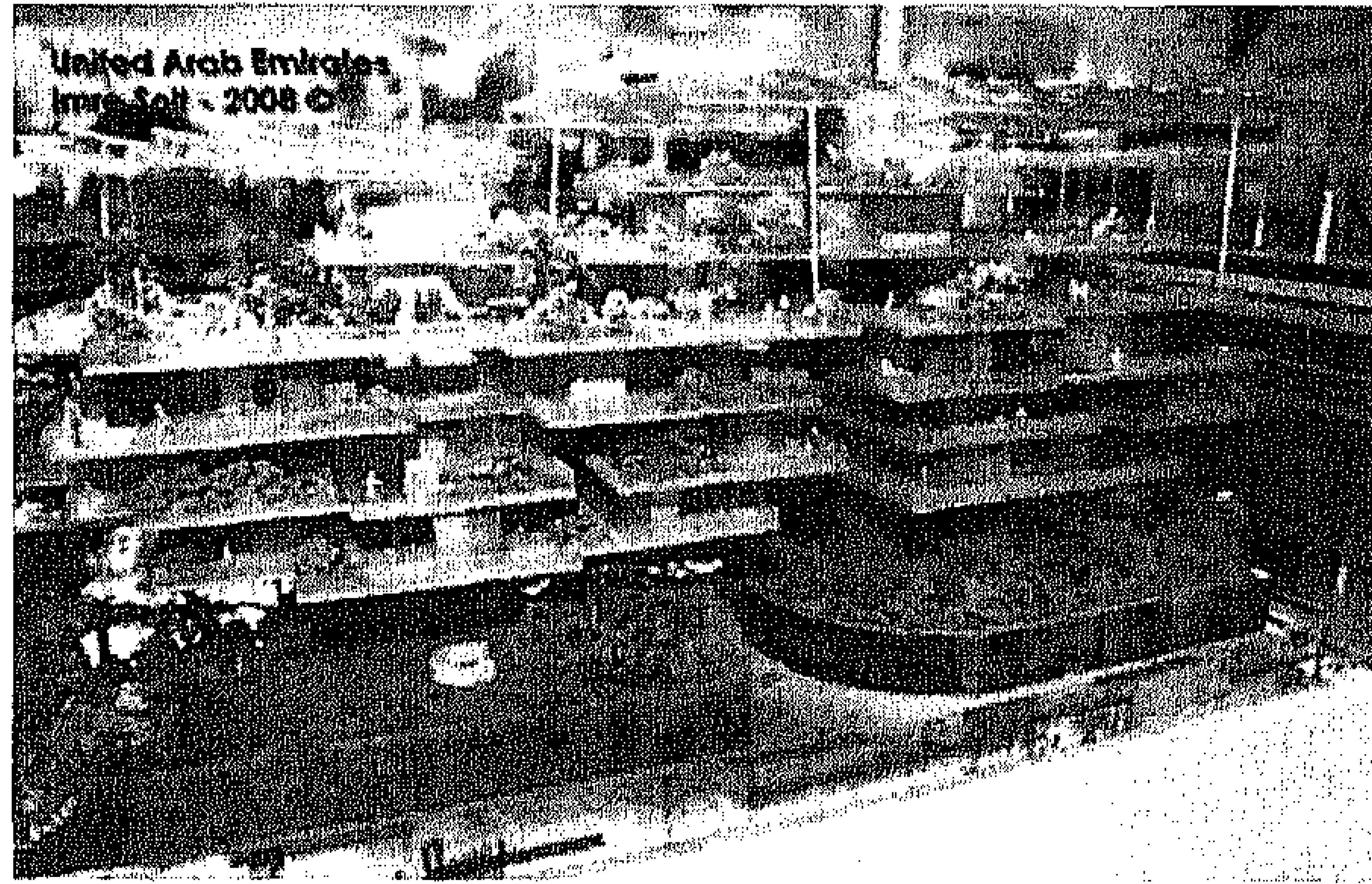
بهدف التمتع بالهدوء والعزلة، ولهدف استشفائي، أو لأغراض تربوية وفنية، وقد شاع أحيانًا نمط السكن التقليدي كعامل جذب سياحي (شكل: 29).



شكل (29): سياحة الفنادق البيئية وأماكن الضيافة البيئية

2-14- سياحة الأنشطة العلمية البيئية :

وتكون دائمة أو لفترات محددة، كالتعرف والمشاركات الحيّة والإنثربولوجية في مختبرات أو في الحقل (شكل: 30).



شكل (30): سياحة الأنشطة العلمية البيئية

2-15- سياحة إحياء أو إعادة تركيب الممارسات التراثية :

وتكون منقرضة، أو في طريقها إلى الإنقراض، مادية أو غير مادية مثل: القرية الفرعونية، القرية النبطية، القرية الفينيقية، خيمة الشعر...

2-16- سياحة التصوير:

بمختلف أنواعه ومجاله الأوسع كان دائمًا للطبيعة (شكل: 31)[1].



شكل (31): سياحة التصوير

2-17- السياحة الزراعية:

أو ما يسمى بالسياحة الريفية، وتعني تحرك السائح إلى الريف لوجود عوامل جذب سياحي تنبع من البساطة في حياة الريف وأسلوب الحياة التي يعيشها السكان من هدوء وأعمال زراعية وما يتخللها من ممارسات غريبة على السائح الذي تعود أن يرتاد المناطق الأثرية أو الدينية (أو أي شكل من أشكال السياحة التقليدية) (شكل: 32)[2].



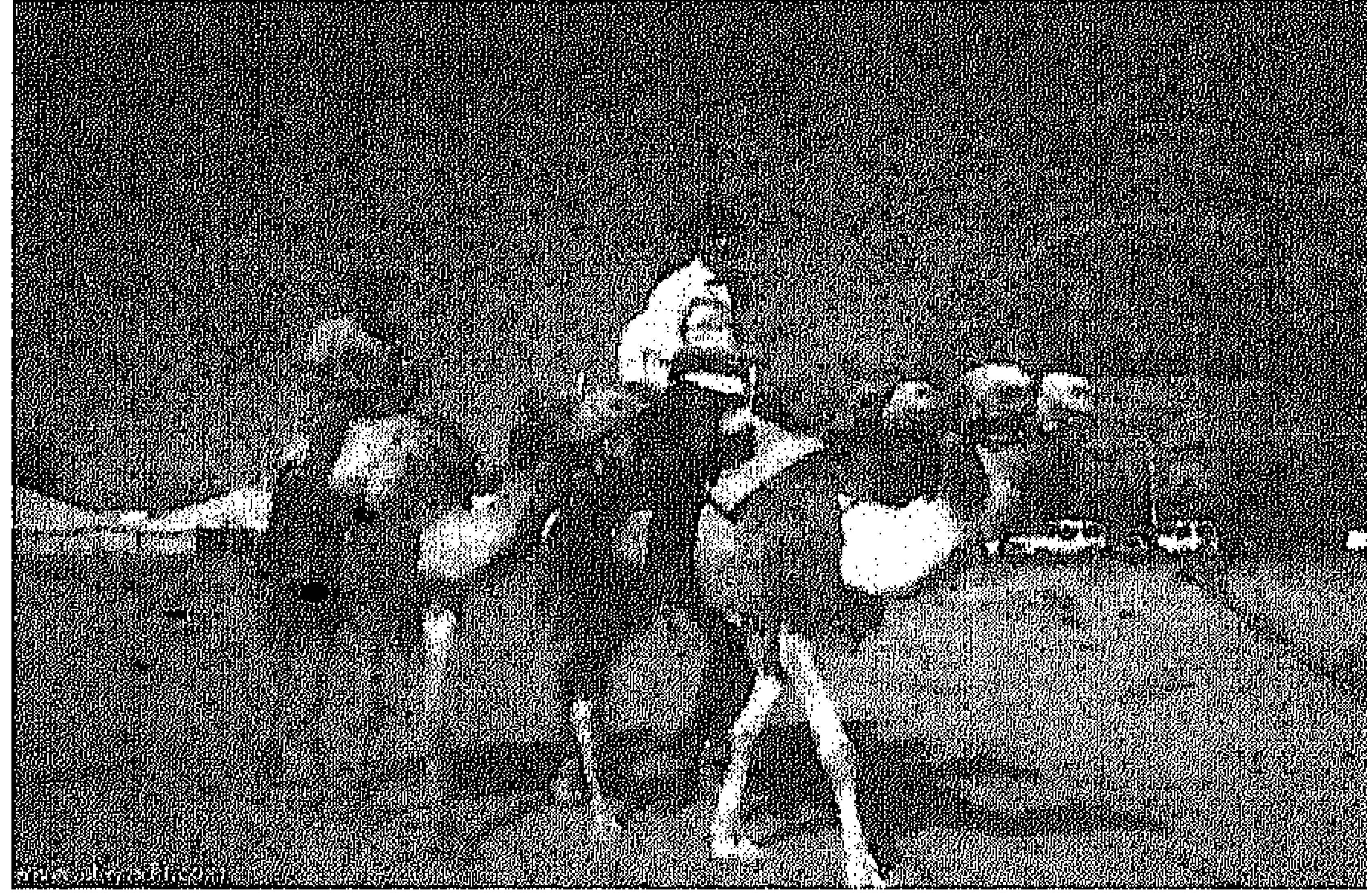
شكل (32): سياحة زراعية

(1) ابراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 143-145.

(2)خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص. 116.

3-18- السياحة الصحراوية:

هي نوع من أنواع السياحة البيئية (الطبيعية)، مجالها الصحراء بما فيها من مظاهر طبيعية، تتمثل بتجمعات الكثبان الرملية (الرق والعرق والسرير)، والجبال الجرداء والأودية الجافة والواحات الطبيعية والخباري والضايات والقيعان، ومن مظاهر بشرية تعكس أسلوب حياة وثقافة الشعوب الصحراوية المتناغمة والمنسجمة تماماً مع طبيعة الصحراء لتشكل في تفاعلها الطبيعي والبشري نمطاً مميزاً من أنماط الحياة المألوفة في المدن والأرياف(شكل: 33).



شكل (33): سياحة صحراوية

3- أساسيات السياحة البيئية:

إن السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين.

وتلبي السياحة البيئية احتياجات السياح، مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل

مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة (OMT) على أبعاد السياحة البيئية في إعلان مانيلا 1980، وفي اكويولكو 1982، وفي صوفيا 1985، وفي القاهرة 1995.[1]

و نظرا لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهجا لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، فقد كان يروّج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها، واليوم غدت السياحة البيئية منهجا يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتردد، ولا بد أن يعي المستثمرون السياحيون والحكومات جدوى تطبيق منهج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السياحية المرتبطة بها .

وإذا تمت الموافقة على قواعد السياحة البيئية يمكن تطوير بعض الإرشادات السياحية والتي ستساعد في تقليل الآثار السلبية للسياحة والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية:

- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية.
- تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.
- التأكيد على أهمية الاستثمار المسئول والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.

---

(1)عبد الرحمن السحيباني، حبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة 01، ص6.

- إجراء البحوث الاجتماعية والبيئية في المناطق السياحية و البيئية لتقليل الآثار السلبية.
- العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانيات البشرية.
- أن يسير التطور السياحي جنباً إلى جنباً مع التطور الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في كافة المجالات لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ.
- الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية.

4- أبعاد السياحة البيئية :

تهدف السياحة البيئية إلى تحقيق الأبعاد الثلاثة التالية:

4-1- البعد البيئي : يهدف هذا البعد إلى :

- المحافظة على التوازن البيئي.
- تحقيق الأمن البيئي.
- حماية الحياة الطبيعية من التلوث.
- الإبقاء على جودة البيئة.
- صيانة المياه والطاقة.
- صداقة البيئة.
- تصاميم العمارة المميزة.

4-2- البعد الاقتصادي : ويتضمن هذا البعد :

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- مسئولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- تقليص تبعية الدول النامية.

- التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة.
- توفير مناصب الشغل والعمل على زيادة المداخيل.
- تساعد على التنمية الإقليمية باعتبارها مصدرًا للدخل بالنسبة للسكان المحليين.

3-4- البعد الاجتماعي: ويرمي هذا البعد إلى:

- توفير الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن القلق والإزعاج.
- توفير العدالة في توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الكامل والأمثل للموارد البشرية.
- نشر الثقافة والمعرفة.
- حماية التراث الثقافي.

5- عناصر السياحة البيئية:

تتمثل عناصر السياحة البيئية في:

1-5- السياحة البيئية نشاط إنساني:

هو نشاط يمارسه الإنسان وفق ضوابط حاكمة، وقواعد متحكمة تحمي، وتصون الحياة الفطرية الطبيعية ليس فقط من أجل الأجيال الحالية، ولكن من أجل الأجيال القادمة، فالسياحة البيئية كما هو معروف عنها هي نشاط رشيد عاقل، موزون ومتوازن يمارس من خلال:

- مجموعة قيود متحكمة لا يجوز اختراقها حتى لا تتولد أخطار، أو تحدث كوارث مدمرة تصيب كل من الإنسان والطبيعة المحيطة به.

- مجموعة ضوابط حاكمة تتعين مراعاتها، والالتزام بها، واحترامها بشكل كامل، وعدم السماح بالخروج عن تعاليمها مهما كان هناك من مغريات أو مكاسب مادية قد يحققها مقصد سياحي معين أو آخر.

5-2- السياحة البيئية وسيلة للمحافظة على التنوّع الإحيائي :

إن هذا النوع من السياحة يحمي الكائنات من الانقراض، ويعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية، ومن ثم فإن تأثيرها الايجابي ينصرف إلى جميع الكائنات الحية في المقصد السياحي البيئي، وإلى تحقيق عملية الانسجام والتناسق الأدائي، والتناغم الحيوي الذي يكفل الحياة الآمنة لكافة المخلوقات فلا ضرر ولا ضرار، بل هناك حماية ورعاية ووقاية دائمة، ومستمرة، تؤدي إلى:

- المحافظة على النوع من الانقراض، والوقاية، والحماية من الأمراض، والاعتلالات الناجمة عن التلوث.
- ضمان استمرارية النوع صحيحًا، وسليمًا، ومعافى بحيث يؤدي وظائفه في تكاثر.

5-3- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود :

فكلا من المردود والعائد يجمعان ما بين الجانب المادي والملموس، وما بين الجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر، وما بين المبادئ والقيم الحميدة، فالمحافظة على سلامة البيئة تتحول بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية لتأكيد الولاء، والإنتماء للوطن، والمجتمع، وفي الوقت ذاته فإن صغر حجم المنشآت السياحية البيئية، وازدياد الطلب عليها، وعلى خدماتها تجعل كل منشأة تنشئ إدارة بيئية خاصة بها.

5-4- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة والحداثة :

هي نشاط يجمع ما بين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي، وما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي، أي أنها تجمع في تضاد عجيب ما بين

القديم، والحديث وما بين الأصالة والمعاصرة، ومن ثم فإنها سياحة تمثل تدفق انطلق من أعماق جذور الماضي ليشمل الحاضر.

5-5- السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي:

هذا النوع من السياحة يقوم على مبادئ الأخلاق أكثر منها التزام قانوني تعاقدي، وهو التزام فاعل ليس فقط على مستوى الفرد السائح، أو على مستوى الشركة المنظمة لها، أو على مستوى الدولة المستضيفة، ولكن أيضًا على مستوى العالم ككل، ومن ثم فإن ثقافة الالتزام، وتأثير القيم والمبادئ سوف تحكم ممارسة هذا النوع من السياحة التي تحرص عليها الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات السياحة العالمية.

وعليه فإن السياحة البيئية هي تبادلية التأثير وفعالة الأثر، كما أنها تعد سياحة غنية كثيفة العائد والمردود، وهي سياحة بحكم الممارسة والعمل السياحي سياحة متداخلة ومتشابكة بينها، وبين كافة الأنشطة التي يمارسها الإنسان إلا أنها تتفوق وتمتاز عليها بعدم إحداثها للتلوث، بل هي تعمل دائمًا على المحافظة على سلامتها ونظارتها وجمالها.

6- قواعد السياحة البيئية:

- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية، والثقافية، والاجتماعية في المناطق السياحية.
- تثقيف السائح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.
- التأكيد على أهمية الاستثمار المسئول، والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.
- أن يسير التطور السياحي جنبًا إلى جنب مع التطور الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في كافة المجالات لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ.

- الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة، وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة، والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية[1].

7- مبادئ السياحة البيئية وإجراءات تنظيمها:

وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروطاً لممارستها، لعل أهمها:

- توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي القاطن بها.
- إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئياً.
- وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في الوقت نفسه.
- دمج سكان المجتمع وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً، وتوفير مشاريع اقتصادية من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.
- التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بين مختلف القطاعات المختصة والبيئة معاً.

أما الإجراءات العملية لتنظيم السياحة، فلها معايير عدة منها:

- احترام القوانين المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا البيئة والمحافظة على التراث الحضاري.
- مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها.
- تنمية الوعي البيئي للسكان المحليين.
- اختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة.

---

(1) أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007، ص. 89.

- تشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية.

8- أهمية السياحة البيئية:

إن للسياحة البيئية أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهم الجوانب الأخرى في النقاط التالية:

8-1- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية:

تتمثل هذه الأهمية في تحقيق مجال اقتصادي آمن، حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن:

- الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وتحسين البنية التحتية و زيادة العوائد الحكومية.
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدّد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها، وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.
- تنمي السياحة العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمي التجارة والتبادل الثقافي والمعرفي مما يخلق بيئات متقاربة وذات قواسم مشتركة على المستوى الإنساني.
- تدفع السياحة إلى مزيد من إقامة البنى الأساسية ومنشآت سياحية تؤدي إلى اعمار البيئة (فنادق ومطاعم واستراحات ومنتجعات صيفية وشتوية وغيرها).

- تدفق السياح بأعداد كبيرة يحقق إيرادات دول هامة تنعكس على السكان المحليين في مجال السياحة البيئية والتي غالباً ما تكون مناطق هامشية، فتزدهر هذه المناطق وتتقدم.
- تساعد السياحة البيئية في نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية والتذكارية المميزة والمهددة بالانقراض من خلال استغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة بالتوارث مثل المنتوجات الخشبية والجلدية والسجاد والتطريز والأقمشة والأكلات الشعبية، الأمر الذي يسهم في استغلال الموارد الطبيعية البيئية استغلالاً أمثل[1].

8-2- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية :

- تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة، مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.
- تلاقي الشعوب والحضارات يطوّر العادات والتقاليد للمناطق الريفية.
- لكل صحراء خصوصيتها التي تضبطها الجيولوجيا وتصنعها الشعوب التي تسكنها والتي طوّرت على امتداد السنين الثقافات

(1) خليف مصطفى غرايبة، مرجع سابق، ص. 132.

والتكنولوجيات التي مكنتها من التفتح في كنف منظومة إيكولوجية.

8-3-الأهمية الثقافية للسياحة البيئية:

- تعمل على نشر المعرفة وزيادة تأثيرها على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة، والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفولكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.
- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.
- تشجع السياحة قيام الفنون الشعبية الفلكلورية والحفاظ على الملابس والأزياء والعادات والتقاليد والمهرجانات الثقافية والتعرف على أسلوب الحياة للسكان المحليين، وهذه من أهم عناصر البيئة السياحية.

8-4-الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية:

- تعد نشاطا إنسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.
- تقود السياحة للحفاظ على الطابع الحضاري لبعض المباني الهندسية المعمارية الفنية القديمة بما تتضمنه من نقوش وزخارف ورسوم وأثاث وأشكال خاصة العمارة الإسلامية.

- يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مريحة للسكان، مما ينمي الوعي للحفاظ على بيئتهم لمزيد من المكتسبات بالإضافة إلى تعميق الانتماء[1].

8-5- الأهمية السياسية للسياحة البيئية: والمتمثلة في:

- الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة، ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.
- تدفع السياحة البيئية إلى الاهتمام بترميم وصيانة الآثار والحفاظ عليها وهي من العناصر الهامة في البيئة السياحية.
- الصحراء تخاطب من يحسن الإصغاء إليها، وقد تأخر الاهتمام الدولي بالصحراء والتصحر وكان ذلك في سنة 1977 في نيروبي، حيث تم تنظيم المؤتمر الأول حول التصحر وما تلاه من مؤتمرات مثل قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992، وقمة الأرض في جوهانسبورغ سنة 2002.

9- فوائد تحقيق السياحة البيئية[2]:

يتضح من خلال هذه التعريفات وكيفية التعامل مع المواقع السياحية وتصنيفها كمحميات طبيعية للسياحة البيئية الاتفاق والإلحاح على أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية واستغلال السياحة البيئية لما لها من فوائد علمية وثقافية و اقتصادية.

والجدير بالذكر أنه على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على

(1) محمود ماجد عباس، السياحة البيئية، دار المعارف، الإسكندرية، 1996، ص. 52-53.

(2) يسرى دعبس، السياحة و البيئة الملتقى المصري للإبداع والتنمية، دار الملك عبد العزيز، ص 132 -133.

تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

لقد غدت السياحة البيئية منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية وعلى غير ما يعتقد الكثير، فإن تطبيق مفهوم السياحة البيئية لا يعد مكلفاً من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية.

10- الآثار السلبية للسياحة البيئية:

بالرغم من تواجد الآثار الايجابية للسياحة البيئية، إلا أنه توجد آثار سلبية لهذا النوع من السياحة، فأكدت دراسة علمية حديثة أن السياحة البيئية لها جوانب سلبية عديدة وتعاني منها المخلوقات البحرية بشكل كبير وعلى رأسها الدلافين والحيتان، وأن الأنشطة السياحية تؤثر على الدلافين والحيتان وأسماك القرش بشكل كبير، حيث تؤثر أصوات القوارب وتدفع الضوضاء التي تسببها القوارب تلك الكائنات البحرية إلى رفع نبرة أصواتها التي تستخدم في التواصل مع بعضها البعض وإلى زيادة شعورها بالتوتر والقلق مما يؤثر على اتزانها النفسي، ودعت دراسة إلى ترشيد تلك الرحلات البحرية مما يحول دون تأثر تلك المخلوقات سلباً على السياحة البيئية.

والجدير بالذكر أن العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي سواء لدى الأفراد أو الأجهزة الحكومية هو ما يقتضي ضرورة توضيح مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي في نفوس شرائح المجتمع منذ الصغر فاحترام البيئة يجب أن يكون شعوراً داخلياً لدى الجميع، فضلاً عن قيام المسئولين بنشر الثقافة البيئية والتعليم والتوجيه، لأن حماية البيئة وحماية الأفراد هدف عام يجب أن تسعى إليه المجتمعات للعيش في بيئة آمنة ونقية مع تضافر الجهود لمحاربة جميع المظاهر السلبية التي تجر إلى الإضرار بمنظومة البيئة ومفرداتها وتطبيق كافة المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز مشروعات

المنتجعات والمدن والقرى السياحية حتى تصبح السياحة البيئية واضحة وصريحة وجزءاً من فلسفة المشروع، ومحاولة التقليل من زيادة الملوثات البيئية وحث الإدارات ذات الوظائف البيئية على دعم السياحة البيئية والعمل على زيادة نمو الوعي البيئي في مجال السياحة بصورة متسارعة ومتطورة نظراً لوجود قصور في الوعي البيئي في مجال السياحة، بل ويجب أن تكون هناك أهداف محددة ومرغوب فيها ومطلوب تحقيقها من خلال إستراتيجية أو إطار عام أو سياسات يمكن إتباعها لتحقيق هذه الأهداف وتأكيد العلاقة الترابطية بين السياحة والبيئة، فكلاهما خطان متوازيان يسعيان إلى تحقيق التفاعل والترابط فيما بينهما والعمل على إيجاد جائزة لأفضل منشأة حكومية أو خاصة في كيفية التعامل الأمثل في التخلص من النفايات الضارة بالبيئة، فالسائح ليس وحده المسئول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن الطبيعة والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضاً.

ويرتبط نجاح السياحة البيئية بما نسميه بالقدرة الاستيعابية للعمليات السياحية الذي يتمثل في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقومون به من أنشطة، لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح.

وتتمثل أهم السلبيات فيما يلي:

- تقوم المركبات ذات المحركات بتدمير البيئة الفطرية وجمالياتها وتؤثر على البيئة التاريخية والآثار.
- المنشآت السياحية التي لا تلتزم بنظم الإدارة البيئية السليمة.
- تدفق السياح بأعداد كبيرة وغير مخططة، مما يخرب الآثار التاريخية.
- غياب التنمية المستدامة يجعل الآثار الايجابية للسياحة مؤقتة، وتعقبها أثار سلبية علي المدى البعيد.

- الزيادة في النفايات الصلبة والصرف الصحي غير المعالج في البحار ومصبات المياه الطبيعية مع ارتفاع نسبة تلوث الهواء[1].

وفيما يلي بعض الأمثلة على آثار السياحة السلبية في بعض الدول على البيئة:

- في نيبال يستهلك السائح نحو ستة كيلو غرام من الحطب يوميا من أجل التدفئة، في بلد يفتقر إلى مصادر الطاقة.
- في مصر يستهلك فندقًا كبيرًا من الطاقة الكهربائية بمقدار يعادل ما تستهلكه نحو 3600 أسرة متوسطة الدخل.
- في جزر البحر الكاريبي تقوم السفن السياحية بإلقاء نحو 70.000 طن من النفايات سنويا في البحر.
- في الأردن يستهلك فندقا كبيرًا من الماء بمقدار ما تستهلكه نحو 300 أسرة متوسطة الحجم والدخل، في بلد يعاني من شح في موارده المائية[2].

11- وسائل دعم السياحة البيئية:

11-1- القطاع العمومي (الدولة):

- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية والمكونة من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات.
- العمل على خلق التوازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي.
- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية، حيث تتم دراسة أي مشروع قبل الترخيص له ووضع التوصيات المتعلقة بالسياحة على البيئة خاصة التي تقام في المناطق التراثية.
- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة.

---

(1) محمود ماجد عباس، السياحة البيئية، مرجع سابق، ص. 52-53.

(2)البكري فؤاد، العلاقات العامة في المنشآت السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص56.

- تحديد الأماكن السياحية، والعمل على تشييد ودعم البنى الأساسية، والخدمات المساندة.
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة، والآثار والتراث الحضاري والثقافي.
- العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين العرب والمستثمرين الأجانب.
- الاهتمام بموضوع معالجة النفايات الضارة بالبيئة، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء.
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات، وفتح الفرص للمستثمرين الأجانب في هذه المواقع[1].

2-11- القطاع الخاص (الأفراد):

- توفير البنية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية والممثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالمنشآت الرياضية.
- التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية والعمل على تدريبهم بما يناسب نوعية السياحة البيئية.
- التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية.
- التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية لتناسب جميع فئات السكان.
- اهتمام الجهة التدريبية واستغلال تلك الدورات لتعريف السكان بمقومات السياحة البيئية[2].

---

(1) ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2001، ص. 44.

(2) مرجع سابق، ص. 45.

خلاصة

إن تطبيق مفهوم السياحة البيئية يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير. كما إن تحقيق هدف السياحة البيئية يحتاج إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، وهي الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وهناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها، ومن ذلك مثلا الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولا سيما في مابين الفقراء.

حيث السياحة البيئية هي نتيجة العلاقة بين مجالين الأول يخص أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، ويعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية بالنسبة لكثير من الدول والأقاليم، وهو بمفهومه العام يقضي على حرمة الطبيعة ويتمثل في النشاط السياحي، أما المجال الثاني فهو عكس الأول يختص بدراسات التوازنات الإيكولوجية والحفاظ على المكونات الطبيعية وتوازنها، وتتجلى العلاقة بينهما في تحقيق تنمية سياحية تعتمد على خصائص بيئية، وتراعي المحافظة وتدعيم التوازن الإيكولوجي للمنطقة المقصودة تحت شعار تحقيق التنمية المستدامة.

3
الفصل الثالث



السياحة البيئية المستدامة: مقاربة جديدة للتنمية السياحية

السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق

الفصل الثالث

السياحة البيئية المستدامة : مقاربة جديدة للتنمية السياحية

مقدمة

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر في ذلك من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانات، ومواقع سياحية العامل الأساسي في التنمية السياحية.

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الألياف المناسبة للاستثمار العقلاني، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الآثار المترتبة عنها على بقية القطاعات (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات، العمارة، البناء، الري والصناعة)، وتشكل دعمًا للنمو ومصدرًا لخلق الثروة والمداخيل المستدامة.

وغدت السياحة المستدامة منهجا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفا من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية، وما سيتضح من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم السياحة المستدامة:

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل مؤشرا هاما بالنسبة للتنمية، فإن التنمية لا تقتصر على البعد الكمي فقط، وفيما يخص السياحة يؤكد الخبراء على أنها لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة، وبعبارة أخرى تثمين كل التراث بمختلف أشكاله.

فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

كما تعد أهم أسس التنمية المستدامة وتطبيقات الإدارة المستدامة في مجال السياحة، يمكن تطبيقها في كل أنواع السياحة وفي كل الاتجاهات أو الوجهات، ووفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة الذي يشجع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية، وتحسين الأفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية. بالإضافة إلى التنمية السياحية أضيف مصطلح الاستدامة من خلال أن عملية السياحة تلبي حاجات السياح النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة السياحية.

وتشتمل الاستدامة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف أثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

2- مكونات السياحة المستدامة:

يمكن حصر مكونات السياحة مستدامة في عنصرين أساسيين، أحدهما مادي والآخر معنوي.

ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأن يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يفوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدًا.

أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزي إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح)، مما يخلق تواصلاً اجتماعيًا وتواصلاً بيئيًا، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي، تهدف إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة، مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاثة مجموعات:

- **السياح:** بتقديم ما يتلائم ورغباتهم واحتياجاتهم، وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.
- **موظفو السياحة:** وذلك بتحسين ظروفهم العملية وإتاحة فرص التأهيل المتواصل لهم.
- **سكان المقصد السياحي:** بأن تأخذ السياحة شكلا يتلائم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.
- **التواصل البيئي:** وهي تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة ومختلف الأحياء)، ويتعين من خلال هذا تبني سياسة للتنمية السياحية تعمل على المحافظة على مكونات البيئة ووقايتها، أي الاستغلال العقلاني لها ومضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

3- مبادئ السياحة المستدامة:

تقوم السياحة المستدامة على احترام جملة من المبادئ المتمثلة في:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة وسكان سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.

- يجب أن يتم برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

4- أهمية السياحة المستدامة:

تمثل السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يُعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريًا، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد[1]، ومن أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة، وتحقيق تنمية مستدامة، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، فإن كل دولة تعمل على تسطير مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تتجسد في العناصر التالية:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، توفير العملة الصعبة.
- مساهمة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجغرافية.
- المحافظة على البيئة من التلوث ومحاولة تحسينها.
- تحسين آداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

---

(1) عثمان غنيم، بنيتا سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص. 94.

- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية.
- تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للسكان الراغبين في السياحة بأنواعها.
- تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

4-1- الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة:

تمثل السياحة المستدامة قطاعًا اقتصاديًا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، كما توفر أعدادًا لا يستهان بها من فرص العمل، وتمكن السياحة المستدامة من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الإقتصاد والمجتمع، إذ تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي وترجع أهمية السياحة إلى تأثيراتها الاقتصادية المختلفة.

ويعتبر النشاط السياحي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية لكونه قطاع خاص وتكمل خصوصيته بأنه نشاطًا اقتصاديًا متجددًا، لا ينقرض ولا يختفي طالما البيئة التي تحيط به لم يتم تهميشها وإفسادها خاصة وأنه نشاط متداخل مع مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فله دور فعال في التنمية بشكل فعال وأيسر عن طريق المساهمة في زيادة الدخل الوطني الخام، وكذا بخلق فرص عمل وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق الجغرافية.

وتتلخص الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة فيما يلي:

4-1-1- توفير فرص عمل جديدة:

تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق فرص أعمال كثيرة وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن صناعة السياحة ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر وغير مباشر في جميع أنحاء العالم.

فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية، إضافة إلى:

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.
- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

4-1-2- توفير العملة الصعبة:

تعمل السياحة من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يمثل صادرات غير منظورة وهو عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، كما ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي.

4-1-3- مساهمة السياحة في إيرادات الدولة:

تتلخص هذه الإيرادات في الرسوم والضرائب المتنوعة التي تفرضها الدولة على مختلف الأنشطة لاسيما السياحة منها وحتى المتعلق بها كالضرائب، ومستوى الرسوم الجمركية على السلع والخدمات والمعدات ورسوم العبور، وقدرت المنظمة العالمية للسياحة استنادا إلى دراسة قام بها 230 خبير وأخصائي من 100 دولة قيمة السياحة العالمية بـ 514.4 مليار دولار سنة 2003 مقابل 474.2 مليار دولار سنة 2002 بزيادة قيمتها 40 مليار دولار، في الوقت الذي توقع فيه الخبراء بناءً على تقييم السداسي الأول من سنة 2004 أن هدف السنة ستكون أحسن على الرغم من تفجيرات مدريد مشير بأن مستويات قياسية يتم تحقيقها في أوربا وآسيا سنة 2004 أضحت تقديرات المنظمة العالمية للسياحة، إن وجهة السياح الرئيسية تركزت على قارتي أوربا وآسيا، كما أن التوقعات تشير إلى ارتفاع محسوس يتجاوز 550 مليون سائح إذ أن الخطر الذي مثله مرض الصارص في آسيا سنة 2003 والذي فسر تراجع السياحة بالمنطقة زال بصورة شبه كلية، كما أن المنطقة لم تعش على عكس سنة 2003 اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة.

ويكشف تقرير المنظمة العالمية للسياحة أن ارتفاع قيمة الأورو أثر اقتصاديا على اقتصاديات العديد من الوجهات مثل جنوب إفريقيا وكذا منطقة المحيط الهادي التي تتعامل بالدولار الأمريكي، كما أن حجم وقيمة السياحة العالمية تعرف نموا بالدولار لكنها إن قيّمت بالعملة الأوروبية فإنه يسجل تراجعا، ويلاحظ تقرير هذه المنظمة أن وجهة أمريكا الشمالية أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عرفت تراجعا نسبيا.

وحسب تقديراتها أن أوربا سجلت مداخل قدرت بـ 281.9 مليار دولار مقابل 240.5 مليار دولار سنة 2002 وأكبر حصة حققتها أوربا المتوسطة بقيمة 113 مليار دولار مقابل 102.8 مليار دولار بأمريكا الغربية، أما أمريكا الشمالية

فحققت عائدات سنة 2003 قدرت بـ 8308 مليار دولار مقابل 85.1 مليار دولار في سنة 2002 وحقق الشرق الأوسط مداخيل من السياحة قدرت بـ 14.1 مليار دولار مقابل 13 مليار دولار في سنة 2002 وقد استقلت أوربا التي يمثل 54.8% من السوق السياحية من حيث العائدات و 57.8% من حيث العائدات ومن حيث عدد السياح 401.5 مليون سائح، ومنه نقول أن القطاع السياحي جملة يؤثر نسبة معتبرة على مراحل الإنتاج الوطني، كما أنه يحفز مختلف القطاعات الاقتصادية ويظهر لنا جليا عبر الصور الموجزة للنفقات التي يقوم بها السائح خلال زيارته وإقامته في بلد ما والتي نلخصها فيما يلي:

فتركيبة النفقات السياحية عن طريق نفقات السائح لا تقتصر فقط على كراء غرفة في فندق أو دفع خدمات الطعام، بل تتسع إلى أبعد من ذلك فهي تحقق قطاع الخدمات الأخرى فاقترح تركيبة النفقات الخاصة بالسائح في حوض البحر المتوسط على أساس دراسة قام بها حول تصرف السياح في هذه المنطقة وكانت النتائج التي تحصل عليها كما يلي:

- الإيواء يمثل نسبة 25% من مجموع النفقات.
- الأكل والشرب يمثل 30% من مجموع النفقات.
- الترفيه يمثل نسبة 1 % من مجموع النفقات.
- شراء المنتجات التذكارية والتقليدية يمثل نسبة 25٪ من مجموع نفقات.
- نفقات أخرى يمثل نسبة 3٪ من مجموع نفقاته.

يتبين لنا من هذه الدراسة أن النسبة المعتبرة من النفقات موجهة من الإيواء والإطعام، وهي تمثل نسبة 57% من مجموعة ثقافية في حين نسبة الثقافات المخصصة للترفيه وشراء المنتجات التذكارية، وتصل على ثقافات السائح من سائح إلى أخر حسب قدرته الشرائية فثقافات رجال الأعمال تختلف عن ثقافات السائح العادي .

كذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يعتبر القطاع السياحي محفز لباقي القطاعات الأخرى، فنلاحظ أنه من خلال النسب المذكور أعلاه، والتي بينت لنا تركيبة الثقافية الخاصة بالسائح من جهة آخري، فالقطاع السياحي يشكل بدوره حلقة ترابط وتواصل بين مختلف القطاعات كما أنه يعتمد على بعض القطاعات الأخرى، مما تقدمه من خدمات وسلع تجعلها من مقومات النشاط السياحي لأيام الفلاحة الصناعية الغذائية، صناعة التجهيزات، مواد البناء.

4-2- الأهمية الاجتماعية للسياحة المستدامة:

يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة المستدامة، أحد مكونات المنتوج السياحي في الدول السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية.

وتمثل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري.

وعليه نجد السياحة المستدامة تعمل على:

4-2-1- المساهمة في امتصاص من نسبة البطالة:

حيث تؤدي السياحة إلى خلق فرص جديدة للعمالة في الدولة المستقبلة للسائحين، وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة (دراسات منظمة السياحة العالمية)، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5.3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية، مخرجا لأزمة البطالة، وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف، وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي لبعض فئات هذه المجتمعات التي أصبحت تتقاضى مداخيل جديدة من هذا القطاع.

4-2-2- تحسين مستوى المعيشة:

فعند خلق فرص يتم توزيع مداخيل جديدة على الأفراد الذين استفادوا من هذه المناصب، كما يؤدي هذا النشاط إلى عرض وتوزيع السلع، ومن ثم الرفع من مستوى معيشة السكان.

4-2-3- خلق حركة اجتماعية:

يقصد بالحركة الاجتماعية تدفق السياح الأجانب إلى مختلف دول المعمورة أو انتقال السائح من منطقة إلى أخرى للإقامة فيها لمدة معينة من أجل الراحة والإستجمام، وكذلك تحديد الطاقة البشرية لمواجهة الحياة العملية مباشرة بعد إنقضاء أيام العطل، وتؤدي هذه الحركة إلى تعميم العلاقات بين السائحين والمواطنين في الدولة المستقبلة للسياح وتشجيع الاقتراض الاجتماعي والتبادل الحضاري بينهما، مما يؤدي إلى بناء جسور علاقات طيبة والتعاون بين الأمم.

4-3- الأهمية البيئية للسياحة المستدامة:

إن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها أنها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح. وهذه العملية بالطبع سيكون لها تأثير على البيئة، ومن ثم فإن العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة تعتبر

من أهم العوامل التي تساعد على نمو حركة السياحة، نظرًا لارتباطها بتوسيع قاعدة الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة للسائحين الوافدين، من أجل هذا النمط السياحي، لذلك رأى الباحثون ضرورة تناول هذه العلاقة لما للبيئة من دور هام في تحديد حجم ونوع هذه الحركة السياحية.

ولقد اهتم خبراء السياحة في العالم بالأثر المتبادل بين السياحة والبيئة منذ فترة طويلة، فالبيئة السليمة تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التقدم والتطور في صناعة السياحة، وتهدف إلى الوصول إلى مستوى عال من التنمية السياحية المتوازنة، التي تعتبر المناخ الجيد، الذي يمكن أن تنمو من خلاله الأنماط السياحية المختلفة، ولهذا السبب جاءت أهمية تطبيق سياسة التنمية المستدامة على صناعة السياحة في العالم، وذلك لحماية المناطق ذات الأهمية الكبيرة، التي تعتمد عليها هذه الصناعة في نموها وازدهارها، مثل المناطق الأثرية والطبيعية وفي نفس الوقت فإن استخدام السياحة للبيئة قد يترتب عليه تدهور قيمتها، فيؤدي إلى تدمير عنصر من أهم العناصر التي تقوم عليها السياحة، فكأن السياحة تهدم نفسها بنفسها.

ولقد تضمن إعلان مؤتمر السياحة العالمي الذي انعقد بمدينة مانيلا سنة 1980 والذي دعت إليه منظمة السياحة العالمية، ووافقت عليه بالإجماع 108 دولة، أن الدول في حاجة إلى إعطاء الأولوية لمراقبة استخدام السياحة للموارد البيئية المعتبرة، باعتبارها جزءً لا يتجزأ من التراث الطبيعي، من أجل منفعة الأجيال القادمة.

والجدير بالذكر أن الإعلان المشترك لمنظمة السياحة العامية وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الموقع عام 1986 في أول يوليو، قد قام على أساس اقتناع المنظمتين بأن كلا من تنمية نشاطات الإجازات والترويح، المتفرعة عن الحق في الراحة ووقت الفراغ، الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإدارة السليمة للبيئة هما عنصران لازمان ومتداخلان في عملية التنمية الفريدة،

والتي تهدف في النهاية إلى إسعاد الإنسان. وتضمن هذا الإعلان المشترك بين المنظمتين الدوليتين أن حماية المكونات المختلفة لبيئة الإنسان وصيانتها وتحسينها، هي من الشروط الأساسية للتنمية المنظمة للسياحة المستدامة، وبالمثل فإن الإدارة الرشيدة للسياحة تؤدي بدرجة كبيرة إلى حماية البيئة الطبيعية والتراث الحضاري وتنميتها، كما تؤدي إلى رفع مستوى قيمة الحياة للإنسان[1].

5- التوازن بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة:

ترتبط البيئة بالسياحة ارتباطا قويًا متوازنًا، فالاهتمام بالسياحة وتنميتها لا يجب أن يكون على حساب المنظومة البيئية، بل يجب أن يكون مدعما لها ومحافظا عليها، لأنه من جانب آخر، إذا ارتفع مستوى البيئة في أي دولة سياحية كان ذلك عاملا هامًا من عوامل الجذب السياحي، ودافعًا مشجعًا للمستثمرين السياحيين على الاتجاه نحو الاستثمار في صناعة السياحة، وبذلك تنهض وتتطور هذه الصناعة الهامة وتصبح قادرة على المنافسة مع الصناعات التقليدية وغير التقليدية، ولذا اتجهت دول كثيرة إلى الاهتمام بالبيئة لديها، لكي تضع الأساس الهيكلي والهام لهذه الصناعة الواعدة، ولهذا يجب أن تدخل البيئة كمحور أساسي في التخطيط الاستراتيجي للسياحة المستدامة من خلال عدة مقومات نذكر البعض منها:

- وضع خطة إستراتيجية شاملة للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مصادر التلوث، في ضوء السياسة السياحية الموضوعة مسبقا، بحيث يؤخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين أهداف هذه السياسة والمحافظة على المنظومة البيئية بحالة جيدة، حتى يمكن استثمارها بشكل جيد لصالح السياحة.

---

(1)أحمد عبد الكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مصر، ص 286.

- تقييم الآثار البيئية الناتجة عن المشروعات السياحية القائمة فعلا، وكذلك المشروعات السياحية المستقبلية، ودراسة مدى تأثير هذه المشروعات والأنشطة السياحية على الموارد البيئية المتاحة بالمنطقة وذلك في مراحل الإنشاء والتشغيل، لضمان الانسجام أو التوازن البيئي لهذه المشروعات، وكذلك للتعرف على مدى تأثير حجم الزيارات السياحية على المناطق الأثرية، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على الثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للبيئة.
- الاهتمام بتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بشكل عام، والعاملين في مجالات السياحة المختلفة والأجهزة السياحية الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة (المقروءة، والمسموعة والمرئية)، إلى جانب وضع البرامج البيئية التي يمكن أن ترتفع بمستوى السلوك لدى جماهير المجتمع وذلك للارتقاء بالبيئة والمحافظة عليها خاصة في مناطق المجتمع المحلي المجاور للمناطق الأثرية.
- كما يتضمن ضرورة رفع مستوى الوعي البيئي الأثري لدى السائحين الزائرين لهذه المناطق، للتعامل مع الآثار بشكل حضاري، دون تشويه أو طمس للنقوش أو الألوان الموجودة على جدران المعابد أو المقابر، وكذلك الالتزام بالضوابط والقواعد التي وضعتها المؤسسات المعنية بحماية الآثار لتحقيق الغرض نفسه، وهو الحفاظ على الثروة الأثرية أطول فترة ممكنة دون إهدار أو تلويث أو تشويه حتى تظل عنصرا أساسيا من العناصر الجاذبة لحركة السياحة[1].

(1) مرجع سابق، ص. 284.

6- العلاقة بين السياحة المستدامة والسياحة البيئية:

تبعًا لتوسع تبني السياحة كمدخل أساسي للتنمية، وظهور تأثيراتها السلبية على الجوانب الاجتماعية والبيئية برزت الحاجة لإيجاد مداخل جديدة يتم من خلالها التعامل مع التنمية السياحية، وتزامن ذلك مع ازدياد الاهتمام بالبيئة وظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يتم تبنيه كمدخل للتحكم في التنمية وتحقيق استمراريتها ومنع تدهورها.

وقد تم ربط التنمية السياحية بمفهوم الاستدامة حديثًا حين بدأ الباحثون في النظر في إمكانية تبني الاستدامة كمدخل جديد لحل مشاكل التنمية السياحية، ففي مطلع السبعينات من القرن الماضي ومع ازدياد الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالتنمية انتهى علماء التنمية في العالم إلى أن النمو السريع يعقبه دائمًا تدهور، ومن ثم بدأ التفكير في مفاهيم جديدة لتحقيق استمرارية التنمية، ومنع التدهور أو على الأقل الحفاظ على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل.

وتقوم العلاقة بين التنمية المستدامة وتنمية السياحة البيئية على جملة من المبادئ لعل أهمها:

- حماية المقومات الطبيعية في المواقع السياحية، والعمل ضمن سقف قدرة تحمل النظام البيئي على استيعاب التدخلات البشرية، من خلال التأكيد على وجود التوافق بين تنمية السياحة البيئية مع حماية العمليات البيئية والإيكولوجية الأساسية، وضمان أن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للموقع السياحي، حتى نضمن استمرارية ديمومة الموارد البيئية والحفاظ عليها.
- دمج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السياحة البيئية، وإيجاد نوع من التوازن والتوائم بين مختلف العمليات التنموية، والحفاظ على شخصية المجتمعات المحلية وتميزها مع تحقيق المنفعة للأجيال الحالية والقادمة.

- التأكيد على مراعاة الجوانب الاقتصادية، وضمان الجدوى الاقتصادية لتنمية السياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل تستفيد منه الأجيال الحالية والقادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد البيئية وتدهورها خاصة غير المتجددة منها.
- التركيز على عامل الزمن واستغلال الموارد بالتعامل مع الموارد السياحية والبيئية وفق قيمتها الحقيقية عبر الزمن وليس قيمتها المادية الحالية فقط.
- إدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية، والمحافظة على بيئة المواقع السياحية، ومنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، والتحكم في هذه العلاقة عند حدوث انحراف عن التوازن، فالنظام الاقتصادي يحكمه قانون السوق، بينما النظام البيئي تحكمه قوانين الطبيعة، ومن خلال الوصول إلى توازن بين النظامين يمكن منع حدوث خلل بين النظامين الاقتصادي والبيئي، مما يحقق تنمية سياحية بيئية مستدامة[1].

7- السياحة البيئية وضرورة تحقيق السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوّع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

---

(1) إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مرجع سابق، ص. 415- 417.

وهناك ثلاث مظاهر متداخلة لاستدامة السياحة، هي:

-الاستدامة الاقتصادية.

-الاستدامة الاجتماعية والثقافية.

-الاستدامة البيئية.

وتشتمل الاستدامة على الاستمرارية بالضرورة، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوّع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف[1].

كما أن بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلاً من مصطلح السياحة المستدامة وذلك لسببين:

- كي تصبح السياحة المستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير.
- بعض أوجه السياحة مثل رحلات الطيران الطويلة لا يمكنها أن تصبح مستدامة لمجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة[2].

ولتحقيق التنمية السياحية المستدامة، سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحًا في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة، وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى وذلك بهدف تطبيقها، وهي[3]:

---

(1) محمود كامل، السياحة الحديثة علماً وتطبيقًا، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص. 201.

(2) أدريان سونيسك ودانيال ستاينس، تقرير الأثر الاقتصادي للسياحة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد السادس، العدد الثاني، أغسطس/سبتمبر 1999، ص. 231.

(3) نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص. 74.

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السيّاح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.
- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بيئية.
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المرتكزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرًا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.
- تحديد القدرة الإستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة، وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية، منها:

- الطاقة الاحتمالية المكانية والتي تعتمد على قدرة المكان على استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة بالموقع.
- الطاقة الاحتمالية البيئية وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.
- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية، وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.
- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع، ولا يوجد رقم محدد طوال السنة لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والتفقيس عند الطيور.
- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيًا وسياحيًا.
- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلاً عن العمل كمرشدين سياحيين.
- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والعمومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين[1].

---

(1) MONEREAU M., Gestion des entreprises du tourisme, 2e édition, BREAL, France, 1999, P. 201.

8- دور الإعلام في تعزيز السياحة البيئية المستدامة:

لقد أصبحت السياحة صناعة رئيسية في المستوى العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نمواً متواصلاً، فقد ارتفع عدد السياح إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت عوائد السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريباً إلى 300 مليار دولار في سنوات التسعينات، ثم أن السياحة الدولية تعد في نظر بعض الاقتصاديين وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للدول النامية، لذا يجب التعريف والاهتمام بها أكثر إعلامياً.

ومن المهام المناطة بالإعلام في مجال نشر الوعي السياحي البيئي في المجتمع ما يلي:

- تكثيف البرامج التوعوية من خلال النشرات الإرشادية حول الوعي السياحي البيئي.
- توجيه برامج إعلامية خاصة بمعالم السياحة البيئية المستدامة.
- تحفيز التدابير للمحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية المستدامة.
- رعاية المواقع والمعالم التاريخية والحياة البشرية البرية.
- تخصيص مساحات صحفية وإذاعية خاصة بالتربية الوطنية ونشر الوعي السياحي.

خلاصة

لعل أهم عنصر تقوم عليه السياحة البيئية هو عدم إحداث إختلال بالتوازن البيئي الناتجة عن تصرفات الإنسان والتي تكون ممثلة في تصرفات السائح في حالة السياحة البيئية، وما قد يحدث من تلوث فيها ومن هنا ظهرت علاقة أخرى ولكن بين السياحة البيئية ككل وبين مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للإرتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تمامًا حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها وإحداث التلوث فيها.

وتنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية للبيئة فكلما كانت البيئة نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعش الاقتصاد، ولكن بالرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة البيئية إلا أنها قد تشكل مصدرًا رئيسيًا من مصادر التلوث في البيئة والتي تكون من صنع الإنسان لذا فإنه لا بد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

4

الفصل الرابع



التلوث البيئي والسياحة البيئية المستدامة: اتجاهان متعارضان

السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق

الفصل الرابع

التلوث البيئي والسياحة البيئية المستدامة :

اتجاهان متعارضان

مقدمة :

حظي موضوع البيئة والدراسات البيئية باهتمام المتخصصين والرأي العام في العقدين الأخيرين، وكثرت الموضوعات والدراسات التي تناولت قضايا البيئة ومشكلاتها، وبخاصة بعد أن أخذت الموارد الطبيعية في النضوب والاستنزاف وباتت التربة والهواء والماء والموارد الغذائية ملوثة بأنواع شتى من المواد الكيميائية والسموم وهو أمر أسهم بدور كبير في زيادة الأمراض(1).

وتعتبر مشكلة التلوث أحد أهم المشاكل البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعاداً بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة خصوصاً بعد الثورة الصناعية في أوروبا والتوسع الصناعي الهائل المدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، وأخذت الصناعات في الآونة الأخيرة اتجاهات خطيرة متمثلة في التنوع الكبير وظهور بعض الصناعات المعقدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث خطير يؤدي عادة إلى تدهور المحيط الحيوي والقضاء على تنظيم البيئة العالمية.

1- مفهوم التلوث البيئي :

اختلف علماء البيئة والمناخ في التوصل إلى تعريف دقيق ومحدد للمفهوم العلمي للتلوث البيئي، وأياً كان التعريف فإن المفهوم العلمي للتلوث مرتبط

---

(1)عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 44.

بالدرجة الأولى بالنظام الإيكولوجي، حيث أن كفاءة هذا النظام تقل بدرجة كبيرة وتصاب بشكل تام عند حدوث تغير في الحركة التوافقية بين العناصر المختلفة، فالتغير الكمي أو النوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام يؤدي به إلى الخلل، ومن هنا نجد أن التلوث البيئي يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي، أو أنه يزيد أو يقلل من وجود أحد عناصره بشكل يؤدي إلى عدم استطاعة النظام البيئي على قبول هذا الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في هذا النظام.

ويمكن استعراض بعض المفاهيم التي أعطيت للتلوث البيئي، كما يلي:

- هو مصطلح يعنى بكافة الطرق التي يتسبب النشاط البشري في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، والتلوث قد يكون منظوراً كالنفايات، أو بصورة دخان أسود ينبعث من أحد المصانع، وقد يكون غير منظور ومن غير رائحة أو طعم، وبعض أنواع التلوث قد لا تتسبب حقيقة في تلوث اليابسة والماء والهواء ولكنها كفيلة بإضعاف متعة الحياة عند الناس والكائنات الحية الأخرى، فالضجيج المنبعث من حركة المرور والآلات مثلاً يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التلوث التي تفسد متعة الحياة في المجتمعات[1].
- هو الحالة القائمة في البيئة والناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية، وتعرف مسببات التلوث بالملوثات، وتُعرف الملوثات بأنها المواد أو الميكروبات التي تلحق الضرر بالإنسان[2].

---

(1)الموسوعة العربية العالمية www.mawsoah.net

(2)خنجي زكريا، تلوث البيئة، ط2، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص. 46.

- ويشمل المفهوم الحديث للتلوث كل ما يؤثر على جميع العناصر الحيوية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار، ولقد صدق من قال أن الإنسان بدأ حياته على الأرض وهو يحاول أن يحمي نفسه من غوائل الطبيعة وانتهى به الأمر بعد آلاف السنين وهو يحاول أن يحمي الطبيعة من نفسه[1].
- أما مشروع قانون حماية البيئة الأردني لسنة 1982 فيعرّف التلوث بإيجاز مفيد على النحو التالي: وجود مادة أو مواد غريبة في أي مكون من مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال أو يحد من استعمالها[2].

ومن خلال استعراضنا السابق لمفاهيم التلوث البيئي، ونظراً لخطورة وشمولية التلوث، فقد أشارت معظم المراجع إلى تقسيمه إلى ثلاث درجات، وهي[3]:

- **التلوث المقبول:** هو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي ولا يكون مصحوباً بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية[4].

---

(1) www.fekrzad.com

(2)سامح غرايبة وفرحان يحيى، المدخل إلى العلوم البيئية، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1998، ص. 199.

(3) www.greenline.com.kw

(4) يتألف النظام الإيكولوجي من جزأين رئيسين:

مكونات غير حية وتشمل مركبات وعناصر عضوية وغير عضوية مثال الكربون والهيدروجين والأكسجين والماء والرطوبة والضوء والحرارة.

- **التلوث الخطر:** وتعاني منه العديد من الدول الصناعية لأنه ينتج من النشاط الصناعي وزيادة النشاط التعديني، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المتقدمة حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية، وتتطلب هذه المرحلة إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية، ويتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة كإنشاء وحدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل إلى الحد المسموح به دولياً، أو عن طريق سن قوانين وتشريعات وضرائب على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.
- **التلوث المدمر:** ويمثل هذا النوع المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظراً لاختلال مستوى التوازن بشكل جذري، ولعل حادثة تشرنوبل التي وقعت في المعاملات النووية في أوكرانيا خير مثال للتلوث المدمر، ويحتاج النظام الإيكولوجي في حالة هذا التلوث إلى سنوات طويلة لإعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصادية باهضة.

2- أشكال التلوث البيئي:

إن مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كماً وكيفاً في عصرنا الحاضر، والتلوث مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي، ومنها فرضت نفسها فرضاً ولان التصدي لها يجاوز حدود أو إمكانيات التحرك

=

مكونات حية وتتكون من كائنات منتجة (كائنات ذاتية التغذية) وكائنات مستهلكة (كائنات غير ذاتية التغذية) وكائنات مفككة (البكتيريا والفطريات).

الفردي لمواجهة هذا الخطر المخيف، والحق أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها.[1]

وقد أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وزادت الضجة المورقة والإشعاعات المؤذية.

وقبل استعراض صور وأشكال التلوث يستحسن أن نعرض لأنواع التلوث ذات الاهتمام الدولي الذي يتمثل بالأنواع التالية[2]:

- **النوع الأول:** وهو الذي يطلق عليه اسم "التلوث عبر الحدود" وينتقل عبر المياه أو الهواء ويحتاج إلى تعاون دولي.
- **النوع الثاني:** وهو الذي يضر بالمناطق المعروفة باسم "المال العام" وهي التي تقع في وراء حدود الولاية الإقليمية للدولة وتعتبر ملكيتها شائعة بين الدول مثل مناطق أعالي البحار والفضاء الخارجي والقطب الجنوبي للكرة الأرضية.
- **النوع الثالث:** وهو ما يطلق عليه التلوث الضار" بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي" ويهدف إلى حماية بعض الأشياء الطبيعية والتي قام الإنسان بوضعها وتمثل ضجة عالمية كبرى من وجهة النظر الفنية العلمية، وتدفع المجتمع الدولي لان يتحرك إما لحمايتها أو لإيقاف مصادر التلوث المؤثرة عليها، وقد تدخلت منظمات دولية لإنقاذ ذلك مثل اليونسكو لإنقاذ التراث الثقافي من التلف أو الضرر.

---

(1) طلال سيف الحوسني، حماية البيئة الدولية من التلوث، 2005، على موقع: www.alhosanilaw.net/82%zotalal.doc

(2) غرايبة سامح وفرحان يحيى، مرجع سابق، ص.200.

- **النوع الرابع:** وهو التلوث المحلي أو الداخلي، وهو تلوث يكون مصدره وآثاره الضارة داخل الإقليم نفسه، وطبيعة الاهتمام بهذا التلوث لا تدخل في أي نوع من الأنواع الثلاثة السابقة.

وبعد استعراض العديد من المراجع التي تشير إلى صور (أشكال) التلوث، فقد أمكن حصر أشكال التلوث وحسب مصادره على النحو التالي[1]:

2-1- التلوث الطبيعي:

ينتج هذا الشكل من التلوث عن الملوثات النابعة من البيئة ذاتها مثل: الزلازل والبراكين وزحف الكثبان الرملية على المزارع والأمطار الغزيرة التي تجرف التربة، وبعد فترة من الزمن تُوازن الطبيعة نفسها في مثل هذه الأنواع من أشكال التلوث.

2-2- التلوث بسبب النشاط البشري:

توصل فريق بحث دولي مختص بالصحة البيئية والأمراض المعدية إلى أن التغيرات في طبيعة سطح الأرض الناتجة عن النشاط البشري تؤدي إلى تغيّر في طبيعة انتشار بعض الأمراض المعدية، أو ظهور أمراض أخرى وبائية، مما يعرض حياة الإنسان والحيوان للخطر، جاء ذلك في دراسة نشرت في مجلة آفاق الصحة البيئية، وقد ذكر الدكتور جوناثان باتز –الأستاذ بجامعة ويسكونسن بمدينة ماديسون الأمريكية الذي قاد فريق البحث- بأن الأنشطة الاقتصادية أو التنموية التي تقوم بها الدول مثل: شق الطرق وبناء السدود وتجفيف البرك والزحف العمراني على الغابات والمناطق الخضراء تتيح الفرصة لعشرات من الأمراض المعدية كي تنتشر وتتحول إلى أوبئة، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها الملاريا

---

(1)عابد عبد القادر، أساسيات علم البيئة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، 2004، ص.161-285.

والإيدز وجنون البقر والحمى الصفراء والكوليرا والأنفلونزا وشتى أنواع الحمى النزيفية.[1]

ومهما تعددت أشكال التلوث بسبب النشاط البشري، فإنها تنقسم إلى نوعين[2]:

- تلوث مادي: مثل تلوث الماء والهواء والتربة.
- تلوث غير مادي (معنوي): كالضوضاء (الضجيج)، والإشعاعات المختلفة، والتلوث الكهرومغناطيسي، والتلوث الثقافي والإعلامي، والأخلاقي، والفكري وتلوث الآثار (كما يشاهد في الآثار المصرية).

وسنعرض بإيجاز أهم أشكال التلوث الناتج عن النشاط البشري:

2-2-1- تلوث المياه:

يحتل الغلاف المائي حوالي 73٪ من مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ حجم هذا الغلاف حوالي 296 ميلاً مكعباً من المياه، والتلوث المائي من منظور علمي هو: إحداث خلل وتلف في نوعية المياه بحيث تصبح غير صالحة لاستخداماتها الأساسية وغير قادرة على احتواء الجسيمات والكائنات الدقيقة والفضلات المختلفة في نظامها الإيكولوجي، ولقد أصبح التلوث البحري مشكلة كثيرة الحدوث في العالم نتيجة للنشاط البشري المتزايد وحاجة التنمية الاقتصادية المتزايدة للمواد الخام الأساسية، والتي يتم نقلها عبر المحيط المائي، كما أن معظم الصناعات القائمة حالياً تطل على سواحل بحار أو محيطات، ويعتبر النفط الملوث الأساس للبيئة البحرية نتيجة لعمليات التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي في المناطق البحرية أو المحاذية لها إضافة إلى حوادث ناقلات النفط

(1) www.greenline.com.kw/reports/o93.asp

(2)عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 56.

العملاقة[1]، وأحياناً يحدث التلوث المائي نتيجة لاختلاط مياه البحار أو البحيرات أو الأنهار أو المياه السطحية بمياه المجاري أو الكيميائيات السامة أو الغازات أو الزيوت أو أية مواد أخرى، ويمتد خطر هذا الاختلاط أحيانا ليصل إلى المياه الجوفية، وبإمكان هذا التلوث أن يسبب الأذى لأنواع عديدة من النباتات والحيوانات والإنسان، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية يموت خمسة ملايين شخص سنوياً بسبب تجرعهم ماءً ملوثاً[2].

ويمكن حصر أنواع الملوثات المائية فيما يلي[3]:

❖- **ملوثات المياه السطحية:** وتتمثل في:

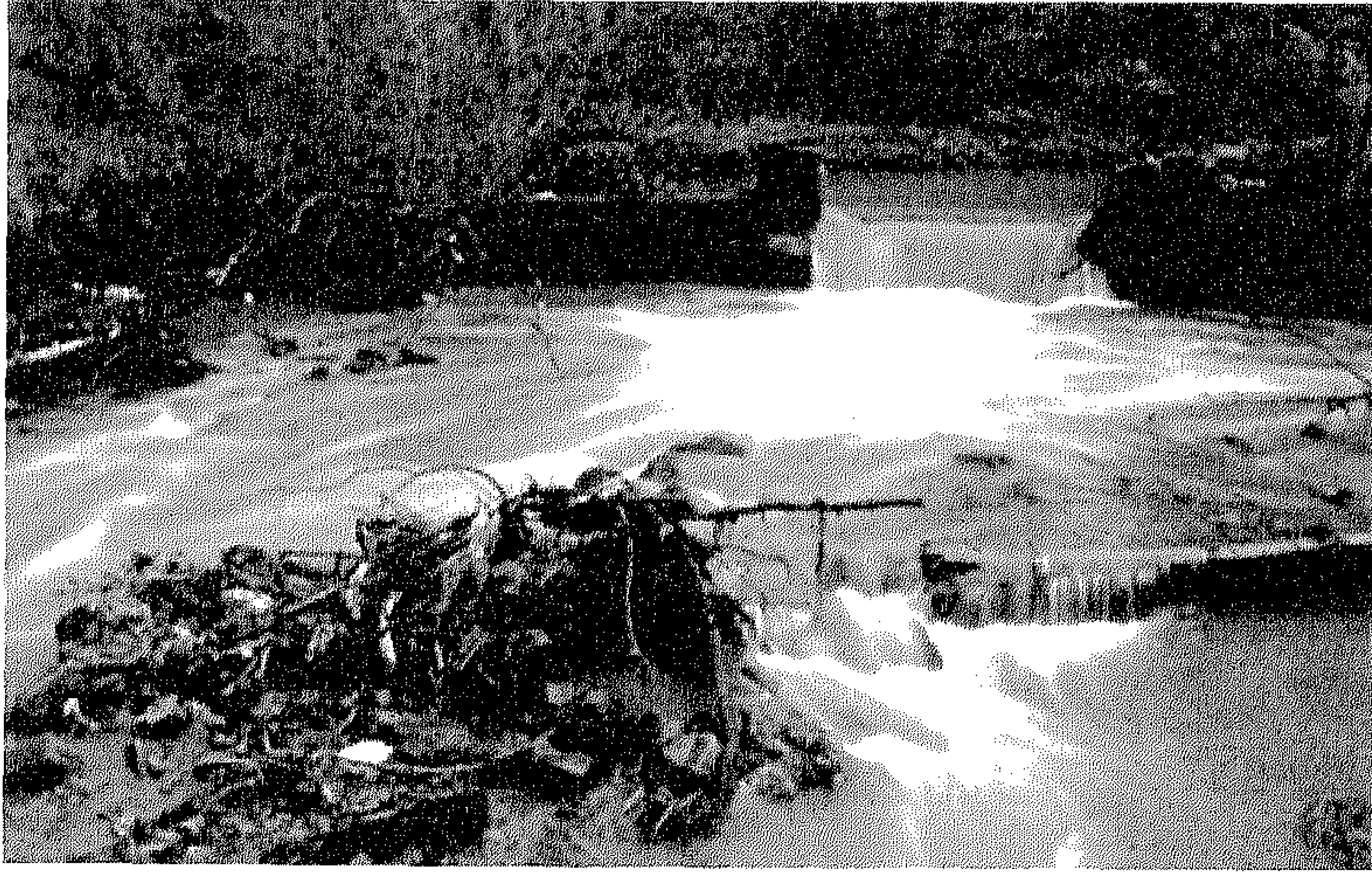
- **الملوثات المعدنية:** ولعل من أشهرها وأخطرها الملوثات الموجودة في أمعاء الحيوانات ذات الدم الحار كالإنسان مثل البكتيريا والطفيليات والفيروسات التي يمكنها نقل العديد من الأمراض كالإسهال والكوليرا والتيفوئيد وغيرها.
- **المخلفات المستهلكة للأكسجين:** مثل بقايا الطعام ومياه الصرف الصحي وروث الحيوانات، حيث تؤدي إلى زيادة في استهلاك الأكسجين من قبل المحللات، وبالتالي إلى نقص في تركيزه.
- **الإثراء الغذائي:** أو ما يسمّى بالوفرة في الغذاء، كزيادة تركيز الفوسفور والنتروجين، حيث تساهم في تلوث المياه بشكل كبير.
- **الرسوبيات:** أي ما تجلبه الرياح والمياه الجارية إلى المسطحات المائية المختلفة من غبار وأتربة ناعمة (شكل: 34).

---

(1) www.greenline.com.kw

(2) www.maosoah.net/naogen

(3)عمر الريماوي، مصادر المياه وإدارتها وتلوثها، الفصل السادس من كتاب "أساسيات علم البيئة"، مصدر سابق، ص218-223.

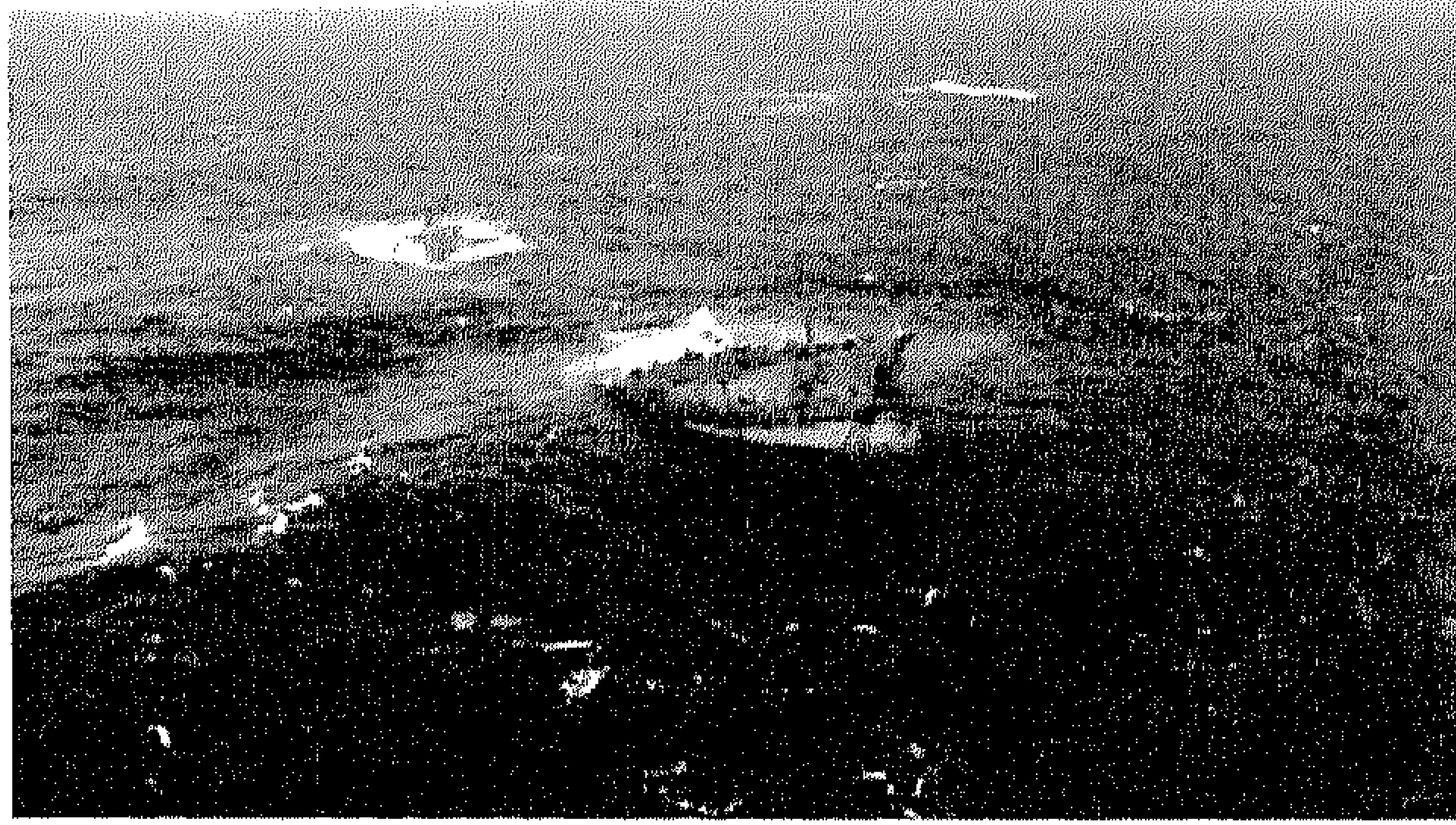


شكل (34): تلوث المياه السطحية بالرسوبيات

- **المواد العضوية الكيماوية**: وهي سامة والتي تستخدمها الصناعة والزراعة كالمواد البلاستيكية والمبيدات والأدوية والأصباغ وغيرها، ويمكن لهذه الأنواع أن تحدث تشوهات خلقية أو الإصابة بمرض السرطان.
- **التلوث الحراري**: عن طريق حرق المياه الساخنة الناتجة عن توليد التيار الكهربائي والصناعات الأخرى إلى التجمعات المائية.

❖- **ملوثات المياه الجوفية**: وتتمثل في:

- **ملوثات المحيطات**: تشهد مياه البحار والمحيطات بالقرب من الكثير من الشواطئ ومن مصبات الأنهار والمدن الساحلية عمليات تلوث بالنفايات السامة وغير السامة وبالبقع النفطية، وتقدر الخسائر الناتجة عن ذلك ببلايين الدولارات، كما يتم تلوث المحيطات بما تلقيه أساطيل النقل البحرية وأساطيل (شكل: 35) صيد السمك بكميات كبيرة من النفايات.



شكل (35): تلوث مياه المحيطات بالنفط

- **المياه العادمة**: كالمياه العادمة المنزلية والمياه العادمة الصناعية غير العضوية (الكسارات، الخلاطات الإسمنتية، المقالع الحجرية وغيرها)، والمياه العادمة الصناعية العضوية (الجلود والأقمشة والورق والأصباغ ومصافي البترول وغيرها) (شكل: 36)، وهناك المياه العادمة الزراعية الناتجة عن الأنشطة الزراعية المختلفة خصوصاً عند استعمال الزراعة المكثفة وتربية الحيوانات.التلوث بالنفط وقد سبقت الإشارة إليه.



شكل (36): تلوث بالمياه العادمة

- **التلوث بمياه الأمطار:** يعتقد البعض بأن مياه الأمطار نقية وغير ملوثة، ولكن ذلك غير صحيح كلياً حيث أثبتت الفحوصات المخبرية بأن مياه الأمطار تكون في الدقائق الأولى من سقوطها(خصوصاً عند انحباس المطر لفترة طويلة من الزمن) ملوثة بدرجة تلوث المياه العادمة المنزلية، وذلك جراء تلوث الغلاف الغازي الذي تخترقه، وتلوث سطح الأرض (غبار وبكتيريا وكبريت وتربة وطرق مواصلات ومباني وغيرها).

2-2-2- تلوث الهواء:

يتكون الغلاف الجوي (الهواء) كمادة من النتروجين (78.08٪) والأكسجين (20.9٪) بالدرجة الأولى ومن كميات صغيرة من الارغون (0.934٪) وثاني أكسيد الكربون (0.03٪) والنيون (0.0018) والهيليوم (0.00052٪) والميثان (0.00015٪) والكربتون (0.00011٪) والهيدروجين (0.00005٪) وأكسيد النتروز (0.00005٪) والزينون (0.000009٪) ويمتد الغلاف الجوي عادة من سطح الأرض حتى اكثر من 1000 كم فوقه، ويتكون من أربع طبقات هي: الطبقة المناخية (التروبوسفير) وطبقة الستراتوسفير وطبقة الميزوسفير وأخيراً الطبقة العليا المسماة بالطبقة الحرارية أو الايونية[1].

ويلاحظ أن الغلاف الغازي أو الجوي (الهواء) يتكون من نسب دقيقة وعلى شكل طبقات لكل منها صفاتها الطبيعية التي تساهم في حفظ التوازن البيئي على الأرض بشكل محكم ودقيق، ويحدث تلوث الهواء حينما يختلط بمواد معينة مثل[2]:

---

(1)عابد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 160- 164.

(2) www.fekrzad.com

- ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين وأول أكسيد الكربون.
- وقود عوادم السيارات.
- الدخان والشوائب المختلفة.
- مركبات الكلورفلوروكربون.
- العناصر الطبيعية مثل البراكين والعواصف وغيرها.

وبإمكان تلوث الهواء الأضرار بصحة النبات والحيوان والإنسان وتخريب المباني والإنشاءات الأخرى وبعض الآثار الضارة بالبيئة مثل الأمطار الحمضية والإخلال بطبقة الأوزون.

وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من خمس سكان العالم يتعرضون لمستويات خطرة من ملوثات الهواء[1].

ويمكن تقسيم ملوثات الهواء تبعاً لآلية إنتاجها إلى قسمين هما[2]:

- **الملوثات الأولية:** وهي مجموعة من المواد تغلب عليها الأكاسيد ينتجها البشر كما تنتجها الطبيعة، مثل أكاسيد الكربون والكبريت ومركباته والنتروجين علاوة على الفلزات (الرصاص، والزرنيخ والزئبق وغيرها) والهالوجينات (الفلور والكلور التي تستعمل في غازات الثلاجات)، والمواد المعلقة في الهواء (كالغبار والسناج وحبوب اللقاح والدخان)، والمواد العضوية الطيارة والموجودة في الهواء على شكل غازات، وهي من إنتاج الطبيعة في غالبيتها (الميثان والبنزين وغيرها).
- **الملوثات الثانوية:** وهي التي تنتج من تفاعل الملوثات الأولية بمساعدة الأشعة فوق البنفسجية لإنتاج مواد جديدة خطرة على الصحة والبيئة، ولذا فإن هذه الملوثات تسمى أحيانا بالملوثات الكيموضوئية مثل

---

(1)عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 57.

(2)نفس المرجع السابق، ص. 165- 170.

الأوزون (O_3) ونترات البيروكسيا سيتيلوالضبخن الناتج من الضباب والدخان والهطول الحمضي وهذا النوع من المطر شديد الضرر بالبيئة.

وتكمن مصادر التلوث الهوائي بما يلي[1]:

- ✓ **وسائط النقل:** ونخص كل الأنواع المختلفة من المركبات التي تستخدم طاقة حركية من البنزين والديزل اللذين يعتبران أحد المصادر الهامة في تلوث الهواء، وينتج عن عوادم حرق البنزين أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين، ومركبات الرصاص وغيرها، بينما ينتج عن عوادم حرق الديزل الهيدروكربونات وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والسناج وروائح كريهة، علاوة على ذلك هناك ملوثات أخرى من المركبات مثل جزيئات الكاوتشوك والاسبست (كوابح السيارات) والإسفلت وتطاير الغبار أثناء حركة المرور.
- ✓ **محطات توليد الطاقة الكهربائية (التقليدية):** توجد علاقة وثيقة بين تلوث البيئة والطاقة، فباستعمال مصادر الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية، فإنه يتم تلويث البيئة أثناء تعدين واستخراج الوقود وأثناء معالجته وتحويله إلى الشكل المطلوب وأثناء نقله، وأخيرًا عند تحويله إلى الطاقة الكهربائية وينتج عن ذلك ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والغبار وغيرها.
- ✓ **الأنشطة الصناعية:** وتلعب دوراً مهماً في تلويث الهواء خصوصاً مصافي النفط التي ينتج عنها غازات ومواد عضوية وغير عضوية وأكاسيد النتروجين والكبريت والغبار، كما تسهم الصناعات الكيماوية أيضاً بقسم من هذه الملوثات (شكل: 37).

(1)سامح غرايبة وفرحان يحيى، مرجع سابق، ص. 159-263.

✓ **الأنشطة المنزلية:** وفي طليعتها مواقد الاحتراق في نظم التدفئة المركزية، فعلى سبيل المثال فإن التلوث الناجم عن حرق الفحم والخشب داخل البيوت دون تهوية تشكل سبباً رئيسياً لقتل العديد من الأطفال في جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا.[1]



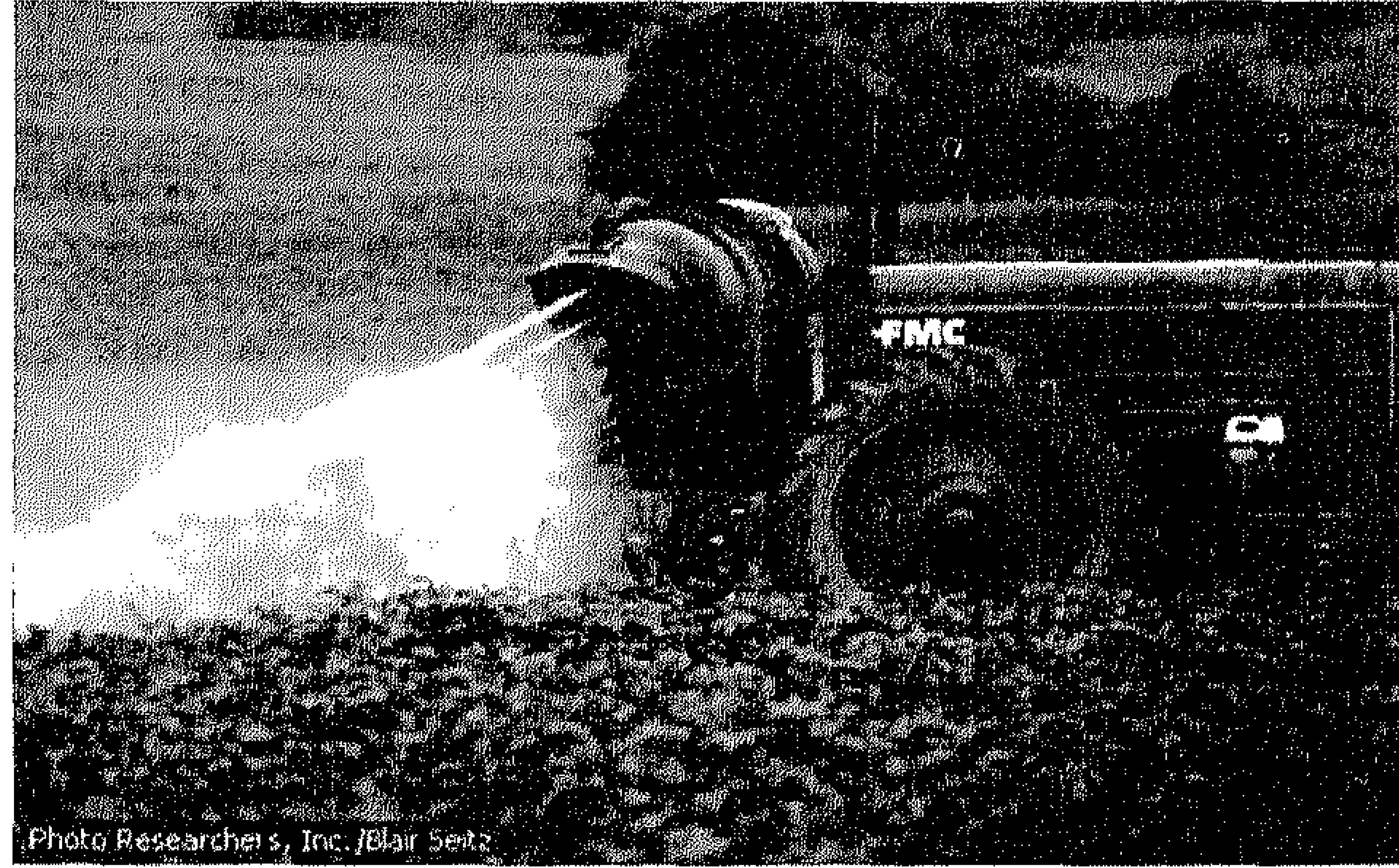
شكل (37): تلوث الهواء بالمخلفات الصناعية

3-2-2- تلوث التربة:

يمكن تعريفه بأنه التدمير الذي يصيب طبقة التربة الرقيقة الصحية المنتجة أين ينمو معظم الغذاء، وتعتمد التربة الصحية على البكتيريا والفطريات والحيوانات الصغيرة لتحليل المخلفات التي تحتويها وإنتاج المغذيات، وتساعد هذه المغذيات في نمو النباتات، وقد تحد المبيدات من قدرة الكائنات العضوية الموجودة في التربة على معالجة المخلفات، وبناءً عليه فإن في بإستطاعة المزارعين الذين يفرطون في استخدام الأسمدة والمبيدات (شكل: 38) أن يعملوا على تدمير إنتاجية وقدرة التربة[2].

(1) www.greenline.com.kw

(2) www.maosoah.net/maogen



شكل (38): تلوث التربة بالمبيدات والأسمدة الزراعية

وهناك عدد من النشاطات البشرية الأخرى التي يمكنها تدمير التربة نذكر منها على سبيل المثال[1]:

- التلوث الكيماوي للتربة:

- علاوة على الأسمدة والمبيدات هناك التلوث بالفلزات الثقيلة، والتلوث بالمركبات العضوية الهالوجينية، والتلوث الناتج من الحوادث والصناعة والأسلحة الكيماوية والتلوث النووي.
- نظام ري التربة في المناطق الجافة مع وجود نظام تصريف سيئ قد يؤدي إلى ترك الماء راكداً في الحقول وإذا ما تبخر هذا الماء فإنه سيخلف الرواسب الملحية من ورائه جاعلاً التربة شديدة الملوحة مما يؤثر في نمو المحاصيل.
- تلوث المدن الكبرى قد يؤثر في التربة المجاورة لها (كتلوث القاهرة مثلاً).
- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية.

---

(1)غرايبة سامح وفرحان يحيى، مرجع سابق، ص. 264.

- التلوث بالنفايات الصلبة:

ظهرت مشكلة النفايات الصلبة غير القابلة للتحلل الحيوي نتيجة للتطور الصناعي والزراعي الذي أعقب الثورة الصناعية، وأصبحت مشكلة التخلص من هذه النفايات تستحوذ على الكثير من الجهد والمال، وعليه فان التعرف على مصادر النفايات الصلبة وكميتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية أصبح من الضرورات الهامة لمعرفة كيفية معالجتها.

ويمثل تداول النفايات الصلبة مشكلة في حد ذاته، لأن معظم طرق التخلص منها تعمل على تدمير البيئة، فأماكن النفايات المكشوفة تسيء إلى المجال الطبيعي للأرض (شكل: 39)، وتوفر مأوى للفئران والحيوانات الأخرى الناقلة للأمراض، وقد تحتوي الأماكن المكشوفة وحفر الردم على مواد سامة قد تتسرب إلى المياه الجوفية أو مجاري المياه والبحيرات، ويكون الاحتراق غير المراقب للنفايات الصلبة دخاناً وملوثات جوية أخرى.



شكل (39): تلوث بالنفايات الصلبة

- **تلوث بالنفايات الخطرة:** وتتكون من المواد المطروحة التي قد تهدد صحة البشر والبيئة وتعد النفايات خطراً إذا ما تسببت في تآكل المواد الأخرى أو انفجرت أو اشتعلت بسهولة أو تفاعلت بشدة مع الماء أو كان ساماً، ومن مصادر هذه النفايات الخطرة المصانع والمستشفيات والمعامل، وفي

مقدورها أن تتسبب في إحداث الإصابات الفورية إذا ما تنفسها الناس أو ابتلعوها أو لمسوها، وقد تلوث بعض النفايات الخطرة إذا ما دفنت في باطن الأرض أو تركت مكشوفة، وقد تختلط بالمحاصيل الغذائية.

2-2-4- التلوث الصوتي:

ويمكن أن نطلق عليه التلوث بالضجيج، ويُعرف الضجيج بأنه: أي نوع من الأصوات التي تزعج الإنسان أو تضر به، ويُقاس الضجيج بمقياس يسمى الديسبلDécibel، وتلعب الفترة الزمنية وشدة الصوت دوراً مهماً في التأثير على الإنسان، وتتعدد وتتنوع مصادر الضجيج منها: التخطيط العشوائي في استعمالات الأرض مثل المصانع والمعامل بين الأحياء السكنية، ومن مصادر الضجيج وسائط النقل من مركبات وقطارات وطائرات وأدوات التكنولوجيا المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ومكبرات الصوت والمسجلات والمقاهي والمطاعم وأجهزة التكييف (شكل: 40)، ويعتبر الضجيج من أنواع التلوث غير المادي كما ذكرنا سابقاً، فهو قادر على تنغيص الحياة وإضعاف السمع لدى البشر والحيوانات الأخرى، ومن مؤشرات تلوث الضجيج ارتفاع نسبة أمراض القلب والجهاز الهضمي والتوتر العصبي بسبب تداخل مجموعة من الأصوات العالية الحادة وغير المرغوبة.



شكل (40): تلوث بالضجيج

2-2-5- التلوث بالإشعاع:

وهو أخطر أنواع التلوث على الإطلاق، ومن مصادره: الإشعاعات الطبيعية (الكونية من الفضاء الخارجي وإشعاعات القشرة الأرضية والإشعاع الذاتي أو الشخصي للكائن الحي)، والإشعاعات الصناعية للأغراض الطبية (الأشعة التي تستعمل في التشخيص والعلاج للمرض)، والتفجيرات النووية (كالقنبلة الذرية التي ألقيت على مدينتي هيروشيما ونكازاكي في اليابان سنة 1945)، وإشعاعات المفاعلات النووية التي تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية (مثل إشعاعات مفاعل تشرنوبيل في أوكرانيا سنة 1986).

وتؤثر الإشعاعات على الإنسان في سرطان الدم والعقم وسرعة الهرم والحد من المناعة لمقاومة الأمراض، وتؤثر الإشعاعات على النباتات والحيوانات والإنسان على السواء[1].

2-2-6- التلوث الحيوي:

وهو ناتج عن وجود ميكروبات وجراثيم وطفيليات في الوسط مما يؤدي إلى إصابة الكائنات الحية ومنها الإنسان بالأمراض ويرجع ذلك إلى عدم العناية بنظافة المياه والغذاء والسكان.

2-2-7- التلاث داخل المباني:

وهر تلوث ناتج عن اشتراك عدة أسباب منها:

- الاستخدام السيئ لمنظفات الجو.
- تربية الحيوانات الأليفة والطيور.
- عشوائية أجهزة التكييف والتبريد والتدفئة والإضاءة.
- التدخين داخل المباني.

---

(1)امح غرايبة وفرحان يحيى، مرجع سابق، ص. 285- 293.

- الاستخدام المفرط للسجاد والموكيت والأخشاب والأصباغ.
- استخدام المياه غير الآمنة.

2-2-8-التلوث الثقافي والإعلامي والأخلاقي والفكري:

وينتج هذا الشكل من التلوث من عدم احترام السكان لمنظومة القيم السائدة في المجتمع، وغياب دور وسائل الضبط الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة والمسجد والكنيسة ووسائل الإعلام وغيرها ...).

2-2-9- التلوث البصري:

هو تلوث ينتج عن اختفاء المظاهر الجميلة في البيئة أو انعدام التذوق الفني أو اختفاء الصور الجمالية لكل شيء يحيط بنا من أبنية وطرقات وأرصفة وأعمدة إنارة وحاويات قمامة واختلاف دهان واجهات المباني[1].

3- حماية البيئة من التلوث البيئي:

3-1- الإنسان في مواجهة التحديات البيئية:

يعتبر الإنسان من أهم الكائنات الحية التي تعيش على الأرض وهو يحتاج إلى أكسجين لتنفسه للقيام بعملياته الحيوية، كما يحتاج إلى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها من غذائه العضوي، الذي لا يستطيع الحصول عليه إلا من كائنات حية أخرى نباتية وحيوانية، ويحتاج أيضاً إلى الماء الصالح للشرب للاستمرار في الحياة، وتعتمد استمرارية حياته بصورة واضحة على إيجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية، التي من أبرزها مشكلات ثلاث يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 59.

- كيفية الوصول إلى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعداده المتزايدة.
- كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل إليها للتخلص من نفاياته المتعددة وخاصة النفايات غير القابلة للتحلل.
- كيفية التوصل إلى المعدل المناسب للنمو السكاني حتى يكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي.

ومن الثابت أن مصير الإنسان مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية التي تحتويها النظم البيئية، وإن أي إخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الإنسان، ولهذا فإن مصلحة هذا الإنسان تكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة أفضل، ونذكر فيما يلي وسائل تحقيق ذلك:

- الإدارة الجيدة للغابات والمحافظة على فوائدها ومميزاتها.
- الإدارة الجيدة للمراعي ومنع تدهورها.
- الإدارة الجيدة للأراضي الزراعية، حيث تهدف الإدارة الحكيمة للأراضي الزراعية الحصول على أفضل عائد كماً ونوعاً والمحافظة على خصوبة التربة وعلى التوازنات البيولوجية الضرورية لسلامة النظم الزراعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعدد المحاصيل في دورة زراعية متوازنة، وتخصيب الأراضي الزراعية، وتحسين التربة بإضافة المواد العضوية ومكافحة انجراف التربة.

3-2- التلوث البيئي مشكلة عالمية:

أصبحت مشكلة تلوث البيئة ذات طابع دولي، فملوثات دولة ما لا تقف عند حدودها السياسية، بل تعبر آلاف الأميال لتؤثر في بيئة ورفاهية أبناء شعوب أخرى بأجيالها الحاضرة والمقبلة، وتسهم الرياح والسحب والتيارات المائية في نقل

الملوثات من بلد إلى آخر، ولذا يعتبر التلوث البيئي أحد أكثر المشاكل خطورة على البشرية، وعلى أشكال الحياة الأخرى التي توجد على كوكبنا.

يرى كثير من السكان في ملوثات الهواء والماء والتربة أشكالاً متميزة من صور التلوث، إلا أن كل جزء من أجزاء البيئة (الهواء والماء والتربة وغيرها) يعتمد كل منها على الآخر، وعلى النباتات والحيوانات التي تعيش ضمن هذه البيئة، وتشكل العلاقات بين كل الكائنات الحية وغير الحية في بيئة معينة نظاماً يسمّى النظام البيئي Ecosystème، وترتبط كل الأنظمة البيئية بعضها مع بعض، وهكذا فإن الملوث الذي يبدو وكأنه يؤثر في جزء واحد فقط من البيئة ربما يؤثر أيضاً في أجزاء أخرى، فالدخان قد يبدو مؤثراً على الغلاف الجوي فقط، ولكن في مقدور الأمطار أن تطرد بعض الكميات الضارة الموجودة في الدخان وإسقاطها على الأرض أو على مجاري المياه، كما أن بإمكان الأمطار أن تجرف الوقود والزيت والأملاح من الطرق ومواقف السيارات وتحملها إلى الآبار التي تزودنا بمياه الشرب، ويسمّى التلوث الصادر عن مثل هذه المناطق الواسعة بتلوث المصدر اللامحدود، في حين يسمّى التلوث الذي ينبعث من نقطة محدودة (كالمجاري مثلاً) بتلوث المصدر المحدود.

ولا نبالغ إن قلنا بأن الأبخرة والغازات الناتجة عن المصانع التي تنفثها المداخن في غرب أوروبا تنقلها الرياح إلى بلاد نائية وأماكن بعيدة كجزيرة جرينلند وشمال غرب روسيا، كما تنقل أمواج البحر بقع الزيت التي تتسرب إلى البحر من موقع إلى آخر مهددة بذلك الشواطئ الآمنة والأحياء البحرية، ولهذا فحينما احترقت آبار النفط الكويتية سنة 1990 تعامل معها العالم كمشكلة دولية وتمّ التصدي لها في حينها بالتعاون العالمي.

3-3- مدرسة أنصار البيئة:

برز مفهوم البيئة ومدرسة الدفاع عنها في الفكر الوصفي خلال عقد الخمسينيات، لتدور رؤيتها حول الحاجة إلى فهم الطبيعة وإفرادها بالدراسة

والرعاية، والحاجة لفهم الحياة الإنسانية ومسارها من خلال الحياة الطبيعية، وتغطي أفكار هذه المدرسة مساحة واسعة من المعتقدات -الصحية والسياسية والدينية والاقتصادية-، إلى جانب تقديم مجموعة من الأولويات السياسية والاقتصادية والبرامج لحماية البيئة والدفاع عنها، دافعت عنها حركات الخضر Greens وضغطت لتطبيقها في مجالي القانون الداخلي والقانون الدولي خاصة بعد دخول معظم هذه الحركات في الغرب للمجالس النيابية بنسب تمثيل متفاوتة[1].

وقد قدّم تيار الدفاع عن البيئة رؤيته من خلال عدة محاور نظرية هي:

- الدفاع عن البيئة وحمايتها من التلوث والأمطار الحمضية والإشعاعات النووية والنفايات بأنواعها؛ خاصة المشعة والنووية (دفن النفايات في دول العالم النامي مثلاً)، وأكّد أن دراسة البيئة والحفاظ عليها يكمن في حفظ الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل.
- النظرة الكلية للكون، فتذهب هذه المدرسة إلى أن العالم الطبيعي لا بد من فهمه كوحدة واحدة، وألا يتم التعامل مع أجزائه ومفرداته كل على حدى، بل ويلقي اللوم على المدارس العلمية والطب لتعامله مع المشكلات منفردة، إذ شهدت جراحات نقل الأعضاء والقلب والمخ والأعصاب طفرة في مقابل الإهمال الذي يلاقيه ضبط نظام الجسم ووقف الملوثات وخاصة التدخين، واتباع نظام غذائي صحي من جانب صناعة الطب.
- استدامة التنمية ورعايتها للبيئة: حيث حذّرت هذه المدرسة من الاستهلاك المتزايد غير المحسوب للموارد الطبيعية والمادية، وحثّت على التعامل الرشيد والاستهلاك المتوازن وإعادة استخدام المواد

(1) ريهام خفاجي، البيئة من المادي إلى المعنوي، على موقع www.islamiconline.net

(التدوير Recyclage) وأن تكون المشروعات الصناعية وبرامج التنمية مبنية على هذا الأساس.

- الدفاع عن القيم: حيث ركّزت على القيم التي يعتنقها الأفراد في تعاملهم مع البيئة من حرص على الأجيال القادمة، والمسؤولية الاجتماعية، وحقوق الحيوان، والسلام دفعاً لخطر الدمار النووي الشامل.

3-4- الحجم الأمثل للتلوث:

يتوقع الخبراء بأن تتفاقم مشاكل تلوث البيئة إذا ما استمرت الزيادة في حجم الأنشطة الاقتصادية، فالإنسان والحالة هذه يواجه مشكلة مزدوجة في البيئة التي يعيش فيها، فكلما حاول زيادة رفاهيته عن طريق زيادة الإنتاج، فإنه يعاني في الوقت نفسه من زيادة معدلات إفساد البيئة المحيطة به.

إن التقدم الاقتصادي يصاحبه زيادة في التكاليف التي يلزم تحملها للإبقاء على نظام البيئة، ويبدو أن التخلص تماماً من التلوث هو أمر غير ممكن حيث أن قدراً معيناً من مخلفات النشاط الإنساني يجب أن تستوعبه البيئة، وذلك ضمن ما يسمّى بالحجم الأمثل للتلوث.

إن محاولة منع التلوث (التعقيم) وتلافي أضراره تفرض إتباع أساليب معينة للتخلص من نفايات النشاط البشري وهذه بالضرورة تؤدي إلى رفع التكاليف، ومن هنا ظهرت ضرورة مقارنة تكاليف منع التلوث بالمنافع المتوقعة نتيجة هذا المنع، وبناءً عليه يتحدد الحجم الأمثل للتلوث عندما تتساوى التكاليف الحدية لمنع التلوث مع منافعه الحدية، والمجتمع الذي يعمل على تجنب التلوث تجنباً تاماً سيجد نفسه في مرحلة تضطره للسماح ببعض التلوث حتى يستطيع الحصول على قدر اكبر من السلع والخدمات[1].

---

(1)نفس المرجع السابق.

4- تنشيط السياحة البيئية للحد من التلوث البيئي:

ما إن بدأت مشكلات البيئة بالتفاقم والتزايد في العالم حتى أخذت الأنظار تتوجه نحو استغلال واستثمار القطاع السياحي بالإسهام في الحد من إيقاف زحف التلوث البيئي، ومنذ انعقاد مؤتمر قمة للسياحة البيئية في كيباك بكندا للفترة من 19-2002/5/23 الذي أقامته منظمة السياحة العالمية (OMT) بالتنسيق والتعاون مع برامج الأمم المتحدة للسياحة البيئية (UIVEP) واتحاد الحماية العالمي (IUCN) وجمعية السياحة البيئية الدولية (TIES) للعمل على تنشيط وتحفيز الباحثين والمختصين والمعنيين في الدول والحكومات لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجالات السياحة البيئية، بغية التوصل إلى إدارة وتخطيط واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لنشر الوعي البيئي طويل الأمد، وتبادل الخبرات والمعلومات واكتساب المهارات بهدف إيجاد آليات ترويج وتعدد قنوات خلق وتسويق المنتج السياحي المتطور المؤدي إلى السيطرة على مصادر التدهور والتلوث البيئي وحماية الطبيعة والثروات الحضارية، إذ بالإمكان أن تأخذ الأنشطة والفعاليات السياحية سبيلها الواضح في إيقاف الاستنزاف الحاصل بمصادر البيئة من خلال جملة تدابير عملية وإجراءات متعددة لديمومة المحافظة على المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والتراثية والسياحية.

وقد ساعدت اليونسكو الدول والحكومات على تنشيط وتحسين قيام المنتجات السياحية البيئية من خلال العمل على توفير البيئة الأساسية فيها، مثل شبكات المياه والصرف الصحي وطرق المواصلات والاتصالات والكهرباء في بلدان عديدة نامية عديدة في آسيا مثل تايلاند وماليزيا وفي إفريقيا مثل كينيا وتنزانيا ومدغشقر، فأدت إلى تحسين نوعية حياة السكان المحليين وحمايتهم من أخطار ومضار التلوث[1].

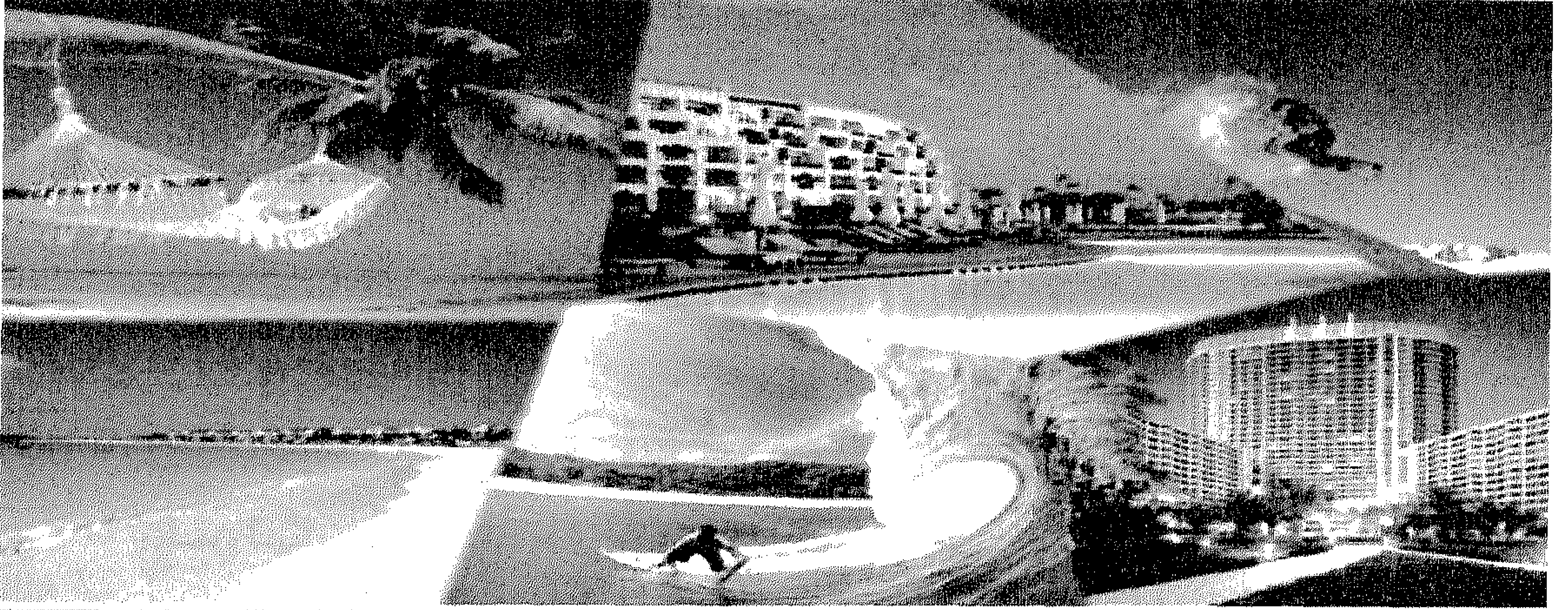
(1) مؤيد الصالحي، آفاق إستراتيجية: نحو تدعيم السياحة البيئية، على موقع جريدة الصباح الإلكترونية.

خلاصة

هناك علاقة وطيدة بين السياحة والبيئة، فهذه الإستراتيجية تسعى لحماية والمحافظة على البيئة جراء إقامة المشروعات السياحية، لما صار للبيئة في عالم اليوم من اهتمام بليغ، فصارت البيئة والمحافظة عليها من أهم القضايا المحلية والدولية فالسياحة تعمل على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، كلما كانت البيئة نظيفة وسليمة ازدهرت السياحة.

5

الفصل الخامس



طرق تحقيق السياحة البيئية المستدامة: الآليات، والمبادئ والأنظمة.

الفصل خامس

طرق تحقيق السياحة البيئية المستدامة:

الآليات، والمبادئ والأنظمة.

مقدمة:

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

وتعد السياحة المستدامة، من منظور اجتماعي وحضاري، حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

كما أنها واجهة ثقافية للدولة للتعريف بتراثها وثقافتها وكنوزها السياحية، ومن ثم يجب على صناع القرار اتخاذ الآليات المناسبة لتحقيق ودعم السياحة المستدامة، ومتابعة تنفيذ هذه الآليات عبر الزمن عبر الأجهزة الحكومية المتعاقبة، بما يضمن أن تكون هناك سياحة مستدامة شاملة تحقق الاستمرارية، وأن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- السياحة المستدامة في منظور التنمية الاقتصادية:

تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر أساسي من مصادر الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة لسكانها وتوفير الفرص الوظيفية لهم، إضافة

إلى ما تزخر به هذه الصناعة من الفرص الاستثمارية بشكل عام، وخصوصًا على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لها دورًا مهماً في تنمية المجتمعات المحلية.

ومن هذا المنطلق سعت العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة السياحة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية على تطوير ما يسمى بالحساب الفرعي للسياحة، وذلك لتحديد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الوطني على مستوى الدول، مما يمكن من عمل مقارنات وتحليلات دولية، وتم اعتماد هذه الطريقة من قبل هيئة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة سنة 2000.

1-1- السياحة قطاع إنتاجي:

وتعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرًا لفرص العمل حيث تستوعب حوالي 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251,6 مليون عامل بنهاية سنة 2010، وتساهم السياحة بما نسبته 6% من إجمالي الناتج العالمي، وما نسبته 10% من قيمة الصادرات العالمية من سلع وخدمات حسب إحصائية منظمة التجارة العالمية.

ويمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38% من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول، أما عدد السياح الدوليين فسوف يبلغ 1,6 بليون سائح بحلول سنة 2020 مقارنة بـ 665 مليون سائح سنة 1995،

ويتوقع أن يبلغ دخل السياحة الدولية 2000 بليون دولار، كما تعتبر السياحة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموًا في توفير فرص العمل بمعدل (6٪) سنويًا[1].

وتعتبر السياحة من أكبر قطاعات الاقتصاد العالمي ومصدر الدخل الأول في العديد من الدول وبلغت عائداتها سنة 2008 حوالي 944 مليار دولار (651 مليار يورو) أنفقها نحو 922 مليون سائح، وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة الصادرات السياحية في العالم بلغت سنة 1998 نحو 532 بليون دولار، يليها مباشرة إنتاج المركبات بقيمة 522 بليون دولار.

وأصبحت السياحة تُساهم بما نسبته 11٪ من مجموع الإنتاج المحلي العالمي، وتوفّر 8٪ من مجموع فرص العمل في العالم، وعلى المستوى العربي بلغ إجمالي قيمة العائدات السياحية لسنة 2000 في الأردن 722 مليون دولار أمريكي، وفي تونس 1507 مليون دولار، وفي سوريا 2108 مليون دولار، وفي مصر 4345 مليون دولار، والمغرب 2038 مليون دولار، واليمن 76 مليون دولار، كما بلغت نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات لسنة 1999، في الأردن 43٪، والإمارات 3٪ وتونس 25٪ وسوريا 41٪ ومصر 19٪ والمغرب 39٪.

وعليه، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصةً لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية، علاوةً على أهميّتها الاجتماعية والحضارية والبيئية.

وأهم ما يميز صناعة السياحة توفيرها للفرص الاستثمارية الواعدة خاصة المنشئات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل المنشآت السياحية أكثر من 90% من

---

(1)عبد العزيز الهزاع، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار، الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية، ص. 25.

إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوظف حوالي (50%) من إجمالي القوى العاملة في السياحة.

وتقدر عدد المنشآت السياحية المتوسطة والصغيرة بحوالي 27 مليون مؤسسة على مستوى العالم.

وبالرغم من ارتفاع مساهمة السياحة العالمية سواء على مستوى الناتج العالمي أو على مستوى القدرة الاستيعابية في التوظيف، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والعوائق التي تواجه هذه الصناعة وخصوصا فيما يتعلق بتوفير الموارد البشرية المؤهلة، مما يحد من ربحية هذا القطاع وزيادة إنتاجيته وتوفير بيئة عمل جاذبة.

ويعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات الموظفة للمرأة حيث تمثل المرأة ما نسبته 46% من إجمالي القوى العاملة في قطاع السياحة، وذلك حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية، ويعمل الغالبية منهن على نظام الدوام الجزئي وخلال المواسم السياحية، وهذه الإحصاءات تشمل العاملات في القطاع الاقتصادي الرسمي ولا تشمل العاملات في القطاع غير الرسمي.

1-2- تنامي أهمية السياحة :

إن صناعة الفنادق والمطاعم هي الأساس والجزء الحيوي في صناعة السياحة والسفر، ذلك أن صناعة الفنادق تشمل الأنواع المختلفة منها، مثل الفنادق الفاخرة، والفنادق السياحية بمختلف درجاتها، والأجنحة الفندقية، وفنادق المسافرين. وهذه الفنادق البيئية أو الخضراء يملكها أشخاص أو مؤسسات أو جمعيات أو شركات، أو سلاسل دولية، وقد أصدرت جمعية الفنادق والمطاعم الدولية دراسة عن نفوذ صناعة الضيافة أو الفندقة، ففي سنة 1997 بلغ عدد الفنادق في العالم نحو 301,400 فندقاً، بسعة 13 مليون غرفة أسهمت بتوفير 202 بليون دولار كدخل مباشر.

إن صناعة الضيافة تؤثر بشكل مباشر على البيئة الطبيعية والاقتصاد، كما أوضحت ذلك جمعية الفنادق والمطاعم العالمية سنة 2000، وهذا سيزيد من الاهتمام بالبيئة المستدامة والعناصر الاجتماعية لدى مؤسسات الضيافة العالمية، بل والعمل على إجراء الدراسات التي تحول دون التأثير سلبياً عليها، وفيما يلي أبرز هذه المؤثرات:

❖- إن غالبية مؤسسات صناعة الضيافة مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، وتشكل الاستثمارات التي تنتمي إلى سلاسل عالمية نحو 20٪ من هذه الاستثمارات، في حين أن 80٪ هي استثمارات صغيرة، وفي الولايات المتحدة وأوربا تختلف النسبة بحيث تشكل مؤسسات الضيافة الدولية 30٪ والمؤسسات الصغيرة نحو 70٪.

❖- تلعب صناعة الضيافة دوراً كبيراً في زيادة الناتج الوطني المحلي، حيث يلعب الدخل المتأتي من السياحة دوراً مهماً سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وهي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد المحلي والوطني. وتبرز هذه الفائدة من خلال الدخل الذي يحصل عليه أصحاب المؤسسات مباشرة، أو من خلال الضرائب التي تفرض على المبيعات، أو من خلال العقارات والأجور وفرص العمل المتاحة، أو من خلال المشتريات التي يقوم السياح بشرائها.

❖- إن الضرائب التي تقدمها صناعة الضيافة تشكل دخلاً مهماً للدول، ينفق بدوره على إنشاء الخدمات للسكان المحليين والسياح. وبالإضافة إلى ضريبة الدخل، فإن الفنادق تدفع ما يسمى بضريبة العمل، وضريبة على الرخص والعقارات، وضرائب على الضمان الاجتماعي. وتعتبر الفنادق إجمالاً من أكثر المؤسسات التي تساهم بدفع الضرائب والتي تشكل رافداً هاماً للدول والمجتمعات المحلية.

❖- إن الفنادق والمطاعم تساهم كذلك بتوفير فرص العمل، حيث تستخدم صناعة الضيافة أعداداً كبيرةً من العمال وتدفع لهم الأجور المناسبة، وأن كل غرفة فندقية يتم إنشاؤها توفر فرصة عمل واحدة في المعدل.

❖- والأكثر من هذا فإن كل دولار ينفقه السائح في الفندق يتولد عنه دولار آخر في المجتمع المحلي، وهذا ما يسمى بالأثر المضاعف، حيث يقيس حجم المشتريات والفائدة والاعتماد على الموارد المحلية المستخدمة في السياحة، وتختلف هذه المعادلة بين الدول، حيث ينشأ عن كل دولار ينفق في اسبانيا 3,5 دولار، وفي مصر 2,5 دولار، أما في البحرين فيقدر 1,2 دولار فقط.

❖- إن حجم الفائدة التي يمكن أن تنشأ عن صناعة الضيافة تعتمد على مدى استعداد الدولة لتوفير البنية التحتية والفوقية للسياحة، وتوفر الخبرات البشرية المدربة والحوافز التي تقدمها الدولة، ومعاهد التدريب والتعليم التي توفر الكفاءات العمالية، والتسهيلات التي تقدمها الدولة لأصحاب هذه المؤسسات.

❖- وبالنسبة للأيدي العاملة، فجميع الدول السياحية تعاني من إيجاد الخبرة والكفاءة المدربة، ونظراً للقيود التي تفرضها الدول على استخدام العمالة الأجنبية، فقد دفعت صناعة الضيافة الحكومات المحلية على تشجيع التدريب وإنشاء المعاهد والكليات الجامعية للإيفاء باحتياجات الصناعة، ولكن من ناحية أخرى، يجب تشجيع السكان المحليين على الانخراط في هذه الصناعة وإيجاد فرص العمل المناسبة[1].

وتعتبر النقود التي ينفقها السائحون علاوة على تصدير واستيراد البضائع ذات الصلة بالنشاط السياحي من العوامل التي تجلب الدخل للنظام الاقتصادي

---

(1) عبد الرحمن السيباتي، حبيب الهبر، مرجع سابق، ص. 42.

المضيف. وتعد السياحة أهم مصدر من مصادر تحويل العملات لما لا يقل عن 38٪ من دول العالم تبعًا لإحصائيات منظمة السياحة العالمية.

ويمكن تصنيف عائدات الحكومة من القطاع السياحي إلى فئتين: مساهمات مباشرة ومساهمات غير مباشرة، تأتي المساهمات المباشرة من الضرائب على الدخل من الوظائف في قطاع السياحة والضرائب على النشاطات التجارية السياحية والرسوم التي يتم تحصيلها من السائحين في صورة ضريبة بيئية أو ضريبة مغادرة. أما المساهمات غير المباشرة فتأتي من الضرائب والرسوم على البضائع والخدمات المقدمة للسائحين مثل الضرائب المفروضة على الهدايا التذكارية والكحوليات والمطاعم...

وقد أدى التوسع السريع في السياحة الدولية إلى خلق عدد كبير من فرص العمل. فعلى سبيل المثال وفر قطاع التسكين بالفنادق وحده ما يقرب من 11,3 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم سنة 1995، ويمكن للسياحة خلق فرص العمل إما بشكل مباشر من خلال الفنادق والمطاعم وسيارات الأجرة وبيع الهدايا التذكارية، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير البضائع والخدمات الضرورية للأنشطة المتصلة بالسياحة، وتمثل السياحة وفقاً لمنظمة السياحة العالمية ما يقرب من 7٪ من موظفي العالم.

ويمكن أن تشجع السياحة الحكومة المحلية على تحسين البنية التحتية من خلال خلق شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وطرق وهواتف ومواصلات أفضل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسن من جودة الحياة بالنسبة للمقيمين بالبلد علاوة على تيسير السياحة مثل ما حدث في ساحل سلوفينيا.

وتعد السياحة جزءً مهماً بل وأساسياً من الاقتصاد المحلي، وإذ تعتبر البيئة المكون الأساسي من أصول صناعة السياحة عادة ما يتم استخدام العائدات من السياحة لقياس القيمة الاقتصادية للمناطق المحمية. ويتوافر عدد آخر من العائدات المحلية التي يصعب تحديدها كمياً، إذ لا يتم تسجيل كافة ما ينفقه

السائحون بالإحصاءات على مستوى اقتصاد الكل، ويأتي جزء من دخل السياحة من التوظيف غير الرسمي مثل الباعة الجائلين والمرشدين السياحيين غير الرسميين، ولكن الجانب الإيجابي من هذا التوظيف غير الرسمي أو المسجل هو عودة المال إلى الاقتصاد المحلي مع تضاعفه بصورة أكبر إذ يتم إنفاقه مرة تلو الأخرى، وتقدر منظمة السفر العالمي ومجلس السياحة تقديم السياحة مساهمة غير مباشرة تساوي 100٪ من الإنفاق المباشر للسائحين.

1-3- مكانة السياحة المستدامة:

ويمكن أن تسهم السياحة مباشرة في الحفاظ على المناطق والمواطن الحساسة، فعلى سبيل المثال يمكن تخصيص العائدات من تذاكر المتنزهات وما يشبهها من مصادر بشكل خاص للدفع لحماية وإدارة المناطق ذات الحساسية البيئية، بل أن بعض الحكومات تجمع النقود بطرق مبتكرة وغير مباشرة للغاية لا ترتبط بمتنزهات بعينها، ويمكن أن توفر رسوم الاستخدام أو ضريبة الدخل أو الضرائب على المبيعات أو تأجير معدات الترفيه ورسوم التراخيص لأنشطة معينة مثل الصيد براً أو بحراً للحكومات التمويل اللازم لإدارة الموارد الطبيعية.

ويتزايد الآن عدد الشركات السياحية التي تسلك منهجاً نشطاً تجاه تحقيق الاستدامة، ويأتي هذا لا بسبب توقع المستهلكين هذا السلوك منها، بل نتيجة لوعيهم بأن المقاصد السياحية التي يتم الحفاظ عليها مهمة لضمان استمرارية صناعة السياحة على المدى الطويل.

وتفضل المزيد من شركات السياحة الآن العمل مع الموردين الذين يتصرفون بأسلوب يتسم بالاستدامة، مثل من يهتمون بتوفير المياه والطاقة، ومن يحترمون الثقافة المحلية، ويدعمون رفاه المجتمعات المحلية. وقد تأسست مبادرة شركات السياحة من أجل السياحة المستدامة بدعم من البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة.

ويمكن أن تتسبب السياحة في ممارسة ضغط كبير على الموارد المحلية مثل الطاقة والغذاء والأرض والمياه التي قد تكون ذاتها موضع معاناة، وبناء على

التقييم الثالث من جانب الوكالة الأوروبية للبيئة (2003) تتأثر الآثار المحلية المباشرة للسياحة على الأشخاص والبيئة داخل المقاصد السياحية بشدة بالكثافة البشرية في مكان وزمان واحد (أي الموسمية).

وينتج عنها ما يلي:

- الاستخدام المكثف للمياه والأرض من جانب الأماكن السياحية والترفيهية.
- تقديم الطاقة واستهلاكها.
- التغيرات في المناظر الطبيعية الناتجة عن إنشاء البنية التحتية والمباني والخدمات.
- تلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تقلص التربة (تدمير الحياة النباتية).
- اضطراب الحياة الحيوانية وحياة السكان المحليين.

وقد يؤدي العدد المتنامي للسائحين الذين يزورون المناطق الطبيعية إلى تهديد الحفاظ على الطبيعة. وقد تنشأ بعض النزاعات بين الجهات المعنية بالتنمية السياحية والقطاعات الأخرى مثل الزراعة والغابات، فعلى سبيل المثال في زاكينثوس (باليونان) التي تعتبر أهم المواقع على الإطلاق لتوالد سلاحف (caretta caretta) Loggerhead تضطرب الأرض الساحلية التي تعشش السلاحف بها، بل ويتسبب الزحف السياحي وسلوك السائحين في تدميرها. وللأسف يتزامن أوج الموسم السياحي مع موسم التعشيش لتلك السلاحف الضعيفة[1].

كما قد تؤدي السياحة إلى تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال

---

(1) المفوضية الأوروبية، 2002، موقع السياحة المستدامة: http://www.coastlearn.org/eg/.

الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة ، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية ، مما يسهم في زيادة الناتج الوطني للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

وعلى الصعيد الإقليمي تؤدي السياحة المستدامة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم حيث تؤدي إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في مناطق البلاد المختلفة ، خاصة أن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه ، مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا ، من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم وتحقيق حالة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق، باعتبارها أماكن جذب سكاني، وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطوراً ، إذ تسهم السياحة في إنعاش المجتمعات البشرية التي توجد فيها ، أو قريبة من المقومات السياحية ، كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

وعليه فإن الاهتمام بهذا القطاع السياحي واعتباره رافداً مهماً لعملية التنمية يعد مدخلاً للتنمية المستدامة ، حيث استغلال إمكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية ، وإعطاء الوطن استحقاقاته التاريخية ، فضلاً عن تنمية وتطوير علاقات البلاد الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركزاً للثقافة والإشعاع الحضاري والأدبي.

أما بالنسبة للسياحة الدينية فتعد مورداً اقتصادياً مهماً في الوقت الحالي، ويتعين استيعاب الأعداد المهمة من الزائرين والسياح وإيجاد وتهيئة البنى التحتية ومستلزمات الإقامة والضيافة.

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.

ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة، أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي وهو يعني القدرة علي تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة، التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء علي الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع، تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع[1].

2- آليات تحقيق السياحة المستدامة:

إن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة، أولاً العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه، أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من

---

(1) إلهام الصراوي، التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة، ندوة التنمية الريفية، برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق والجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، 2009، ص. 145.

البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور

وتعتمد السياحة المستدامة على القوة الجاذبة للموارد الأساسية للمقصد السياحي مثل:

- الموارد الطبيعية (المناخ والمناظر الطبيعية والنظم البيئية).
- الموارد الثقافية (التراث الحضري والفنون والآثار القيمة والعادات والتقاليد والفنون والحرف الفلكلورية والتكوينات الثقافية الفرعية).
- الموارد الاجتماعية (المهتمين بالتنمية السياحية المستقبلية (الكوادر البشرية)، وما يحملونه من سمات اجتماعية سكانية ويمتلكونه من قدرات ورأس مال ومعارف، مع توافر بيئة جيدة ونظام أمني لحماية الممتلكات والاهتمام من جانب السكان المحليين بالسياحة...)

أضف إلى ذلك تقديم المقاصد السياحية لبعض الموارد الثانوية مثل:

- قطاع التسكين (الفنادق والفنادق الصغيرة على الطرق وإقامة المعسكرات ومنازل الضيوف...
- قطاع تقديم الغذاء (المقاهي والمطاعم ومطاعم الشطائر والوجبات السريعة...)
- قطاع تنظيم السفر (الوكالات والمكاتب السياحية...)
- قطاع النقل والمواصلات (النقل الجوي والبحري وبالقطارات والحافلات...)
- قطاع الترفيه (المقامرة والنوادي الليلية...)
- قطاع المعلومات (شبكة معلومات سياحية جيدة)
- الخدمات التكميلية والتسهيلات والبنية التحتية للخدمات.

2-1- مبادئ تحقيق السياحة البيئية المستدامة:

من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة، هناك بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى بما يحقق سياحة بيئية مستدامة فعالة، وذلك بهدف تطبيقها وهي:

❖- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

❖- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

❖- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

❖- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

❖- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

❖- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية دون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة.

❖- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً.

❖- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحين .

❖- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية (NGOs) والسكان المحليين.

وتتجه معظم الفنادق العالمية خاصة في المجتمعات الغربية نحو تطبيق شعار الفنادق الخضراء "Green Hotels" وتطبيق ما يسمى بالسياحة المستدامة، والتي تهتم بالبيئة وترشد إستهلاك الماء والكهرباء وتستخدم أدوات تؤثر على طبقة الأوزون ولا تزيد من مشاكل التلوث والصرف الصحي، ونجاح الفندق يعتمد على إيجاد التفاعل مع المجتمع المحلي من خلال تشغيل وتأهيل الأيدي العاملة المحلية، بالإضافة إلى شراء المنتجات المحلية التي يقوم المجتمع المحلي بإنتاجها وتسويقها للنزلاء، ويجب أن تكون العلاقة متبادلة المنافع.

إن تشجيع الفنادق نحو تطبيق شعار الفنادق الخضراء لن يكون على حساب أرباحها أو مكاسبها الاقتصادية، بل ويستطيع الفندق الذي يراعي كافة الاشتراطات والمعايير البيئية والصحية بالإقامة والطعام والشراب، والذي يحصل على إرضاء رغبات السياح بنسب عالية، أن يمنح شهادات الأيزو لضمان جودة البيئة 14000.

2-2- رصد عملية تحقيق السياحة البيئية المستدامة :

ينبغي توافر المؤشرات التي تساعد في تقييم التنمية المستدامة وتنسيق أنشطتها وذلك حتى يتسنى رصد عملية التنمية المستدامة هذه وتحسين أساليب التخطيط لها ، وقد تم تحديد المؤشرات الخاصة للجوانب الثلاثة الخاصة بالسياحة المستدامة ألا وهي التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد اقترحت منظمة السياحة العالمية WTO مؤخراً استخدام مؤشرات منتقاة للسياحة المستدامة ، كما تم اختيار تلك المؤشرات على أساس الطلب حتى تكون مفيدة للمديرين والإداريين العاملين في قطاع السياحة. وتمتاز تلك المؤشرات بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها صناع القرار، كما تتسم بكونها عملية بالنسبة لمعظم الشعوب والأقاليم.

وتوضح المؤشرات الأداء الحقيقي في الأماكن أي "معدل وفود أو وصول الأفواج السياحية والذي يوصف بكونه صديق للبيئة" ، وليس توافر "أنظمة استقبال السياح وتوصيلهم من المطارات ومحطات القطارات" والتي قد لا يلجأ السياح أصلاً إلى استخدامها.

وينبغي أن تسمح لنا المؤشرات بأن نستنتج قيم نستطيع مقارنتها بالأماكن الأخرى، فعلى سبيل المثال تحتاج الأماكن الشمالية والجبلية إلى المزيد من الطاقة وذلك لتشغيل أنظمة التدفئة للسكن والمرافق الأخرى وذلك بخلاف الأماكن المشمسة أو الشاطئية. وهكذا لن يكون منطقياً في مثل هذه الحالة قياس كميات الطاقة المستخدمة فحسب حيث أن القيمة هنا تعتمد على ظروف المكان، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار إجمالي الطاقة المستخدمة والتي تتولد من المصادر المتجددة، يتوافر لدينا في هذه الحالة مؤشر سليم بالنسبة لكل الأماكن.

وحددت مبادرة VISIT مجموعة تمهيدية من المؤشرات، وتم اختبارها في 10 أماكن مختلفة داخل أوروبا ، وقد أدت هذه المبادرة إلى الاتفاق على مجموعة

أساسية من المؤشرات، ويشار إليها على أنها "المؤشرات ذات الأولوية" حيث تتوافر المعلومات الخاصة بتلك المؤشرات أو على الأقل يسهل الحصول عليها

وتبنت الدراسة التي أجريت برعاية منظمة السياحة العالمية مؤشرات السياحة المستدامة بالنسبة لبحيرة الأتون بالمجر، حيث بدأت عام 1999م بالتركيز على شبه إقليم Keszthely بالطرف الشرقي من البحيرة وحددت خمسة معايير للمؤشرات هي:

- ☐ درجة الاتصال
- ☐ توافر البيانات
- ☐ مدى شمولية البيانات ومصداقيتها
- ☐ القدرة على عقد المقارنات
- ☐ القدرة على الاستقراء

أما المؤشرات المختارة فتتمثل فيما يلي:

- نوعية المياه: عدد الرواسب القولونية Faecal Coliform على الشاطئ وعدد طحالب الكلوروفيل وشكاوى السياح من المياه على السواحل.
- التثقيف البيئي: عدد النماذج البيئية التي يتم إتاحتها في المدارس في الإقليم، وعدد الطلاب الذين يتلقون مثل هذه النماذج .
- الحفاظ على الطبيعة: عدد فصائل الحيوانات النادرة أو المعرضة للخطر.
- ازدحام واختناق منطقة الشاطئ: عدد الأشخاص لكل متر مربع في فترات الذروة.
- التأثير الاجتماعي: نسبة السياح مقابل نسبة السكان في شهور الذروة.
- سمعة الإقليم: درجة رضاء سكان المنطقة.
- الموسم: عدد السياح في شهور الذروة.

- تنوع المناطق الجاذبة للسياح: نسبة منشآت الخدمات المفتوحة طوال العام.
- إدارة المخلفات الصلبة: عدد المنازل التي تستخدم الوسائل الرسمية لإزالة القمامة.
- رضاء المستهلك: على أساس استمارة استبيان الخروج من المكان.
- نظافة المياه والشجيرات: عدد الحمامات لكل سائح على الشاطئ في أوقات الذروة.
- نظافة المطاعم: عدد السياح الذين أبلغوا عن إصابتهم بتسمم السلمونيلا من وجبات المطاعم المحلية ومحال بيع الطعام.
- الجرائم: عدد الجرائم التي أبلغ عنها غير المقيمين/المقيميين.
- نظام التسعير: متوسط أسعار الغرف شهرياً.
- استخدام الجمهور للشواطئ: نسبة الشواطئ المفتوحة لاستخدام العامة.
- حماية الموارد البيولوجية: درجة حماية الموقع باستخدام مؤشر IUCN ، عدد فصائل الحيوانات النادرة أو المعرضة للانقراض ووجود خطة منظمة للإقليم.
- مدى سيطرة السوق السوداء على أماكن الاقامة: على أساس المسوح التي تجرى على الزوار.
- التمويل لأغراض الحماية: نسبة الأماكن المعرضة للخطر والتي تخضع للحماية.
- السلوك العام تجاه المكان: على أساس استبيان الزوار .

وأجل تفسير كل ما سبق تم اختيار 3 مؤشرات مركبة:

☐ مؤشر طاقة التحمل ويحتسب على أساس: مساحة الشاطئ إلي يمكن استخدامها (30٪) عدد الآسرة الرسمي (20٪) سعة الجراجات والطرق (20٪) تغير في مؤشر السلوكيات المحلية (30٪)

☐ مؤشر الضغط على الموقع: الأماكن السياحية المعرضة للخطر على أساس عدد السياح (30٪) عدد السياح لكل متر مربع (30٪) والاستجابة المحلية (20٪) وإجراءات التعامل مع الأضرار (20٪).

☐ مؤشر معدل جاذبية المكان: على أساس نوعية المياه (30٪) ومعدل الوصول إلى خدمات المياه (20٪) وتنوع الأماكن الجاذبة (30٪) واستجابة الزوار (20٪).

ويمكن ترجمة المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة إلى 12 هدفاً محدداً يمكن أن توفر حينئذ أساساً لصياغة سياسات بشأن التنمية والإدارة السياحية. وهذه الأهداف المحددة هي:

❖- السلامة الاقتصادية: ضمان قدرة المقاصد والمنشآت السياحية على البقاء وقوتها التنافسية بحيث يمكنها أن تزدهر وأن تعطي منافع في المدى الطويل.

❖- الرخاء المحلي: تعظيم مساهمة السياحة في تحقيق رخاء المجتمعات المضيفة بما في ذلك نسبة الزائرين الذين ينفقون أموالاً ويتم الاحتفاظ بها محلياً.

❖- نوعية العمالة: زيادة عدد الوظائف المحلية التي تخلقها وتدعمها السياحة وتحسين نوعيتها بما في ذلك مستوى الأجور وظروف الخدمة وتوافرها للجميع، دون تمييز على أساس من الجنس أو السلالة أو العجز أو أي معايير أخرى من هذا القبيل.

❖- الإنصاف الاجتماعي: تشجيع التوزيع الواسع النطاق للمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن السياحة في جميع أنحاء المجتمعات المضيفة بما في ذلك تحسين ما يتاح للفقراء من فرص ودخل وخدمات.

❖- إرضاء الزوار: توفير خبرات مأمونة ومرضية ومشبعة لاحتياجات الزائرين وتوفيرها للجميع دون تمييز على أساس الجنس أو السلالة أو العجز أو أي معايير أخرى من هذا القبيل.

❖- القِوامَة المحلية: إشراك المجتمعات المضيفة وتمكينها فيما يتعلق بعمليات التخطيط وصنع القرارات بشأن الإدارة والتنمية المستقبلية للسياحة في مناطقها وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.

❖- رفاه المجتمع المحلي: الحفاظ على نوعية الحياة في المجتمعات المضيفة وتعزيزها بما في ذلك الشرائح الاجتماعية، والوصول إلى الموارد والمرافق العامة والنظم الداعمة للحياة، مع تحاشي أي شكل من أشكال التدهور أو الاستغلال الاجتماعيين.

❖- الثراء الثقافي: احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية والتقاليد وتفرد المجتمعات المحلية المضيفة.

❖- التكامل المادي: المحافظة على جودة المناظر الطبيعية وتعزيزها، سواء الحضرية أو الريفية منها، وتفادي التدهور المادي أو الجمالي للبيئة.

❖- التنوع البيولوجي: دعم حفظ المناطق والموائل الطبيعية والحياة البرية وتدنية الضرر الذي يلحق بها.

❖- كفاءة استخدام الموارد: تدنية استخدام الموارد الشحيحة وغير المتجددة لتطوير المرافق والخدمات السياحية وتشغيلها.

❖- النقاء البيئي: تدنية تلوث الهواء والماء والأرض وتدنية توليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزائرين[1].

كما يجب لتحقيق تنمية فعالة للسياحة المستدامة تطوير وتنويع المنتج السياحي المتاح للعرض بما يتلاءم والطلب الاستهلاكي للسياح، وتهيئة وتأهيل مناطق جذب سياحي جديدة ذات أولوية ، وتحويل المنطقة المستهدفة إلى مقصد

---

(1) ورقة معلومات أساسية بشأن السياحة والبيئة، قضايا السياسات العامة: السياحة والبيئة، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دبي، 2005.

وواجهة للسياحة التاريخية وسياحة المغامرات، كما يجب دمج المجتمعات المحلية في مشاريع التنمية السياحية من خلال خلق توازن بين التنمية السياحية ومتطلبات المجتمعات المحلية، وتوفير التسهيلات واستخدام الموارد المحلية كأساس لتحسين المنتج السياحي والتطوير للصناعة السياحية ، والاعتماد في التنمية السياحية على دعم دائم من المجتمعات المحلية من خلال تنمية وتوسيع مجالات الاستفادة من السياحة لهذه المجتمعات، كما يجب تحفيز الاستثمارات السياحية وتطوير منشآت الخدمات السياحة وتوفير خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي، وإظهار البلد بشكل حضاري راقي بما يحفز الطلب السياحي.

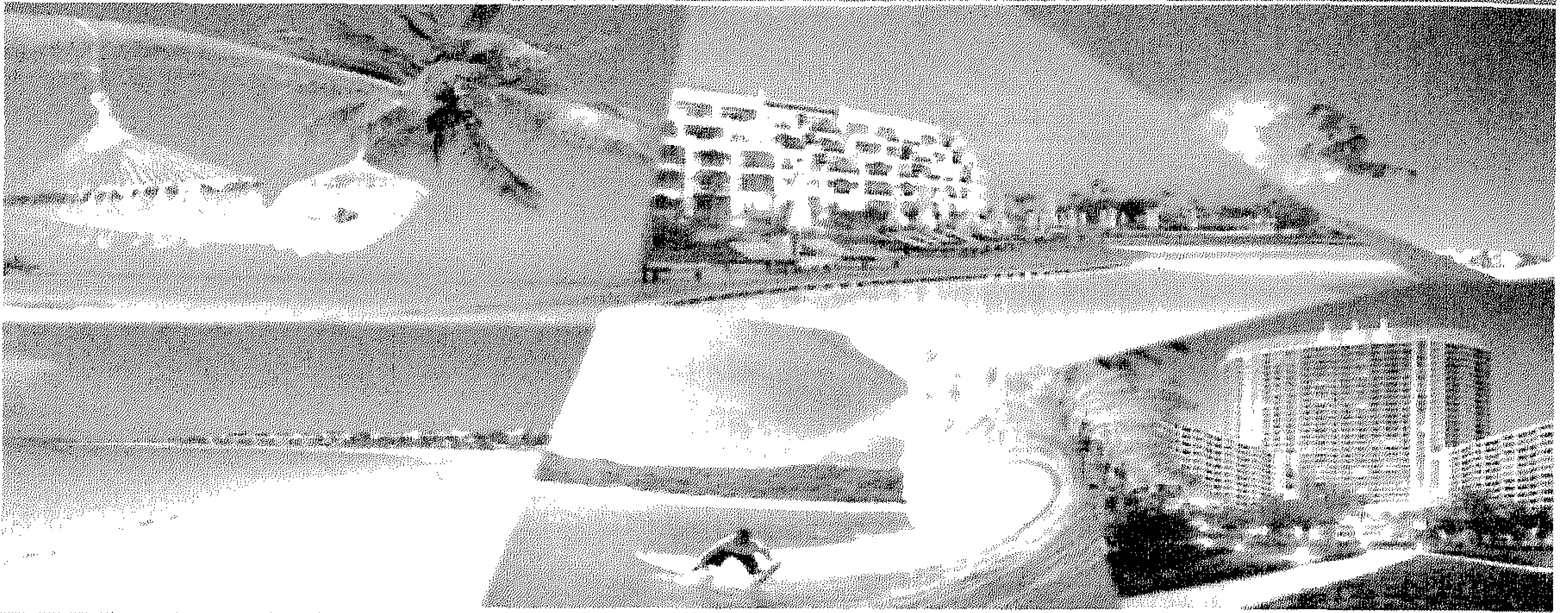
خلاصة

تتضمن السياحة البيئية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

ويتطلب تحقيقها وضع آلية محكمة تجمع العديد من الفاعلين والشركاء تستند فيها إلى إستراتيجية واضحة مبنية على جملة من المبادئ، لتتفاعل بها كل المكونات ضمن أنظمة تهدف أساسًا إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية السياحية.

6

الفصل السادس



التخطيط السياحي المستدام:
تقييم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي.

الفصل السادس

التخطيط السياحي المستدام:

تقييم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي.

مقدمة:

ارتبط ظهور التخطيط السياحي البيئي وتطور ببروز السياحة كظاهرة حضارية سلوكية من جهة وظاهرة اقتصادية اجتماعية من جهة أخرى، وقد حظيت السياحة البيئية كنشاط إنساني بأهمية كبيرة لم تحظ بها في أي عصر من العصور السابقة،وقد نتج عن الأنشطة السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر واضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، مما دفع بضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم الأنشطة للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة من خلال التخطيط السياحي البيئي[1].

1- مفهوم التخطيط السياحي البيئي:

يُعرف التخطيط السياحي البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد يعمل على تقييم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي، بمعنى هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية السياحية على المدى المنظور وغير المنظور، وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية، بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية السياحية وطموحاتها الحد البيئي

(1) منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص. 42.

الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية السياحية[1].

كما يعرف التخطيط السياحي البيئي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في مواقع السياحة البيئية، وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد الطبيعية في الموقع السياحي من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية مستدامة سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي.

2- مبادئ التخطيط السياحي البيئي:

ينتج التخطيط السياحي البيئي من خلال عملياته خططًا مدمجة بالبعد البيئي، أي لا ينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة السياحية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإنما الأنواع الأخرى من الخطط التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، ومنه فإن التخطيط البيئي قد يشمل مشاريع ذات صبغة بيئية خالصة مثل مشروع إعادة تأهيل نهر ملوث، ومشروع حماية حيوانات معرضة للانقراض، ومشروع إنشاء محطة رصد بيئي...، كما يمكن أن يشتمل على مشاريع تنموية بيئية مثل مشاريع السياحة البيئية، مشاريع إعادة تدوير النفايات...، وأيضًا قد يشمل مشاريع تنموية خاصة مثل مشروع مصنع إسمنت، إلا أن مثل هذه المشاريع يندرج في إطار التخطيط البيئي عندما يتم دراسة تقييم الأثر البيئي لها وإعادة تصميمها بالشكل الذي يخفض الآثار على البيئة إلى ما يمكن من الدرجات المسموحة.

وعليه نجد أن التخطيط السياحي البيئي يقوم على المبادئ التالية:

❖- مبدأ الوقاية خير من العلاج.

❖- مبدأ التكامل والشمول.

---

(1) إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مرجع سابق، ص. 242.

❖- مبدأ العودة إلى الطبيعة.

❖- مبدأ الاعتماد على الذات.

3- دور التخطيط السياحي البيئي:

يضم التخطيط السياحي البيئي في طياته مشاريع تحقق أرباحًا اقتصادية، كما يعد التخطيط السياحي أهم مرحلة في عملية التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية، فالتخطيط السياحي هو العملية التي يمكن من خلالها زيادة منافع التنمية السياحية وتجنب آثارها السلبية وتوجيهها نحو الاستدامة قبل تنفيذها، وتعود أسباب نجاح أو فشل مخطط التنمية السياحية في مواقع السياحة البيئة إلى السياسة السياحية العامة التي تتبناها المناطق السياحية، ومن هنا يمكن اعتبار التخطيط السياحي الوسيلة الأكثر أهمية، والتي يمكن من خلالها الوصول للتنمية المستدامة.

حيث يعمل التخطيط السياحي البيئي على الارتقاء بالواقع البيئي نحو الأفضل والأحسن ونحو تحقيق الصحة والسلامة الحيوية والبيئية، فالتخطيط البيئي للنشاط السياحي يوقف التدهور البيئي الناجم عن سوء استغلال الموارد البيئية، وعن الاستنزاف الخاطئ للبيئة السياحية والذي أدى إلى نضوب الكثير من الموارد الطبيعية في كثير من المواقع السياحية في العالم، وإلى استنزاف خطير للطبيعية مع تسجيل درجات متفاوتة من التلوث.

وهنا تأتي مهمة التخطيط لنشاط السياحة البيئية في إيجاد أنماط بديلة للنشاط السياحي التقليدي، من شأنها أن تضمن قابلية الموارد الطبيعية للاستمرار، وفي الوقت نفسه تسمح بممارسة السياحة البيئية دون أن تحدث أي هدر للموارد الطبيعية في مواقع السياحة البيئية، وبذلك تصبح مهمة التخطيط العلمي للسياحة البيئية جعل المواقع السياحية البيئية صالحة للأجيال المختلفة، ولذا تم اعتماد شكل جديد من أشكال النشاط السياحي، والتنمية السياحية المستدامة كنمط بديل للشكل التقليدي، من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية

السياحية المتوازنة وحماية الموارد الطبيعية الباقية، والحفاظ عليها صحيحة وسليمة للأجيال القادمة[1].

وعليه، فإن دور التخطيط السياحي البيئي يتضح في النقاط التالية:

- ❖- وقف التدهور البيئي.
- ❖- معالجة التلوث البيئي.
- ❖- تجديد البيئة الحيوية.
- ❖- الارتقاء بالصحة البيئية.
- ❖- الارتقاء بالتوازن البيئي.

4- أساليب التخطيط السياحي البيئي:

يمكن تصنيف أساليب التخطيط السياحي البيئي إلى ثلاثة (03) أساليب رئيسة[2]، وهي كما يلي:

4-1- التخطيط السياحي التعاوني:

يتم وضع المخطط السياحي البيئي من خلال التعاون بين الجهات والفئات المختلفة المعنية بصناعة السياحة من أجل الحصول على المخطط السياحي البيئي الأكثر قبولاً، ويعتمد مستوى التعاون المطلوب على مستوى المخطط السياحي، وطبيعة صناعة السياحة في مواقع السياحة البيئية سواء كانت وطنية أو معتمدة على هيئات عالمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص. 245.

(2) نفس المرجع السابق، ص. 247.

2-4- التخطيط من الأسفل إلى الأعلى :

يركز هذا الأسلوب على أهمية أن يكون التخطيط السياحي البيئي عملية فوقية، ويهتم بالجهة المسئولة عن تشكيل وتطوير المخطط السياحي البيئي سواء كانت الحكومة الوطنية أو الإقليم.

3-4- التخطيط من الأسفل للأعلى :

يهتم هذا الأسلوب من التخطيط من الأسفل للأعلى في تطوير مواقع السياحة البيئية على المجتمعات المحلية، من خلال المشاركة الشعبية للفئات المتأثرة بالتنمية السياحية، وبالتالي تعظم اهتمام المجتمعات المحلية بالسياحة ودعمهم لها وتوجيه سياساتهم لمنفعتهم. وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي البيئي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي البيئي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة، بدءً من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحية.

إن تحقيق الاستدامة الاجتماعية الثقافية للمشروع السياحي البيئي يتم بتحقيق النفع والفائدة للمجتمع المحلي بكل فئاته وضمان الرضا المحلي، من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط التنمية السياحية فنجاح المشروع التنموي وعمليات الحفاظ المترتبة يعتمد على قبول المجتمع المحلي للمشروع ومشاركته فيه، وقد دعت الهيئات والمنظمات العالمية المهتمة بالسياحة البيئية إلى ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في العملية التنموية واستقطاب إمكانات المجتمع واكتساب ثقته وتحفيزه على المشاركة بجهوده الذاتية في مراحل المشروع المختلفة.

يتميز الأسلوب التخطيطي التعاوني لمشاريع التنمية السياحية البيئية بأنه الأسلوب الأنسب بالنسبة للدول النامية، حيث أن التخطيط من الأعلى إلى الأسفل لا يضمن ديموقراطية عملية للتنمية ونجاحها على المدى البعيد، كما أن التخطيط من الأسفل إلى الأعلى هو أسلوب متقدم للتخطيط يصعب تطبيقه في الدول النامية، في ظل البيروقراطية ومركزية الإدارة. ويمكن أن يكون أسلوب التخطيط التعاوني هو بداية لتطبيق أسلوب التخطيط من الأسفل للأعلى في تنمية وتطوير مواقع السياحة البيئية.

وبصفة عامة، فإن نجاح التخطيط السياحي البيئي مرتبط بعدة عوامل تتمثل في:

- أن تكون خطة تنمية السياحة البيئية جزءً لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يجب اعتبار تنمية السياحة البيئية كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
- تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية تنمية مواقع السياحة البيئية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

5- توجيهات التخطيط السياحي البيئي:

يعتمد التخطيط السياحي البيئي على عدة توجيهات، والتي تطورت استجابة للطلب المتزايد لصناعة السياحة، وتتمثل هذه التوجيهات في[1]:

- ❖- **التوجه البيئي:** يرتبط هذا التوجه بالاهتمامات البيئية والوصول للتوجه الأقصى لتقليل آثار التنمية السياحية على البيئة الطبيعية في المنطقة السياحية، وهنا لا يتدخل سكان المنطقة في اتخاذ القرار والتخطيط والسياسات السياحية.
- ❖- **التوجه الاقتصادي:** يركز على أهمية التخطيط الاقتصادي لتعظيم المنافع الاقتصادية السياحية من الدخل والعمالة، وتكون السياحة هنا وسيلة لتوجيه النمو والتنمية في مناطق محددة، ومعظم الدول النامية تتبنى هذا التوجه.
- ❖- **التوجه المادي:** وينظر للسياحة كمستخدم لقاعدة الموارد البيئية، ويركز على الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي، وتعيين المناطق الحساسة وذلك لتقليل الآثار السلبية للسياحة على البيئة.
- ❖- **التوجه الاجتماعي:** يهدف إلى الحصول على المنافع القصوى من السياحة التي يمكن ترشيدها من خلال الصناعة للمجتمع المحلي، ويؤيد هذا التوجه الحكم المحلي الأكبر في عملية التنمية.
- ❖- **التوجه المستدام:** وهو مزيج من التوجيهات الأربعة السابقة، للوصول إلى توازن بين الجهات التوجهات البيئية والاقتصادية والمادية والاجتماعية، ويهدف هذا التوجه إلى إيجاد قاعدة مشتركة لتطبيق التنمية السياحية المستدامة، ويتطلع إلى توفير بيئة آمنة ومستدامة مع أقل تدهور ونقص في الموارد البيئية، وأقل قلق اجتماعي بتكامل العناصر الاقتصادية والمادية والاجتماعية.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 250.

6- المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي:

تتباين المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي تبعًا لأهمية المشاريع والتوجيهات، وبصفة عامة هناك أربع (04) مستويات مكانية رئيسة[1]، وهي:

6-1- المستوى المحلي للتخطيط السياحي البيئي:

يكون التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى المكاني متخصصًا وتفصيليًا أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وتسبق كثير من الخطط التنموية في هذا المستوى المكاني بدراسات الجدوى الاقتصادية الأولية، وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضًا قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

6-2- المستوى الإقليمي للتخطيط السياحي البيئي:

يتميز التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى بتخصصه وتفصيلاته بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علمًا أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج الدولة الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

6-3- المستوى الوطني للتخطيط السياحي البيئي:

يغطي التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصًا وتفصيلاً وعلى مستوى الدولة أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 261.

6-4- المستوى الدولي للتخطيط السياحي البيئي:

يشمل هذا التخطيط تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي الطبيعي والتي تتوزع جغرافيًا في عدة دول متجاورة، مثل جبال الألب في القارة الأوروبية، والصحراء العربية في الوطن العربي.

ونظرًا لأهمية التخطيط السياحي البيئي ضمن هذه المستويات المكانية فإنه يندرج ضمن إستراتيجية التنمية السياحية.

7- الإستراتيجية السياحية:

وردت كلمة إستراتيجية في المجال العسكري إذ تطورت بتطور العصر لتشمل جميع القطاعات الأخرى، ولذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذه الكلمة، فلكل دولة إستراتيجية خاصة بها حسب ظروفها وحالتها الاقتصادية، وأصل الكلمة يوناني" استراتيجوس" ، ومعناها فن القيادة، وكان لنابليون الفضل في توسيع معنى الكلمة لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التي تحسن الفرصة للنصر العسكري، وتطور المفهوم حتى أصبح يعرف بأنه استخدام القوة بأنواعها المختلفة لتحقيق أهداف معينة، وعلى مستوى الإدارة عرفت الإستراتيجية بأنها الخطة العامة المعدة لتحقيق أهداف منشودة ومحددة، قد استخدمت الإستراتيجية للدلالة على المهارة في التخطيط والإدارة وعندما استعادت العلوم الاجتماعية الاصطلاح أضفت عليه مفهوما شاملا يعني الخطة العامة لوسائل تحقيق الأهداف.

وعليه فالإستراتيجية هي مجموعة الخيارات الطويلة الأجل التي يضعها مديرو البرامج في شكل خدمات وسياسات وخطط عمل.

كما تعرف الإستراتيجية بأنها مجموعة من الخيارات التي يأخذ بها قادة البرامج فيما يتعلق بالأهداف والخدمات والسياسات وخطط العمل، وينبغي للاستراتيجيات الناجحة أن تلبي أهداف البرامج العريضة التي تضعها الحكومة

والبيئة على حد سواء، ومن المحتمل أن تنجح الاستراتيجيات التي تلبي أهداف الحكومة وتتماشى مع البيئة بشكل أكثر من تلك التي لا تفعل ذلك " كما يعرفها ماوتسي تونغ بأنها دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن للإستراتيجية عدة خصائص منها:

- الإستراتيجية تحرك مرحلي وفق الظروف والمرحلة التي يمر بها المشروع.
- تعد الإستراتيجية رد فعل المشروع لما يتوقعه من تهديدات المشروع.
- تخصيص موارد المشروع هي الركيزة الأساسية للإستراتيجية.
- بما أن الإستراتيجية مبنية على التنبؤ، الفرص والتهديدات فهناك جانب من المخاطرة فيها.
- الإستراتيجية تعتمد على الزمن، فيمكن أن تتكرر أو لا تتكرر وذلك حسب الظروف.

ونظرًا لما تكتسبه الإستراتيجية من أهمية بالغة، فهي تقع في القمة ويتولى إعدادها السلطة المركزية.

2- أهداف الإستراتيجية السياحية:

إن ما يعرفه العالم اليوم من تغيرات والتي أثرت في جميع الدول، وأصبح همها هو تحقيق الربح دون مراعاة للحدود الجغرافية والإقليمية والقانونية، وظهور ما يعرف بالعولمة السياحية، وهذا راجع لإدراك هذه الدول لمدى أهمية قطاع السياحة في بعث التنمية الشاملة، خصوصا بعد فتح الحدود بين العديد من الدول وإدماج تقنيات حديثة في العمل السياحي، إذ صارت المصارف المالية العالمية تهتم بهذا القطاع، مما زاد في حركية السياحة العالمية، وعموما تتمحور أهداف الإستراتيجية السياحية حول ما يلي:

- تنويع وتعدد وسائل الجذب السياحي.
- إخراج المنتج السياحي للأسواق العالمية من خلال العمل على تطويره.

- جذب الاستثمارات السياحية المحلية والعالمية.
- وضع معايير الجودة وتحديد مواصفاتها.
- العمل على خلق التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات.
- تطوير أدوات التسويق والترويج السياحي.
- تطوير القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجال السياحي.

وفيما يخص أهداف الإستراتيجية السياحية على مستوى المنشآت السياحية، فيمكن حصرها في:

- وضع خطط للحملات الإعلامية المحلية والدولية.
- العمل على تنشيط الحركة السياحية.
- الاهتمام بالمشاريع السياحية ومتابعتها.
- الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعد محور أساسي للارتقاء بجودة الخدمات السياحية.
- العمل على نشر الثقافة السياحية محليا ودوليا ولجميع الشرائح المستهدفة.
- الإبداع السياحي وخلق أنواع سياحية جديدة وإثراء الموجودة.
- فتح أسواق سياحية والتعامل مع الأسواق السياحية الأخرى وجذب سياح جدد.
- تعميق الصلات مع العملاء السياحيين.

كما هناك توجهات عامة للإستراتيجية السياحية، تتمثل فيما يلي:

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، ورسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية.
- حل المشاكل التي تواجه الاستثمار السياحي ووضع التشريعات التي تسير سبل التنفيذ.

- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي وتقليل كلفة الاستثمار ضمان عدم قيام أنشطة اقتصادية منافسة في المواقع السياحية.
- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادرة منها.
- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية.
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة.
- توفير التمويل اللازم للتنمية السياحية.
- تنسيق الأنشطة السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

ولتحقيق هذه الاستراتيجيات السابقة الذكر يجب مراعاة عنصر ضروري في العملية السياحية وهو الخدمات، إذ يجب الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال التدريب والتعليم السياحي وتطوير مناهج الدراسة السياحية، وكذلك الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وتوظيفها لصالح النشاط السياحي[1].

9- أنواع الاستراتيجيات السياحية:

تختلف الإستراتيجية السياحية من دولة لأخرى، وذلك حسب منتجها السياحي ووضعه، والخطط التنموية، ويمكن ذكر هذه الأنواع فيما يلي:

9-1- إستراتيجية تنوّع المنتج السياحي:

في هذا النوع تعمل الدولة على وضع إستراتيجية تتضمن تنويع منتجها السياحي، وذلك بخلق أنواع سياحية جديدة ، ووضع خطط إعلامية لتحقيق أهدافها، وتتمثل هذه الأنواع السياحية فيما يلي:

(1) منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص. 47.

- السياحة الصحية والعلاجية، كسياحة الحمامات المعدنية.
- السياحة الرياضية وإقامة دورات محلية ودولية.
- سياحة الإجازات والعطل: المجتمعات، جولات إلى الصحراء وغيرها.
- السياحة الأثرية وزيارة الأماكن التاريخية.
- السياحة الاجتماعية والدينية.
- سياحة المؤتمرات والندوات.
- السياحة التسويقية، المعارض والصالونات.
- السياحة الثقافية.

9-2- إستراتيجية تنويع الأسواق السياحية:

ترتبط إستراتيجية تنويع الأسواق السياحية بخلق وإعطاء أهمية لأسواق سياحية لم تكن معروفة من قبل، وهذا من شأنه أن يعطي دفعًا ومتنفسًا جديدًا للسياحة المحلية والدولية، فكم هي كثيرة الأسواق السياحية العذراء التي لم تزل بحاجة إلى اهتمام وعناية.

9-3- إستراتيجية الانتشار:

وذلك من خلال إعطاء تسهيلات ومزايا للخدمات السياحية تتلاءم مع جميع الشرائح، كإقامة الفنادق بنجمة واحدة ونجمتين، لاستقطاب ذوي الدخول المتوسطة والضعيفة كالشباب والطلاب.

9-4- إستراتيجية التنشيط السياحي:

تقوم الدولة في هذه الإستراتيجية بعملية الربط بين الجداول والخطط والأحداث السياحية، أي الربط بين الأحداث الهامة الوطنية والأعياد والإجازات وإقامة المناسبات والمهرجانات الخاصة بذلك.

9-5- إستراتيجية التركيز على السياحة العلاجية:

في هذه الإستراتيجية يتم التركيز على الموارد الطبيعية كالمياه المعدنية، و الجو، ومناطق تستخدم فيها مياه البحار والرمال في العلاج، ويكون الهدف هنا هو العلاج والاسترخاء، وهي موجهة خصوصا للمرضى وكبار السن، ويحقق هذا النوع دخلا لا بأس به للدولة المضيفة، وذلك لطول مدة العلاج، واستقطاب شرائح غنية من المجتمع.

9-6- إستراتيجية الحوافز:

وهي إستراتيجية تسويقية تستخدم لتحفيز العاملين وتنشيط العمل، وتنوّع الحوافز كتقديم رحلات مجانية للعاملين، بدلا من المكافآت، وقد أولت الدول الغربية أهمية بالغة لهذا النوع من الاستراتيجيات لما لها من آثار إيجابية على العاملين وعائلاتهم، فأنشئت جمعيات لذلك، وأبرزها الجمعية الأمريكية لمسئولي الحوافز، ومقرها نيويورك وأنشأت سنة 1972، هدفها تشجيع وإعداد التقارير حول هذا النوع من السياحة.

9-7- إستراتيجية تنمية القوى البشرية:

وهي أهم إستراتيجية في الميدان السياحي، لذا أنشأت العديد من الدول كليات، ومعاهد متخصصة في الفندقة والسياحة، وذلك من أجل:

- توفير القوى البشرية المدربة، لزيادة فعالية الأداء في المنشآت السياحية.
- زيادة الرضى الوظيفي للعاملين في جميع المستويات.
- تحقيق التنمية الإدارية الشاملة.
- إكساب العاملين مهارات وخبرات خاصة لوظائف معينة.

9-8- إستراتيجية المحافظة على البيئة:

هناك علاقة وطيدة بين السياحة والبيئة، فهذه الإستراتيجية تسعى لحماية والمحافظة على البيئة جراء إقامة المشروعات السياحية، لما صار للبيئة في عالم

اليوم من اهتمام بالغ، فصارت البيئة والمحافظة عليها من أهم القضايا المحلية والدولية، فالسياحة تعمل على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، كلما كانت البيئة نظيفة وسليمة ازدهرت السياحة.

9-9- إستراتيجية التركيز على السياحة الداخلية:

تعد السياحة الداخلية مصدر دخل جد مهم للدولة، لذا تسعى العديد من الدول المهتمة بالمجال السياحي للترويج لهذا النوع من السياحة، وذلك بنشر الوعي والثقافة السياحية بين أبناء الوطن، وتشجيع سياحة بيئة نظيفة سياحة مزدهرة المجموعات والنقابات والاتحادات الطلابية والعاملين بالشركات وكذا العائلات، هذا النوع من السياحة بالإضافة إلى فوائده الاقتصادية له كذلك فوائد ثقافية، فمن خلال تجول الأفراد في وطنهم وأولادهم، ومشاهدتهم لمنجزات بلدهم، والتعرف على آثاره وحضاراته يزيدهم ولاء لوطنهم وشعورا وفخرا بالانتماء إليه وزيادة الحس الوطني، بالإضافة إلى المحافظة على القيم والأخلاق المحلية، كما تعد السياحة الداخلية درع لمواجهة الأزمات السياحية العالمية، فبإمكان حادثة عالمية كأحداث 11 سبتمبر أن تؤثر على حركية السياحة العالمية ومدا خيلها، فإذا كانت هناك سياحة داخلية نشيطة، فتكون نسبة التأثر بالنسبة للعائدات قليلة[1].

10- أهمية البعد المكاني للتنمية في التخطيط السياحي البيئي:

يتضح هذا البعد بتحليل العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية المؤثرة على مواقع السياحة البيئية، على أن تحقق تنمية متوازنة في كل القطاعات للمحافظة على المقادير المتوازنة في العرض والطلب والأنشطة الاقتصادية كافة، ويؤدي تحقيق هذه النظرية إلى ما يسمى بـ "النمو المتوازن" بين القطاعات المختلفة،

(1) عبد الفتاح غنيمة، التخطيط السياحي، ط1، دار الفنون، الإسكندرية، ص. 63.

أو يتحدد بطريقة التنمية غير المتوازنة، فتبدأ بتنمية ما يسمى بـ "القطاعات" أو "الصناعات القائدة أو الرائدة"، وأن في تنمية هذه القطاعات تنمية تلقائية تنتشر لبقية القطاعات، وبالرغم أن هذا الوضع يؤدي في بدايته إلى خلق تنمية غير متوازنة في مواقع السياحة البيئية، فإنها في النهاية تحض على القيام باستثمارات أخرى.

ويستهدف التخطيط الإقليمي السياحي ربط مشاريع التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والعمرانية، وإعادة توزيع السياح داخل المواقع السياحية بشكل متوازن وفق الموارد المتاحة وإنشاء نقاط جذب سياحي، من خلال تخصيص بعض الأنشطة الملائمة للمنطقة المرغوب تطويرها بهدف تحقيق التنسيق في توّضع المشاريع الكبرى ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمات والموارد الطبيعية والبشرية بين مختلف الأقاليم ومناطق الإقليم السياحي الواحد.

11- دور التخطيط الإقليمي في حماية البيئة السياحية:

تتلخص الأبعاد البيئية للتخطيط الإقليمي المكاني في دراسة كل مساحة الإقليم السياحي وتحديد الاستعمال الأمثل لها، ويبدأ هذا النوع من التخطيط بتقسيم الأراضي تبعًا لحساسيتها للأنشطة السياحية إلى عدد من الدرجات، ويمنع إقامة أية فعالية في الأراضي الهشة بيئيًا، ومن ثم يحدد الأراضي لكل نوع آخر من الاستعمالات، ويتم توضيح الفعاليات الملوثة للبيئة في المواقع التي تمنع تأثيرها أو تقلل منه، ثم تتم عملية الإستفادة من المساحات عن طريق عقلنة هذا الاستهلاك بما يتفق مع الاحتياج الأمثل لكل فعالية سياحية.

يتم تحديد الأبعاد اللازمة لحل المشاكل القائمة من خلال ضبط طرق استخدام الأرض في مواقع السياحة البيئية، لمواجهة الحركة السياحية الضخمة في هذه المواقع، التي تضغط على الموارد الطبيعية في الموقع. بهدف الحفاظ على الموارد الهامة المعرضة للنفاذ وحق الأجيال القادمة فيها، وتحدد أبعاد التنمية

السياحية اللازمة برسم سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة، والتي تمكننا من دراسة استغلال الموارد الطبيعية مع ضمان حق الأجيال القادمة فيها، وذلك من خلال:

- البعد النوعي: وهو يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية...
- البعد الزمني: وهو الجدول الزمني لإحداث التغيير المطلوب، كأن يكون سريعًا أو بطيئًا، قصيرًا أو متوسطًا أو طويل المدى.
- البعد المكاني: وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب.

فقد أصبح من الضروري أن نؤمن بيئة سليمة من خلال الاستعمال الأمثل للأراضي السياحية، واستغلال المصادر الطبيعية بشكل يحقق التوازن بين مصالح تطوير الموقع السياحي البيئي والنظم الطبيعية من حوله، من خلال وضع إستراتيجية جديدة لحل مشاكل استعمالات الأراضي الراهن، وتحديدها على أسس علمية لمصلحة كافة شرائح المجتمعات السياحية.

فالتنمية هي إطارات تحليلية تفسيرية تشرح طبيعة التوجهات اللازمة للتخطيط الذي يأخذ في الاعتبار الأبعاد المكانية كأسلوب عمل ليترجمها إلى مخططات وبرامج مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة، لذا لا بد من وضع أسس رؤية حديثة متوافقة مع المتطلبات والمعطيات الحالية والمستقبلية لتقسيم الموقع السياحي البيئي إلى مناطق بيئية حسب الاستخدام السياحي[1].

12- دور التخطيط السياحي البيئي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة:

يعتبر التخطيط السياحي البيئي الطريقة التي تنظم عملية نقل الموقع السياحي البيئي من حال إلى حال، وهو بهذا المعنى أسلوب عمل لتحقيق غاية

---

(1) ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص. 264.

بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة، والتخطيط السياحي البيئي يقوم على عنصرين أساسيين هما: التنبؤ بمستقبل الموقع السياحي، والاستعداد لمواجهته عبر خطة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، فيتم تحويل هذه الخطة إلى برامج أو مشاريع مختلفة في فترة زمنية محددة، فالتخطيط السياحي البيئي هو طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتمثل البعد المكاني للتنمية السياحية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية.

يعد تنظيم إستراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الإقليمي السياحي التي تمكننا من خلق استغلالاً أمثل للموارد المتاحة، وعدالة توزيع الموارد من خلال تقدير احتياجات التنمية السياحية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات، وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي السياحية اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الشاملة الموضوعة للتنمية السياحية، بالإضافة إلى معايير أخرى تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى المواقع السياحية باختلاف أحجامها، ويتم وفق التقديرات المناسبة لحجم الحركة السياحية في المستقبل ووضع إستراتيجيات توزيع هذه الحركة السياحية واستعمالات الأراضي.

13- محاور التخطيط السياحي البيئي:

تتمثل هذه المحاور في:

- ◆- تحديد أهداف النشاط السياحي البيئي في الموقع السياحي البيئي، وهي أهداف عديدة ذات طابع تكاملي وامتدادي، وتتحدد أهداف الموقع السياحي البيئي في نطاق مكاني محدد (ما يجب أن يكون)، وليس كما يمكن أن يكون باعتبار أن ما يجب هو الصورة المثلى، بينما ما يمكن هو مجرد استنساخ تكراري لما هو قائم ومتواجد بالفعل، ومن

هنا تكون مهمة تحديد الأهداف، واكتشاف إدراك العوائق التي يجب التغلب عليها لتحقيق معدل مناسب من النمو، وتوسيع نطاق التشغيل في إطار ضوابط موضوعية لتحقيق سلامة البيئة والمحافظة على التراث.

- ترجمة الأهداف إلى برامج عمل تنفيذية محددة المهام والتوقيعات القياسية المعيارية.
- تحديد الإجراءات والقواعد والترتيبات اللازمة لتنفيذ المهام بما يؤكد قدرة الموقع السياحي البيئي على تحقيق الأهداف الموضوعة.
- وضع وتحديد المسارات والسيناريوهات والتصورات الأدائية اللازمة لتنفيذ المهام، وما يتطلبه ذلك من كفاءة في إيضاح الطرق التي يتعين أن تسلكها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل التكاليف وأكثر العوائد.
- حشد الإمكانات والموارد والأدوات اللازمة والكافية لتنفيذ كافة المهام، وبالتالي يتحقق ضمان عدم توقف الجهود، أو عدم حدوث أي عطل من الأعطال، أو عدم حدوث أي قصور في أثناء تنفيذ الخطة.

14- أسس التخطيط السياحي البيئي:

- المحافظة على المقومات البشرية والحضارية في مواقع السياحة البيئية، والتي تعد عنصرًا حيويًا في المنتج السياحي والحافز الرئيسي لزيارة المنطقة السياحية وهي تتضمن قيّمًا غير مستخدمة يمكن أن لا تدخل في حساب الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وكي يتم الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة فإنه يتوجب استخدامها دون استنزاف لقيمتها المادية والمعنوية، والحفاظ عليها يأتي في المقام الأول وقبل تنمية السياحة، فعندما يتم تدمير هذه الموارد لن يأتي السيّاح لزيارة المنطقة.
- التحكم في استعمالات الأراضي في مواقع السياحة البيئية.

- ❖- تحقيق متطلبات التنمية والتخطيط السياحي.
- ❖- الارتقاء العمراني للمنطقة ومعالجة أسباب الآثار البيئية السلبية المؤثرة على رضا السائح: الإزدحام، التلوث البصري، تلوث الهواء، الضوضاء...
- ❖- تشجيع السياحة اللطيفة: يمكن تشجيع أشكال الخدمات السياحية المتوائمة مع طبيعة المناطق البيئية.
- ❖- تنمية السياحة البيئية بشكل بطيء وتدريجي، وذلك من خلال تحديد مراحل للتنمية السياحية.
- ❖- إدارة تدفق الزوار: لما لها من آثار بيئية سلبية للتنمية السياحية كالازدحام وتدهور البنية التحتية من الأعداد السياحية المتزايدة.
- ❖- التحكم في نقاط الوصول لمواقع السياحة البيئية.

15- العلاقات المدعمة لتجسيد التخطيط السياحي البيئي:

- ❖- **علاقة التخطيط بالنشاط الاقتصادي:** يرتبط نجاح النشاط السياحي في أي منطقة ارتباطًا وثيقًا بمستويات الأنشطة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في الدخول وإمكانية الاقتصاد المحلي على امتصاص هذه الدخول واستخداماتها.
- ❖- **علاقة التخطيط بالبيئة:** يرتبط التدفق السياحي بعوامل الجذب السياحي المتمثلة في المناخ والمناظر الطبيعية البيئية والشواطئ وغيرها...، أو في عوامل جذب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحديثة وغيرها...، وهنا تبدو نقطة هامة تتعلق بضرورة المحافظة على الأصول البيئية.
- ❖- **علاقة التخطيط بالقادمين إلى المنطقة السياحية:** يكون من الملائم تهيئة المقيمين لتزويد السائحين بالمعلومات التي تتيح لهم المتعة الذهنية، فإن تزاوج كل من الإمتاع النفسي والإثراء الذهني، يجعل السائحين أكثر رغبة في زيارة المنطقة مرة أخرى.

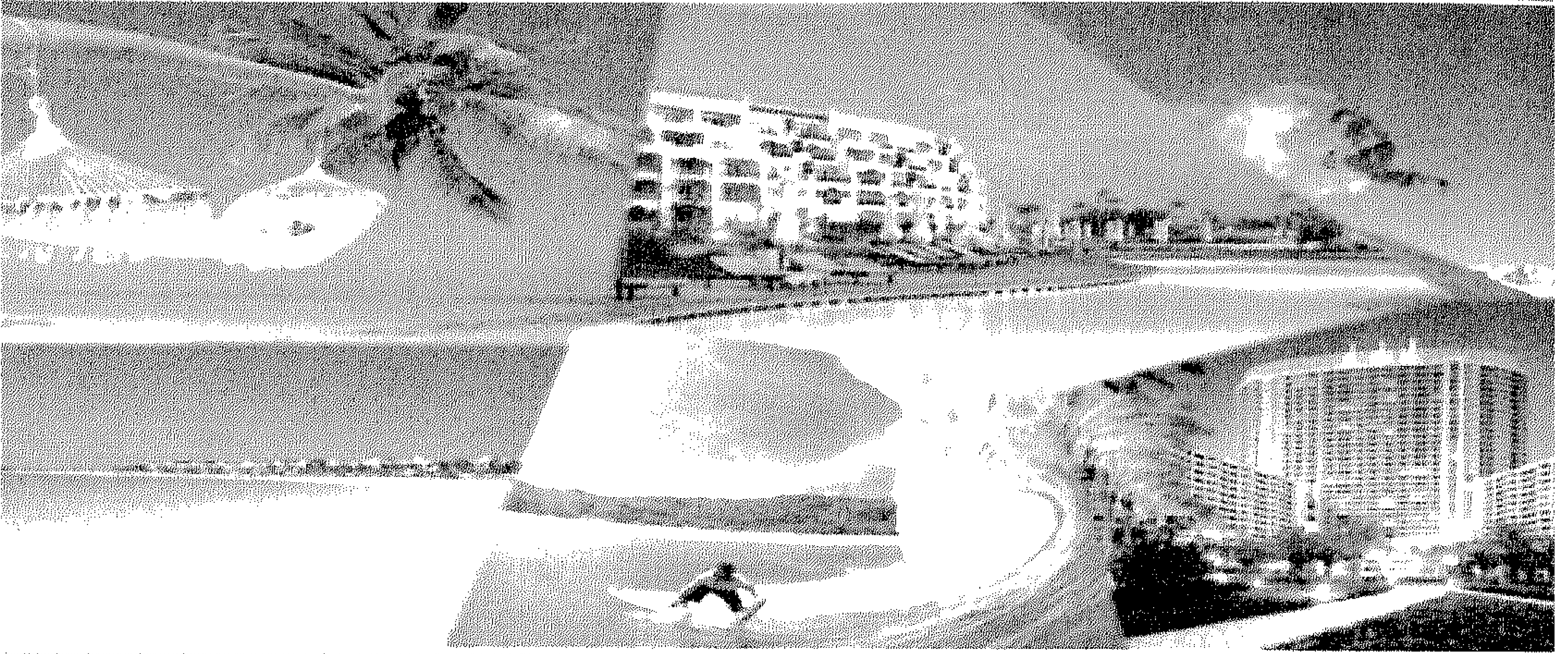
❖- **علاقة التخطيط بتدفق العملة الأجنبية:** إذا كان التخطيط يهدف إلى زيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية، فإن نجاح التخطيط السياحي البيئي يُقاس بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة بمدى قدرته على زيادة التدفق من العملة الأجنبية إلى الدولة سواء من خلال عائدات السياحة الدولية، أو من خلال انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي.

خلاصة

يساهم التخطيط بشكل كبير في وضع السياسات والبرامج التنموية لأي قطاع، والسياحة قطاع جد مهم كونها صناعة نظيفة، فالتخطيط السياحي الذي يعطي النظرة المستقبلية للرقي بهذا القطاع من حيث القوانين التي تعتبر الإطار الذي يحمي ويحدد مهام كل من له علاقة بالقطاع والخطة التنموية أو سبل التنمية السياحية التي يجب أن تراعي أبعاد الاستدامة الثلاثة: البعد البيئي الذي يعتبر مهم من حيث استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ويحافظ على توازن النظم البيئية الطبيعية الموجودة، والبعد الاجتماعي المتمثل في المساواة بين أفراد المجتمع والإحساس بالمسئولية لدى الأجيال الحاضرة لضمان حق الأجيال القادمة، والبعد الاقتصادي من حيث تسخير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف مع ترشيد الاستهلاك لمختلف المصادر والموارد الطبيعية كل ذلك في إطار إستراتيجي من منظور بيئي.

7

الفصل السابع



السياحة البيئة أداة لتجسيد استدامة التنمية المحلية
تجارب دولية

السياحة البيئية المستدامة
بين النظرية والتطبيق

الفصل السابع

السياحة البيئة أداة لتجسيد استدامة التنمية المحلية

تجارب دولية

مقدمة:

ازداد الاهتمام بدراسة كل ما يتعلق بالمجتمع المحلي على اعتبار أنه يُكَوِنْ الوحدة المصغرة للمجتمع، وأنه في الاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها، اهتمام بالمجتمع الكلي الكبير، فالتنمية المحلّية تسمح بتحديد الأولويات المحلّية واختيار المشاريع الواجب تنفيذها من خلال المعلومات والاقتراحات التي يقدّمها أهالي المنطقة المعنية، وعلى اعتبار السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورًا مهماً في تحقيق برامج التنمية المحلية من خلال زيادة الدخل وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة.

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في كل من نوعية وأعداد السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية، الأمر الذي يفرض تبني وتطبيق مفهوم السياحية البيئية المعتمد على جوانب ثلاثة هامة، أولاً العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي كون هذه المؤسسات السياحية هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية، إضافة إلى مشاركة المجتمع المحلي والأخذ برأيه في عملية التنمية، أما البعد الثالث فهو البعد البيئي أين تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، مما يستوجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من مشاكل التلوث والتدهور.

1- أهمية التنمية المحلية والمجتمع المحلي:

ازداد الاهتمام خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بدراسة كل ما يتعلق بالمجتمع المحلي على اعتبار أنه الوحدة المصغرة للمجتمع، وأنه في الاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها، اهتمام بالمجتمع الكلي الكبير.

من هنا ظهرت تعريفات عديدة لذلك المفهوم لعل أهمها ما يقوله نيلسون Nelson من أن المجتمع المحلي هو عبارة عن النطاق المكاني المحدود الذي يتكون من مجموعة من العناصر، والعمليات، والمحاور والابعاد التي تسهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية[1].

لطالما اعتُبر النطاق المحلي ساحةً لتنفيذ قرارات السياسة الوطنية المركزية: البنى التحتية لوسائل النقل والصحة والصرف الصحي وغيرها. وقد شهد مفهوم التنمية المحلية نهضة في دول الشمال خلال الثمانينات- فترة ظهور مصطلح السياحة البيئية- عندما انسد الأفق أمام استراتيجيات التنمية التي أرستها حكومات هذه الدول، ذلك لأنّ تمركز السلطات الاقتصادية والثقافية والتقنية في أيدي الدولة لم يسمح بتحقيق التوازن اللازم لدعم عملية التنمية المحلية، واليوم تتوجّه الدول النامية إلى تبنّي هذا المفهوم تدريجيًا، حيث يسمح نهج التنمية المحلّية بتحديد الأولويات المحلّية واختيار المشاريع الواجب تنفيذها من خلال المعلومات والاقتراحات التي يقدّمها سكان (أهالي) المنطقة المعنية.

فالتنمية المحلية كناية عن عملية تتيح للمجتمع المحلّي فرصة المشاركة في تشكيل بيئته، بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان[2].

---

(1) حسن ابراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص. 61.

(2) مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لبنان/الأردن، دليل منهجي حول المكاتب البلدية للتنمية المحلية، المكتب التقني للبلديات اللبنانية، بيروت، 2007، ص. 16. مأخوذ من الموقع التالي:
http://www.bt-villes.net/cglu/sitedocs/Guide-methodologiquen-2012-ar.pdf

2- مقومات تنمية المجتمع المحلي:

يتضمن مفهوم تنمية المجتمع المحلي ثلاثة مقومات رئيسية هي:

- ادخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية: مثل الشوارع الممهدة للمساكن، المياه ...
- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع المحلي مثل الصحة، والتعليم، والترفيه...
- العناية التي لابد وأن توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع المحلي، بل وتشارك فيها[1].

3- مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي:

يمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها عملية دراسة تجريبية لأحوال ذلك المجتمع، حيث تسهم تلك الدراسة في التعرف على جوانب المجتمع المحلي ومشكلاته، وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات. ويضع كارل تيلور خمس خطوات أو مراحل لهذه العملية يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- المناقشة المنظمة و العلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم المجهودات الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.
- التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تم مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

---

(1) حسن ابراهيم عيد، مرجع سابق، ص. 63.

- التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي.
- محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، وهناك مجموعة من الخصوصيات التي يجب مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.
- محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى أنه إذا حقق أحد البرامج نجاحاً فإن عائد ذلك النجاح- سواء كان اقتصادي أو اجتماعي- ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى[1].

4- عناصر عملية تنمية المجتمع المحلي:

هناك مجموعة من العناصر الأساسية لعملية تنمية المجتمع المحلي تتلخص في:

- يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهتم بالأفراد في حياتهم مباشرة.
- ينبغي أن تحقق التحسينات المحلية من خلال مجهودات تبذل أولاً في ميادين مستقلة ثم تتكامل في إطار خطة واحدة.
- أن المواقف المتغيرة لأفراد المجتمع المحلي تقابل في أهميتها تلك الانجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.
- أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى زيادة فعالية أفراده في المشاركة الايجابية في البرامج الإنمائية لمجتمعهم.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص. 63- 64.

- يجب أن تتوفر أسس موضوعية في القيادة المحلية التي ترعى عملية التنمية في المجتمع، مثل الاندماج الكامل في المجتمع، والتشجيع والتدريب.
- للنهوض بمشروعات المجتمع المحلي ذاتية الإدارة والتمويل، ينبغي على الحكومة أن تقوم بتشجيع هذه المشروعات مادياً وأدبياً.
- أن تتضمن برامج تنمية المجتمع المحلي داخل الإطار الوطني، يحتاج إلى سياسات متسقة وترتيبات إدارية محددة لنمو ذلك المجتمع.
- يجب أن تستخدم موارد التنظيمات الحكومية والتطوعية استخداماً كاملاً وأمثل في وضع برامج تنمية المجتمع المحلي.
- يجب أن يسير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في خط متوازٍ مع المجال الوطني الواسع[1].

5- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية:

السياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة ويمكن التعرف على أهم الجوانب في النقاط التالية[2]:

- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 65.

(2) محمد أحمد الخضيري، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص ص. 54- 66.

استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.

- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.
- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن، حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق استدامة التنمية المحلية بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين من السكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل للسكان المحليين، وتحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.
- الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة في الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لإضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.
- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية، حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع فهي تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع المحلي ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، كما تعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.

- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفلكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.
- الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية، حيث تعد نشاطًا إنسانيًا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان وتقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.

6- **تجارب عن السياحة البيئية ودورها في استدامة التنمية المحلية:**

6-1- **تجربة "مشروع ضانا" بالأردن في السياحة البيئية:**

6-1-1- **التخطيط للمشروع:**

قبل المباشرة بتنفيذ المشروع كان لابد من التخطيط الدقيق له، وذلك بتحديد أهداف المشروع الأساسية، والتي تمحورت حول النقاط التالية:

- إدارة الموقع بصورة مستدامة (شكل: 41).
- تحديد نوعية الزوار المستهدفة.
- إشراك المجتمع المحلي في المشروع، ومدى تأثرهم وتأثيرهم به.



شكل (41): مشروع "ضانا" بالأردن

وفي النهاية خرجت خطة التطوير السياحي البيئي لمحمية ضانا لتحدد عناصر الإدارة، والتي تم تنفيذها على الشكل التالي:

- تأسيس جمعية لإدارة المشروع.
- دراسة الإمكانية الاقتصادية لنجاح المشروع.
- دراسة الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها المشروع للموقع وللسكان المحليين.
- دراسة أساليب وطرق تسويق الموقع سياحياً، داخلياً وخارجياً.
- تحديد طرق الوصول للمحمية، والتي تهدف لتحديد طريقة السيطرة على تدفق الزوار ودخولهم للموقع وخروجهم.
- تحديد نقاط الدخول للمحمية، وهي ثلاث نقاط أساسية، تضمنت مرافق خاصة لاستقبال الزوار.
- منع دخول أي نوع من وسائل النقل إلى داخل المحمية، وتم بناء مواقف للسيارات والحافلات تتناسب وطبيعة الموقع وعدد الزوار.
- توفير خدمة نقل للزوار وأمتعتهم، من نقطة الاستقبال إلى داخل المحمية بواسطة حافلة سميت حافلة الطبيعة.
- تحديد ممرات محددة للمشاة، وتحديدها بعلامات خاصة.
- تحديد أماكن التخييم.
- دراسة وتحديد أنواع النشاطات التي يمكن للزوار القيام بها.
- تحديد طرق البيان التي يجب استخدامها، مثل اللوحات الإرشادية والتوضيحية والتعليمية والمطويات والكتيبات، وكذلك توفير قاعة خاصة لعرض الصور والأشكال التوضيحية لطبيعة المشروع.
- تحديد السعة الاحتمالية من أعداد الزوار لكل من المخيمات وممرات المشاة، وبشكل قطعي صارم لا يتم تجاوزه.

- توظيف عدد من السكان المحليين، وتدريبهم للقيام بتقديم مختلف أنواع الخدمات السياحية مثل الأدلاء، والإداريين، والاستقبال، وخدمة الطعام والشراب.
- تحديد خطة مراقبة لتأثير السياحة على طبيعة الموقع.

6-1-2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع:

يعمل في محمية "ضانا" حالياً ما يقارب 50 موظفاً جميعهم من السكان المحليين، و80٪ منهم يعملون في مجال السياحة البيئية في المحمية، كموظفي دلالة وموظفي استقبال وفي خدمة الطعام والشراب، فبالإضافة لما يحققونه كدخل مالي فإنهم يكتسبون خبرة وثقافة عامة من خلال التدريب المتواصل الذي تقوم به الجمعية لتأهيلهم علمياً وعملياً، ومن خلال اتصالهم بالزوار من مختلف أنحاء العالم، كما أن لهم تأثير إيجابي على مجتمعهم المحلي.

ومن جانب آخر، فقد استطاعت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها المحمية من توفير مصادر دخل بديلة لما لا يقل عن 70 عائلة من سكان المنطقة[1].

6-1-3- نتائج المشروع:

يمكن تلخيص نتائج المشروع في الجدول رقم 04، الموالي:

جدول (04): تطور عدد الزوار والدخل والتكاليف بمحمية ظانا.

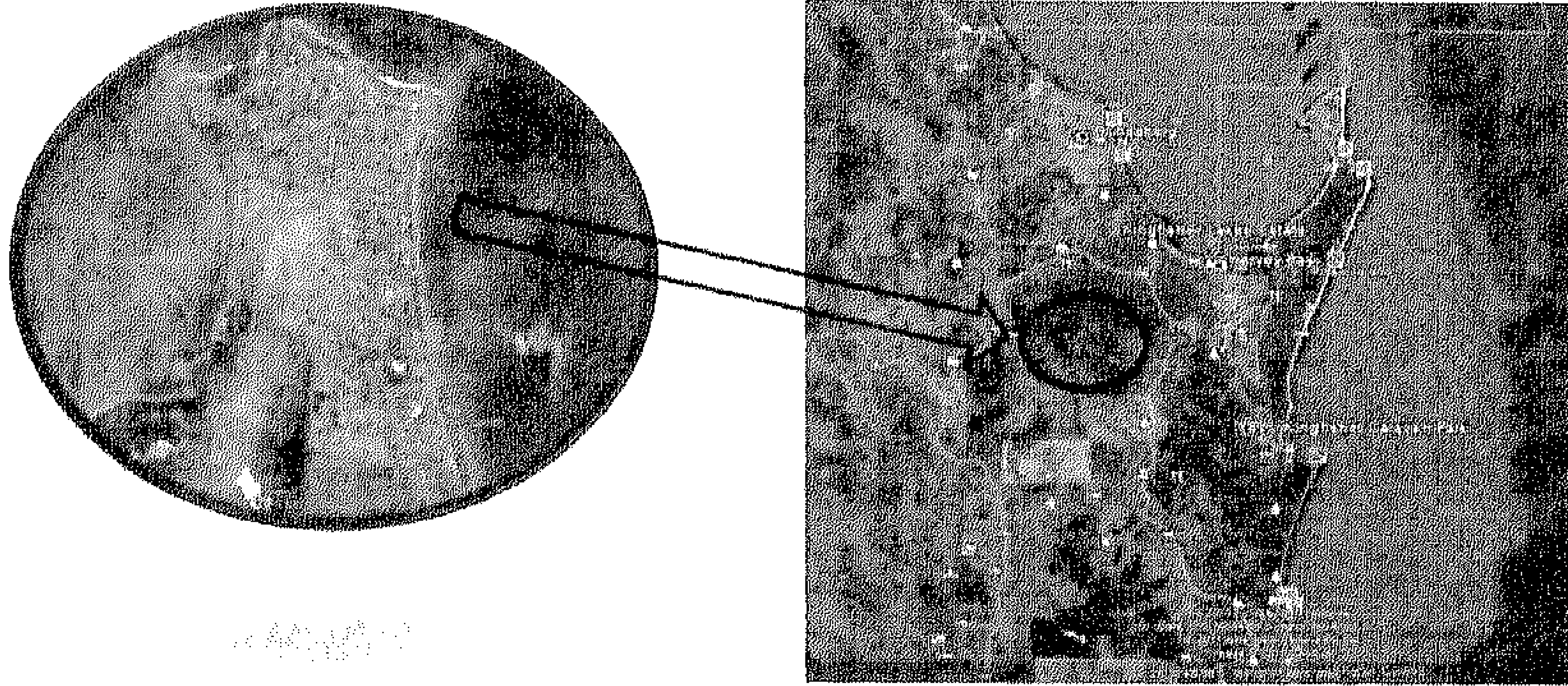
محمية ضانا	1994	1996	2001
عدد الزوار (زائر)	2,304	4,735	60,000
الدخل (دولار)	6,857	51,428	250,000
النسبة المئوية من التكاليف الجارية	٪8	٪30	٪100

(1) عبد الرحمن السحيباني، حبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص. 15.

6-2- تجربة "منتجع كينغ فيشر" بجزر فريزر- أستراليا في السياحة البيئية:

6-2-1- موقع المشروع:

يقع ميناء وقرية كينغ فيشر على الساحل الغربي من جزر فريزر المعلنة على قائمة التراث العالمي لليونسكو ، على بعد 250 كيلومتر شمال برزين (شكل: 42). يتكون الموقع من 65 هكتار و152 غرفة و75 فيلا و114 سريراً للاستخدام في نزل، وقاعة للزوار النهاريين وقرية للموظفين و3 مطاعم وقاعة مؤتمرات تتسع لحوالي 300 شخص.

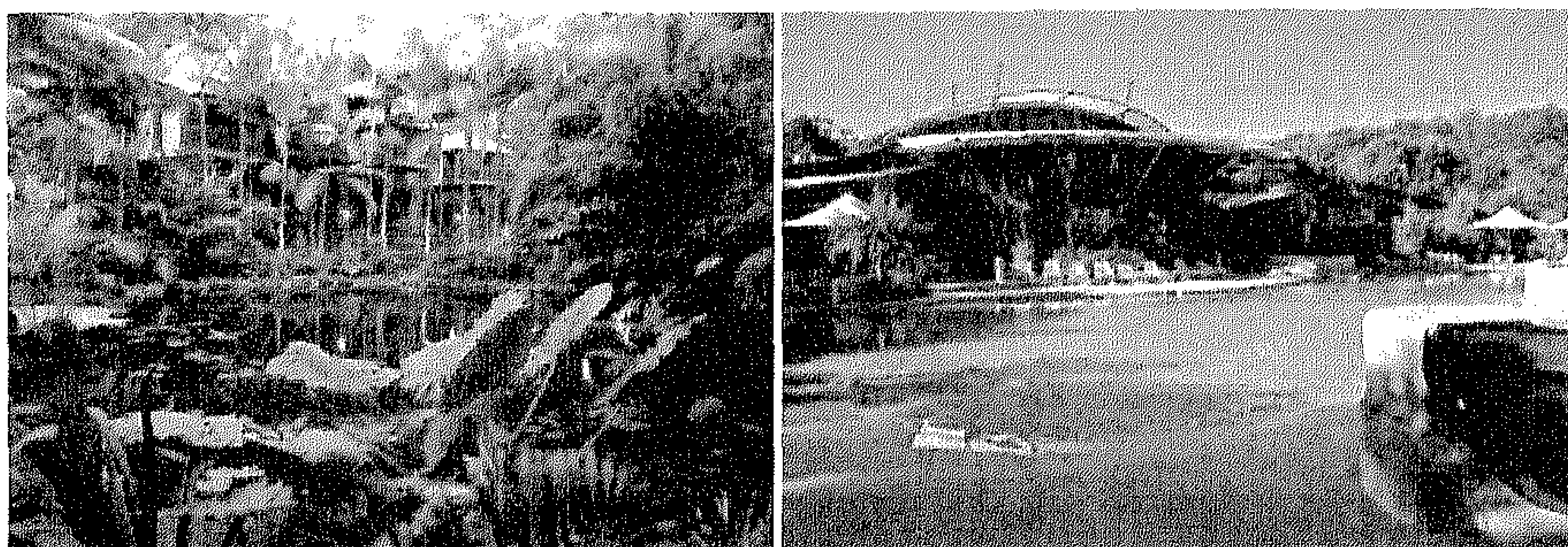


شكل (42): مشروع "منتجع ميناء كينغ فيشر" جزر فريزر- أستراليا

وبني المنتجع وفق إرشادات بيئية صارمة بهدف توفير مكان للزوار يتوافق بشكل سلس مع حساسية النظم البيئية في الجزيرة. وقبل أن يبدأ البناء تم القيام بدراسات للأثر البيئي، بالإضافة لأبحاث أخرى مفصلة عن المنطقة. إلى جانب دراسة المياه والاستخدامات الطبيعية السابقة للسكان المحليين.

6-2-2- التصميم:

منذ البدء تم بذل كل جهد ممكن في التصميم لتخفيف الضغط البيئي والوصول إلى مستوى عالي من التداخل البيئي (شكل: 43)، وذلك من خلال:



مدخل أمامي　　　مدخل خلفي

شكل (43): مداخل "منتجع ميناء كينغ فيشر"

- الطرق والمباني تم تخطيطها وتنفيذها حول الأشجار الرئيسية تحاشيًا لقطع الأشجار.
- جميع المباني صممت لتتناسق مع بيئة المنطقة ونمطها المعماري ومحيطها النباتي والجغرافي.
- أقيمت المباني بارتفاع طابقين فقط على ألا تعلو عن حدود ارتفاع الأشجار.
- جميع الخشب المستعمل هو من الأنواع المحلية.
- المجمع المركزي للفندق (غرفة المؤتمرات والاستقبال والمطاعم والغرف الإدارية والحمامات) تم تصميمه بدون تكييف، وتم إدخال نظام التهوية الطبيعية من خلال فتحات تهوية متعددة في الطوابق العلوية والسفلية، وفي الصيف يتم دخول الهواء البارد طوال النهار وخروج الهواء الساخن من الفتحات العلوية، أما في الشتاء فيتم إقفال جميع الفتحات لحصر الحرارة وتمثيل ظاهرة البيت الزجاجي.
- جميع الغرف والمناطق العامة تم تصميمها بحيث يدخلها أكبر كم من الإضاءة الطبيعية خلال ساعات النهار بحيث لا تكون هناك حاجة للإضاءة الصناعية.

- جميع الغرف والمرافق يمنع التدخين فيها، لكن يمكن توفير غرف للمدخنين عند الطلب.
- عمل ممرات خشبية معلقة أو ممرات أرضية مغطاة بقطع خشبية لتقليل الآثار السلبية على الكثبان الرملية والمستنقعات.
- المنتجع يدير محطة تنقية مياه الصرف بطريقة طبيعية.

6-2-3- المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع:

إن تصميم المنتجع بهذه الطريقة ضمن مجموعة من المنافع الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية والتي نشير إليها كما يلي:

- **تخفيف الأثر البيئي:** تم تفادي أمراض التربة المستوردة، وذلك باستخدام تربة المنطقة أو تربة مصرح بنقلها من الأرض الرئيسية، والمواد الطبيعية التي أزيلت من الموقع تم استعمالها في إعطاء الموقع مظهره الطبيعي.
- **تشكيل التضاريس:** تم استعمال النباتات الطبيعية من المنطقة ذاتها أو المناطق المحيطة، كما أزيلت آلاف النباتات من موقع البناء ووضعت في مستنبت خاص بالمنتجع ليتم إعادة زراعتها لاحقاً، يعمل المستنبت على تزويد المنتجع بالنباتات المحلية لأغراض تشكيل التضاريس.
- **الماء:** يتم معالجة المياه العادمة في محطة التنقية الطبيعية الخاصة بالمنتجع، ونظراً لأن مكونات منتجات المحطة لا تتناسب مع طبيعة التربة، فإنه يتم إطلاق المياه مع القناة سريعة الجريان نحو الممر الرملي الكبير.
- **الطاقة:** يوجد مفتاح على شكل بطاقة يشغل الطاقة في كل غرفة وهذا يضمن أن تغلق الطاقة بالكامل عندما تكون الغرفة شاغرة، أما وحدات التكييف فيتم التحكم بها يدوياً، مما وفر ما يقارب من 500,000 كيلو واط من الطاقة سنوياً، وهو ما يعادل استهلاك 100 منزل لنفس الفترة.

- **النفايات:** جميع النفايات المنتجة في الموقع يتم فصلها وضغطها وتخزينها في الموقع، وإرسالها للأرض الرئيسية لإعادة تدويرها.
- **خلق شراكات ومنافع أوسع :** قام منتجع (كينغ فيشر) بإنشاء لجنة استشارية من المجتمع المحيط وجميع الفئات المستهدفة، لكي يضمن علاقات طيبة متواصلة مع جماعات البيئة والسكان الأصليين والمقيمين الذين تم تمثيلهم في هذه اللجنة.

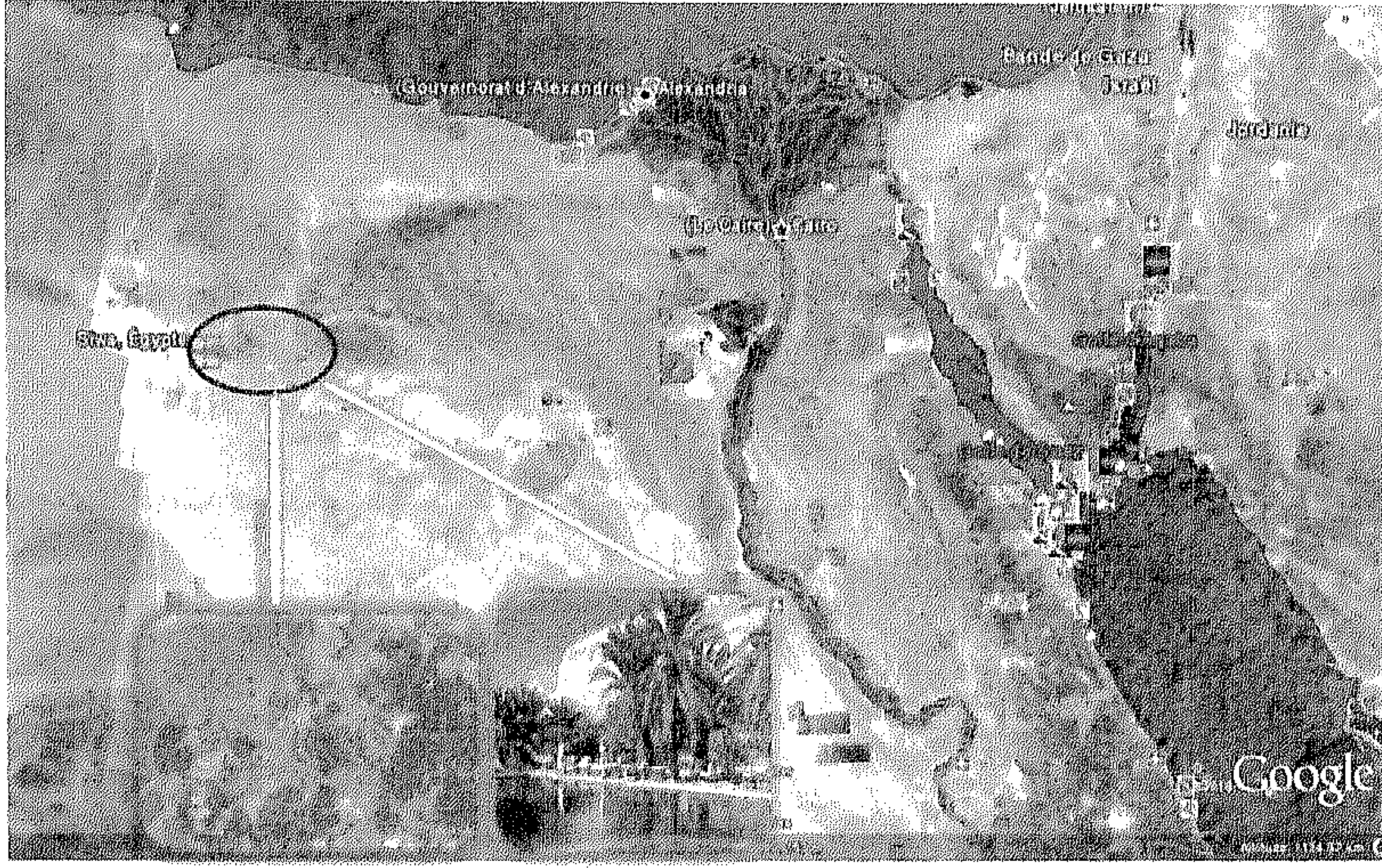
كما شجع المنتجع برامج الأبحاث المتعلقة بالبيئة والسياحة البيئية والأنماط البيئية في جزر فريزر، وقد اشتملت خطة المنتجع البيئية على إقامة العديد من البرامج والمبادرات الثقافية لزيادة الوعي البيئي.

- **الموظفون:** يتوفر برنامج لتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع البيئة وذلك من خلال عرض شرائط الفيديو.
- **التواصل مع الزوار:** تم إعداد برنامج يتكون من أربعة مراحل يتضمن ترويج وتوجيه وتطبيق التعليمات، ضمن نطاق عمل توضيحي مندمج مع برامج الفيديو المتوفرة لاستعمال جميع الزوار. ولهذا الغرض فقد وظف المنتجع 13 دليلاً سياحياً لتطبيق هذا البرنامج.

3-6- تجربة "واحة سيوة" بمصر للسياحة البيئية المستدامة:

1-3-6- موقع المشروع:

تقع واحة سيوة في قلب صحراء مصر الغربية، شمال غرب جمهورية مصر العربية وعلى بعد 30كم جنوب غرب مرسى مطروح، حيث يمتد المنخفض من قرية "أم الصغير" على بعد 120 كم وواحة "جغبوب" في الغرب على بعد 30كم من الحدود المصرية الليبية، وذلك عند خط عرض 25° شمالاً وخط طول 29° شرقًا، وتمثل انخفاضًا يبلغ 77م، ويتراوح عرضه بين 5-15كم، ويبلغ منسوب المنخفض (-18م) تحت سطح البحر (شكل: 44).



شكل (44): موقع مشروع "واحة سيوة" بمصر

يقطن الواحة مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل، وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة وطبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي والتراثي والبيئي للمنطقة. لقد قام القطاع الخاص والمؤسسات الدولية غير الربحية بدعم المشروع من أجل تدريب المهارات والكفاءات المحلية، وتعريف وتثقيف السكان المحليين، للاستفادة من المعطيات المتوفرة، ولكن بشكل لا يؤثر على استدامة الحياة والتراث في المنطقة وبيئتها، وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة.

لقد تم الاستفادة أولاً من الأماكن السكنية التي قام القدماء ببنائها منذ أكثر من 2500 سنة والتي تبنى من الصخور الملحية، وقد خلق المشروع مئات من فرص العمل للسكان المحليين وعمل على تشجيع التجارة الحرفية والتقليدية القديمة، بالإضافة إلى تعريف العالم بحضارة سيوة التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم، كما شجع المشروع الحكومة المصرية ممثلة ببلدية سيوة والعديد من الهيئات الدولية على الانخراط في المشروع.

لقد أثار المشروع اهتمام العديدين لقدرته على خلق فرص العمل وتنمية السكان المحليين والمحافظة على تراثهم واطلاع العالم على هذه المكونات. كما ساهم المشروع في تطوير مهارات الصناعات التقليدية لدى النساء وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وقامت المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة بدعم مشروعات التدوير والاستفادة من المواد العضوية وتحليلها، وكذلك تثقيف السكان بعدم استعمال الأكياس البلاستيكية والاستعاضة عنها بالأكياس الورقية المدورة والتي لا تؤذي الطبيعة أو الإنسان.

ويقدم مشروع فندق "أدرار أملال" كنموذج لأحد مباني "Ecolodge" بسيوة.

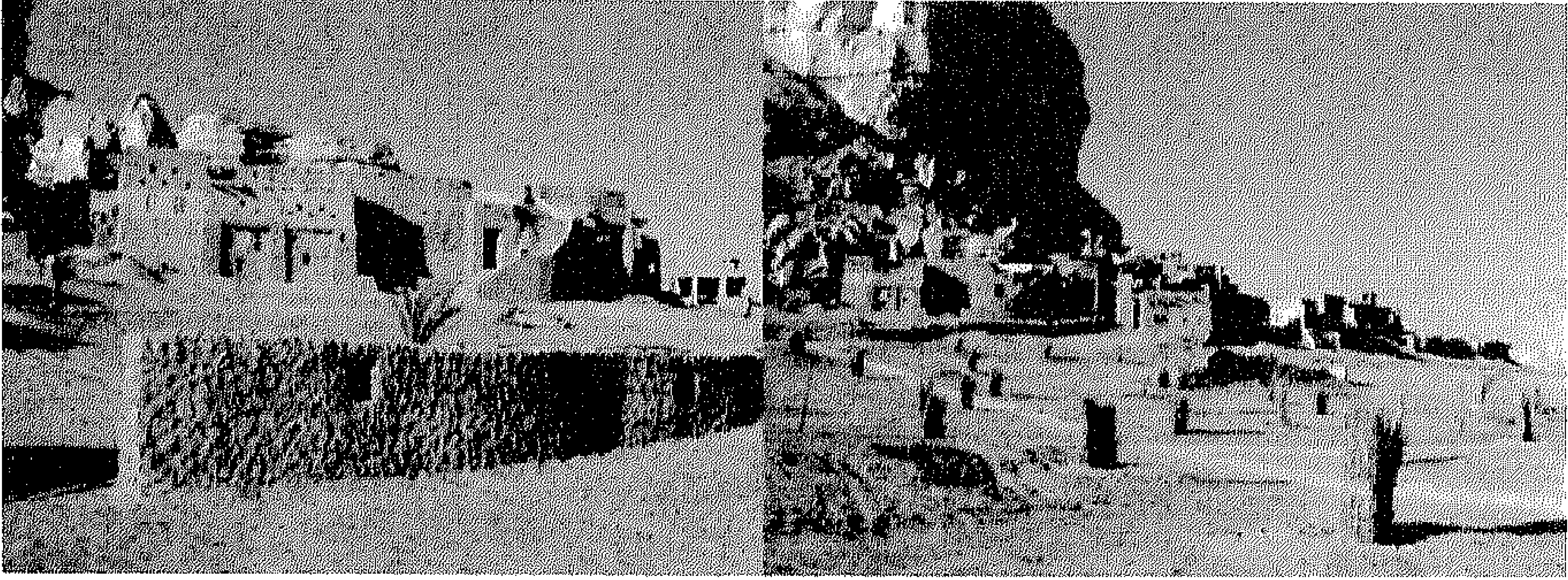
6-3-2- دراسة فندق "أدرار أملال" بواحة سيوة:

يقع فندق أدرار أملال حول (الجبل الأبيض) جبل جعفر بقرية تسمى "المراقي" تبعد عن سيوه بـ 18 كم، أين كانت تقع منازل سيويه قديمة تحيط بالجبل، وقد تم عمل ترميم كامل لتلك المنازل وعمل بعض التعديلات المعمارية، إلى جانب إضافة كافة العناصر المعمارية (الفندقية) التي تتيح استخدام الفندق بأعلى مستوى فندقي (شكل: 45).

وقد تم تقسيم الفندق إلى عدة مناطق حيث تعطي الطابع المميز لسيوة (شكل: 46)، كما يلي:

- مبني لانتظار السيارات بالإضافة إلى عدد من المخازن و(6) غرف للعاملين.
- مبنى الاستقبال ويتكون من بهو الاستقبال ومسطح لغرف الإدارة وصالة متعددة الأغراض.
- مبنى المطعم وملحقاته.
- مبنى البار ويتكون من مجموعة من المسطحات المغطاة والمكشوفة.

- المباني المختلفة المكونة للغرف الفندقية للمشروع، وتتكون من 32 غرفة موزعة على مجموعة من التجمعات وهي قصر المشمش، دار جعفر، السكرية، شالي غادي، مبنى الحمام الصحي.
- مبنى حمام السباحة والحديقة الملحقة به، بالإضافة إلى مبني الحمام الصحي.



شكل (45): منظر عام لفندق "أدرار أملال " بواحة سيوة



شكل (46): المسقط الأفقي للطابق الأرضي لفندق "أدرار أملال " بواحة سيوة

عند التخطيط العمراني والمعماري للفندق تم استخدام الأنماط المدمجة، وذلك لحماية الغرف الفندقية من التعرض للظروف المناخية الخارجية، إلى جانب استخدام الفناء الداخلي وتوجيه الفتحات إليه، مما ساعد على تقليل الإشعاع الشمسي الساقط على الواجهات المطلة على الفناء، بالإضافة إلى استخدام الفناء الداخلي في الأنشطة المختلفة للسائح.

وقد اعتمد في تصميم الغلاف الخارجي للمبنى على الأسس التالية:

- **مواد البناء:** حيث تم استخدام مواد البناء المتاحة والملائمة للبيئة في واحة سيوة، ويعتمد على مادة بناء طينية تسمى بالقرشيف (كتل ملحية)، ويتم ربط هذه الأحجار بنوع من الطفلة، والتي تقوم بدور المونة، وتتميز بمقاومة حرارية عالية، والتقليل من الانتقال الحراري بين الوسط الخارجي والداخلي.
- **الأسقف:** تم استخدام فلق النخل والناتج من هالك حدائق النخيل، ويتم تقطيعه وتجهيزه ومعالجته بالملح لمنع الإصابة بالسوس والذي يؤدي لتلف الأسقف. ويتم تغطيتها بمونة الطفلة، يضاف إليها أوراق شجر الزيتون والتي تعمل كعازل، وفيما يتعلق بالقباب فيتم بنائها بالقرشيف لتقليل من حجم الإشعاع الشمسي الساقط على الأسطح، كما تم زيادة ارتفاعات الفراغات الداخلية، وبالتالي تقليل الإحساس بالحرارة داخل الفراغ.
- **الفتحات:** أخذت الفتحات الاتجاه الشمالي (البحري)، ويقابلها فتحات في الاتجاه الجنوبي من أجل تحقيق التهوية المستمرة (شكل: 47).



شكل (47): تباين حجم الفتحات بفندق "أدرار أملال " بواحة سيوة

6-3-3- مؤشرات الاستدامة بالمشروع:

يعتبر مشروع سيوة من أفضل المشاريع الاقتصادية المستدامة التي تعود بمنافع اقتصادية ويغطي كامل نفقاته ويحقق أرباحاً مجزية. لقد استفاد السكان المحليين من فرص العمل المتاحة، كما حافظ المشروع على الإرث الطبيعي والثقافي للمجتمع كما بدأ السكان يعتمدون على أنفسهم في توفير وتصنيع احتياجاتهم بدلاً من استيراد الكثير من المواد من خارج المنطقة مثل وادي النيل، كما استقطب المشروع افتتاح أول بنك في الواحة هو بنك القاهرة والذي بدوره قدم خدمات جليلة للسكان.

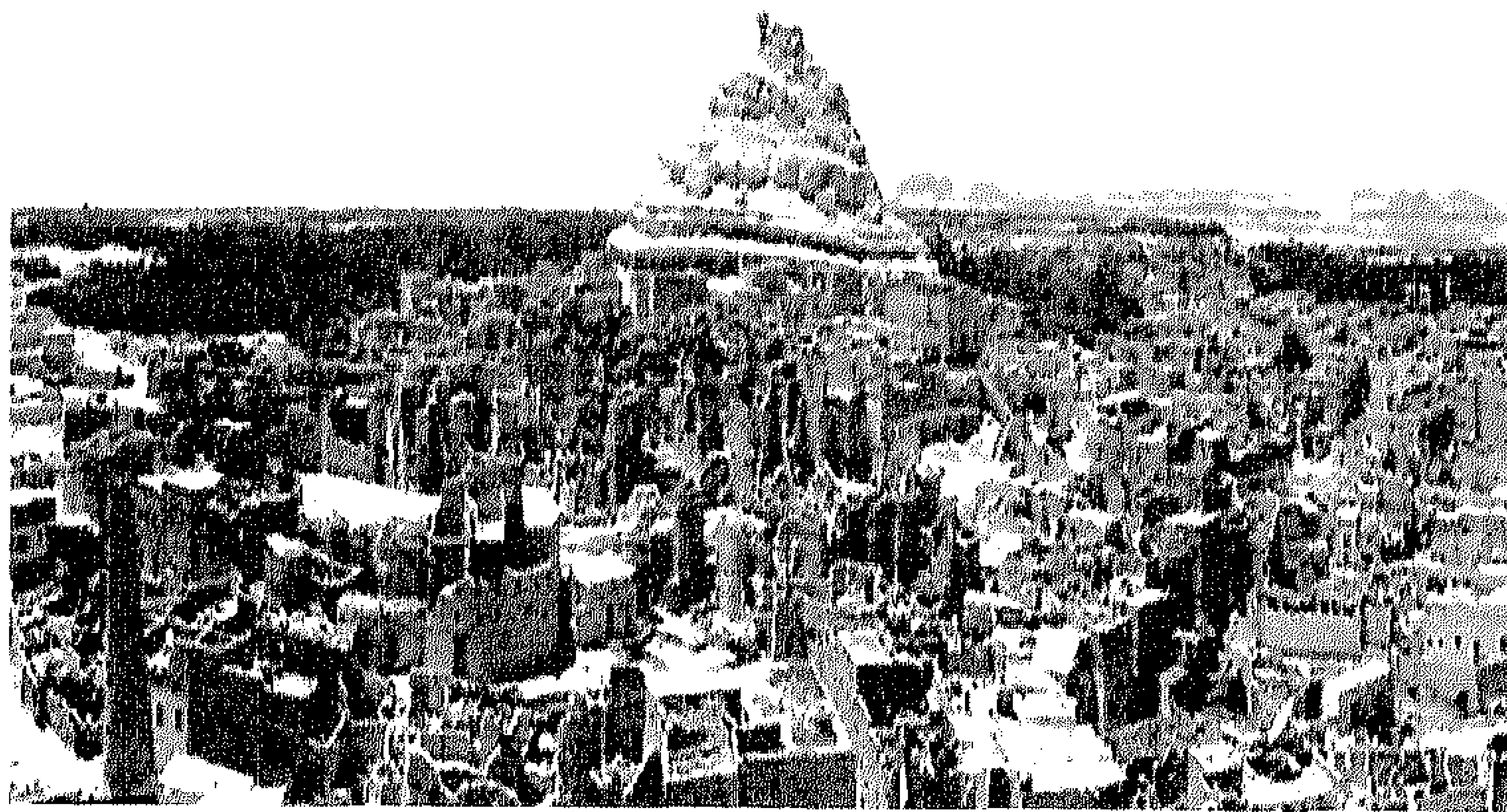
لقد ساهم المشروع أيضاً بتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية بين السكان المحليين، وقد وجدت بعض الصناعات طريقها إلى الأسواق الأوربية مثل إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا. كما ساهم أيضاً في تنقية المياه العادمة والصرف بطريقة عضوية لا يحتاج فيها إلى أية مواد كيميائية، وذلك من أجل المحافظة على البيئة.

لقد نفذ هذا المشروع بشكل يحافظ على عادات وتقاليد وممارسات السكان المحليين، وبالتالي فإن الأثر السلبي الاجتماعي الذي حققه المشروع كان ضئيلاً للغاية، مما شجع الحكومة على تطبيق نموذج سيوة على العديد من المناطق السياحية تحاشياً لأي تأثيرات اجتماعية سلبية.

6-3-4- نتائج المشروع:

لم تظهر حتى اليوم تأثيرات سلبية للمشروع، بل وفر المشروع أكثر من 200 فرصة عمل دائمة ومباشرة في المشروع للسكان المحليين، ونحو 400 فرصة عمل غير مباشرة كالعمل في الصناعات الحرفية والأثاث والنقل، كما ساهم أيضاً في إعادة الاهتمام بالتراث المعماري القديم إذ تم إنشاء أكثر من 50 مسكناً قام السكان المحليين ببنائها مستخدمين الأدوات والمواد الأولية المحلية، كما حافظ المشروع على عادات ومعتقدات حضارة أهل سيوة وتعريفها للعالم الخارجي، وقد طلبت محافظة مرسى مطروح من جميع سكان سيوة بإنشاء مبانيهم بطريقة معمارية تقليدية، حتى أنها قامت بدعم مشروعات البناء الجديدة وصيانة الأبنية القديمة من خلال قروض ميسرة للسكان، ويشارك السكان المحليين كذلك في إدارة وتنفيذ المشروعات السياحية المحلية.

لقد كان مشروع واحة سيوة السياحي نموذجاً هاماً للسياحة المستدامة، الذي أخذ على عاتقه تطوير الإمكانات والمصادر المحلية التي كانت غير مستغلة، ووفر الحياة الكريمة للسكان المحليين بدون أن تتأثر البيئة المحلية أو حتى البيئة الاجتماعية (شكل: 48).



شكل (48): منظر عام لِ "واحة سيوة" بمصر

4-6- تجربة "محمية أرز الشوف" بلبنان لتنمية المجتمع المحلي:

تمتد محمية "أرز الشوف" الطبيعية من ظهر البيدر شمالاً حتى جبل نيحا قرب جزين جنوبًا، وتطل المنحدرات الشرقية للمحمية التي تغطيها أشجار السنديان، على مناظر جميلة لسهل البقاع، غير أن أكثر ما يجذب الزوار غابات الأرز الواقعة في أعلى المنحدرات الغربية في سلسلة جبال لبنان، وفوق بلدة الباروك يرى الزائر بوضوح صفوف المصاطب أين زرعت أشجار الأرز في الستينات في سياق جهود إعادة التشجير، وبعد منع الرعي الجائر وقيام الإنسان بالحفاظ على الغابات، تعيش غابة الأرز عملية تجدد طبيعية، حيث شكلت أشجار الأرز نحو 5% من مساحة المحمية.

ونتيجة لزيادة درجة الأمان في المحمية، فقد أصبحت موقعًا ممتازًا للحفاظ على الثدييات الضخمة كالذئاب والضباع والغزلان الجبلية ووعل الجبل، وقد قامت المحمية بإنشاء بحيرة جبلية كي تشرب منها الحيوانات.

وتعد المحمية اليوم موقعًا مهما للطيور المهاجرة، لأنها تقع على المسار القاري مما يشكل موقعًا رائعًا لمحبي مراقبة الطيور، كما تتوفر في المحمية مجموعة وفيرة من الأزهار والنباتات الطبيعية والفطرية، كما تضم بعض المواقع الأثرية مثل حصن نيحا.

وتعتبر المحمية اليوم موقعًا سياحيًا مهمًا يؤمه العديد من السياح والزوار الذين يتشوقون للإطلاع على معالم المنطقة النادرة، ويوجد في المنطقة مركز استقبال يقوم باستقبال المجموعات السياحية وإرشادها بمصاحبة مرشدين سياحيين بيئيين، كما يوجد مركز للمعلومات السياحية يقع في بلدة الباروك يعطي الزوار المعلومات المتنوعة عن المحمية، ويتوفر في المركز ركنًا لشراء الأطعمة العضوية، كما يستطيع المركز أن يقدم وجبات غذائية بعدها ويقدمها سكان المنطقة المحليين، مما يعزز درجة التفاعل بين سكان المنطقة والزوار، كما يوفر المركز معلومات عن الأنشطة التي يمكن القيام بها مثل المشي

وركوب الدراجات والتجوال في حافلات صغيرة بإشراف مرشدين مختصين، وتتوفر على مقربة من غابات الأرز مجموعة كبيرة من المحلات التجارية المتخصصة بالصناعات التقليدية والحرفية خاصة الخشبية منها، ولكن خوفًا من أن تتأثر الغابات بهذه الصناعات، فهناك تعليمات صارمة حيال قطع الأشجار[1].

إن تجربة محمية "أرز الشوف" هو مثال طيب للسياحة المستدامة الهادفة التي تحرص على الإرث الطبيعي والتاريخي والحيوي والبيئي، مع إعطاء السكان المحليين فرصة الاستفادة من مآثر السياح الذين يفدون إلى المنطقة سواء من حيث مرافقة الأفواج السياحية كمرشدين، أو العمل في مركز بيع الأطعمة العضوية المنتجة من المنطقة، أو من خلال تقديم الطعام أو من خلال بيع الصناعات التقليدية للزوار والسياح.

6-5- تجربة "حماية آثار قبيلة المايان" في منطقة تكاكس بالمكسيك:

إن اسم "تكاكس" الواقعة في شبه جزيرة يوكاتان في المكسيك يشير إلى مقاطعة تتألف من 65 قرية صغيرة بها مدينة مركزية بعدد سكان يصل إلى 35.000 نسمة، وفي أثناء ما كانت المنطقة تعيد بناء ذاتها بعد أن دمرها الإعصار الذي سمي بإعصار "جلبرت" سنة 1988، تم إكتشاف مدينة قديمة لقبيلة تدعى "المايان" يزيد عمرها عن 2000 سنة، تقع على امتداد إحدى طرق التجارة بين منطقة جواتامالا وخليج المكسيك، وأظهرت إكشافات لاحقة أكثر من 100 كهف، وبينت كيف قام المايان القدماء بصنع أدوات من الرواسب الكلسية وقطع الحجارة لبناء أهراماتهم.

والسؤال: كيف يمكن لاكتشاف مثل هذا أن يحصل على الحماية من الاستغلال غير المناسب، ويقوم بتعزيز مجتمع مسلوب اقتصاديًا وثقافيًا؟

---

(1) محمد حسين بازرعة، شوقي محمد حسين، التمثيل السياحي الخارجي، دليل عمل، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص. 98.

ويعتقد خافيير كما رامجيا "Javier Camara Majia" وهو مهندس تنمية ريفية من مدينة تكاكس أن خطة تنمية الريف يمكن أن يصممها وينفذها أفراد المجتمع، فنظمت مجموعتان، وهما: الأولى وتدعى " PRODETEK, S.A de C.V." ، والثانية فتدعي "PRODETEK, A.C" ، وتعتبر الأولى مؤسسة ربحية تضم 18 مستثمرًا وجميعهم أعضاء غرفة التجارة، أما الثانية فهي مؤسسة ربحية تمثل عينة مختارة من الأفراد ذوي الفكر المتطور، وقد قامت المجموعتان بتنظيم حملة علمية تقوم بدراسة المغارات والكهوف لتقييم الأهمية التاريخية والطبيعية لها عن طريق المساعدة من المرشدين القوميين والعالميين، إضافة إلى حصولهم على الخدمات المساندة من السلطات المحلية وسلطات الولاية والسلطات الاتحادية، ونتيجة ذلك تشكلت مجموعة من المشاريع كجزء من خطة أولية لتنمية الريف، وتتضمن ما يلي:

- تخطيط المناطق الأثرية.
- تثقيف بيئي للسكان المحليين حول أهمية الحماية والحفاظ على منطقة قبيلة المايان التاريخية والموارد الطبيعية.
- مشاريع رئيسية عديدة أخرى تنسقها اللجنة المركزية وتنفذها مجموعة من السكان لتفي بحاجات تنمية المجتمع، مثل توفير مصادر مائية محسنة وتحقيق تنوّع زراعي.

وفي الوقت الحاضر يمول المستثمرون من المجموعة الأولى " PRODETEK, S.A de C.V" تكاليف المشروع ويهدفون إلى إنشاء فندق صغير للسياح البيئيين باستخدام مواد وأشكال طبيعية، أما حماية الكهوف والخرائب فهي غير مؤمنة بشكل كامل بعد[1].

---

(1) هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص. 50.

6-6- تجربة "البيئات المتعددة" في منطقة البحيرات ببريطانيا :

تقع منطقة البحيرات إلى الشمال الغربي من بريطانيا ضمن مقاطعة كمبريا، وتغطي مساحة تقارب 2280 كم^2، وتعتبر المنتزه الوطني الأكبر في بريطانيا، وهي مشهورة بالتجاور الفريد من نوعه لبحيراتها ووديانها وجبالها، وهي نتاج 500 مليون سنة من النشاط الجيومورفولوجي والجليدي المعقد، كما يوجد داخل حدود هذا المنتزه أعلى جبال بريطانيا وهي جبال "سكا فيل بايك" (977 م)، وأطول "ويندريمير" (20 كم طولا)، وأعمق المسطحات المائية "واستواتر"(بعمق 70م) فيها. لكن رغم أن هذه المنطقة تدين بشدة بروعتها وفرادة مناظرها الطبيعية إلى القوى والعمليات الطبيعية، خاصة أثناء العصر الجليدي الأخير، إلا أن النشاط البشري الممتد إلى قرون قد رعاها وساهم في تشكيلها أيضا. وتجتمع القمم العالية الموحشة نسبيا والبحيرات الجليدية التي تحتل معظم مساحة الوديان مع الغابات شبه الطبيعية والحقول المنحدرة الجوانب التي تقسمها جدران حجرية جافة والأراضي الزراعية المزروعة بكثافة في الوديان، في حين أن بعض البحيرات هي من صنع الإنسان حقيقة، فهناك 17 خزان مائي في منطقة البحيرات، أضف إلى ذلك أن أنماط الاستيطان والتراث المشيد يعكس التقليد الاقتصادي والاجتماعي والزراعي للمنطقة، وحاليا فإن حوالي 55% من مساحة هذا المتنزه الوطني مسجلة كأرض زراعية، لذلك فإن منطقة البحيرات المحاصرة هي مشهد طبيعي حي و فاعل، وتبعًا لآخر الإحصائيات فيبلغ إجمالي عدد السكان المقيمين ضمنها 41.650 نسمة ممثلين نسبة 8,5% من عدد سكان مقاطعة كمبريا ككل، ويعيش 37% تقريبا من سكانها في المراكز الحضرية الرئيسية، التي تضم "المصائد" السياحية الرئيسية، وهي: كوينديرمير/باونيس وامبليسايد وكيسويك، حيث تمثل هذه المدن نصيبًا هامًا من المرافق السياحية ووسائل الراحة وعوامل الجذب للمنطقة، ويتركز عليها النشاط السياحي بصورة أساسية، ولعله ليس من المستغرب أن

حوالي 43% من إجمالي فرص العمل في هذا المنتزه الوطني ترتبط بالسياحة، وتضم المصادر الهامة الأخرى للعمالة: التصنيع (9,3٪ من إجمالي فرص العمل)، والزراعة والحراجة (7,6٪)، والتعليم (8,09٪). وفي سنة 2004 بلغ إجمالي الإنفاق السياحي في المنتزه الوطني 602 مليون جنيه إسترليني، أما التقديرات حول مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمنتزه (GDP) فهي غير متوفرة رغم أنها وعلى سبيل المقارنة، نجد أن الممتلكات الزراعية ضمن المنتزه قد ولدت مدخولا إجماليا بمقدار 59 مليون إسترليني في سنة 2002، أي ما يقارب عشر قيمة السياحة تلك السنة، كما أنه من المهم أن نلاحظ أن المسكن الثاني أو المخصص لقضاء العطلة قد سجل خمس نسبة الإسكان في تلك المنطقة.

فرغم توافر الأدلة على وجود الحراثة والنشاط الزراعي الآخر في تلك المنطقة، غير أن بيئتها تميل بشدة لأن تكون بيئة سياحية، وبتعبير آخر يمكن القول أن تنمية السياحة، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر، هي من كان لها أثر كبير على بيئة منطقة البحيرات وبنائها التراثي، ففي سنة 1769 قام الشاعر "ثوماس جراي" برحلة قصيرة استمرت 10 أيام إلى تلك المنطقة، حيث يعتبر أنه أول "سائح" حقيقي للمنطقة. وكان الغرض من روايته التي سردها عن تلك المنطقة هو إلهام الكتاب والفنانين على سواء لزيارة المنطقة، حيث اشتملت قائمة الزوار على جي.أم.أو.تورنر وجون كونستابل وثوماس كاينيسبورو، الذين قاموا بتصوير رفعة جمال الجبال والبحيرات في لوحاتهم، لكن من فعلوا الكثير لخلق صورة خالدة لمنطقة البحيرات بوصفها "المكان-الأسطورة" كانوا الشعراء الرومنسيين، وخصوصا "ويليام" و "وردسوورث"، مقدمين صورة أدبية متخيلة لطبيعتها لا تزال تشكل عاملا جذابا للسياح حتى يومنا هذا.

ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة البحيرات ولا تزال بالنسبة لكثير من الزوار بيئة أدبية سواء كانت تلك التي وصفها وردسوورث وآرثر رانسوم (سوالوز أند أمازونز) أو بياتريس بوتر.

بينما المنحدرات القاسية لمنطقة البحيرة هواة المشي والمتسلقين الأوائل أيضا، فقد تم تسجيل عمليات التسلق التي جرت في الكثير من القمم العالية لأول مرة خلال تسعينات القرن الثامن عشر، رغم أن المشي عبر المنحدرات وتسلق الصخور لم يصبح أمرًا أكثر شيوعًا، إلا بعد مضي قرن من الزمن على ذلك، حيث تم ترسيخ منطقة البحيرات كذلك كبيئة للنشاط الرياضي، وفي أوائل القرن 19 فتحت النُزل أبوابها للسياح في الأودية التي يصعب الوصول إليها، في حين كان يجري التعجيل بتطوير المراكز السياحية الثلاثة الرئيسية، لكن السياحة في هذا الوقت كانت محدودة نسبيا، وقد كان لوصول السكك الحديدية إلى المنطقة أواسط العقد الأول من القرن 19 أكبر الآثار عليها، حيث أتاحت الفرص للسياح لزيارة المنطقة بالآلاف بدلاً من المئات، مبدلة في هيئة البيئة المشيدة والمرسخة الأسس لقيام الصناعة السياحية المعاصرة، إضافة إلى أنه وعلى الرغم من أن السكك الحديدية قد فتحت أبواب المنطقة في وجه متنزهي اليوم الواحد القادمين إليها من المدن الصناعية الشمالية ، ففي اثنين ويت (اثنين عيد الخمسين) سنة 1883، قام أكثر من 10000 متنزه بزيارة "ويندرمير" ليوم واحد، إلا أن توسع السوق السياحي لمنطقة البحيرات أصبح يعتمد و بصورة متزايدة على المجموعات المتنامية من زوار الطبقة المتوسطة الذين كانوا يأتون لقضاء عطلتهم بالدرجة الأولى، ومشاهدة المناظر الطبيعية بالدرجة الثانية، ولم يكونوا من محبي العزلة الرومانسية في الجبال على الإطلاق.

وبتعبير آخر لقد تم تطوير منطقة البحيرات كذلك كبيئة "مفتوحة"، وحقيقة فقد نمت السياحة إلى تلك المنطقة بسرعة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حيث شكل تعاظم حركة التنقلات العوامل الأساسية لذلك مدعومة بالتزايد السريع في تملك السيارات جنبًا إلى جنب مع التزايدات في أوقات الفراغ والدخل المتاح وتنامي شعبية الاستجمام في الهواء الطلق.

وفي أوائل ستينات القرن العشرين، لم يقتصر الأمر على وصول السياحة الجماهيرية إلى تلك المنطقة، بل تصبح السياحة يوما بعد يوم الصناعة المهيمنة في المنطقة... فقد أصبح السياح اليوم يمتلكون المكان، وإن لم نكن حذرين، ستتحول المنطقة بأكملها إلى مخيم كبير للعطلات وذلك بحسب أحد المعلقين في ذلك الوقت.

ويبيّن التاريخ الحديث أن هذا القلق لم يكن في محله رغم بقاء السياحة نشاطًا بارزًا في تلك المنطقة، فتشير التقديرات إلى أن ما بين 15 و20 مليون من أيام الزوار يتم قضاؤها الآن في منطقة البحيرات سنويا، والغالبية العظمى من الزوار يقومون برحلة ليوم واحد، مع نسبة لا تتجاوز 16٪ من السياح الذين يقيمون لليلة واحدة على الأقل، رغم أنهم يسهمون بنسبة 42% من أيام الزوار و65٪ من العوائد السياحية، وأكثر من 80٪ من مجمل الزوار يفدون بالسيارات ويستخدمونها كذلك للسفر في أرجاء المنتزه.

وفي الواقع فقد ظهر المسح الأخير للسلوك السياحي في المنطقة أنه رغم أن الجمال الطبيعي يشكل عامل الجذب الأساسي فيها، إلا أن غالبية الزوار يساهمون في أنشطة سلبية، مثل "زيارة المدن والتسوق، وزيارة المطاعم والحانات والتجول بالسيارات"، ومن هنا، فإن النشاط السياحي يتمركز بالدرجة الأولى في المصائد الأساسية المشار إليها سابقا، أما أولئك الأكثر نشاطا فيقومون بنزهات قصيرة مشيا على الأقدام أو يزورون المعالم السياحية ذات "المغازي" الأدبية، مثل كوخ الحمام العائد لووردسورث أو منزل بياتريكس بوتر في توب هيل، كون أن لها شعبية خاصة، كما أن أقل من 10٪ من الزوار يقومون بالمغامرة على المنحدرات. وعليه ورغم المعالم الطبيعية للمنطقة وما توفره من فرص لأنشطة الاستجمام في الهواء الطلق، فإن ذلك لا يشكل الاهتمام الرئيسي للزائر"النموذجي" لمنطقة البحيرات.

ويمكن مقارنة البيئات السياحية المختلفة لمنطقة البحيرات (البيئة الأدبية-الثقافية، والبيئة الرياضية المتعلقة بالأنشطة، والبيئة المفتوحة مع البيئات المتنوعة لأصحاب المصالح والتي تشكل بيئة "المنتزه الوطني" البيئة الأساس بينها). فقد تم تخصيص منطقة البحيرات كمنتزه وطني سنة 1951، حيث كانت الغاية القانونية من ذلك هو حماية وتحسين الجمال الطبيعي في المنطقة وتعزيز تمتع العامة بهذا الجمال، لكن ومنذ عملية التخصيص تلك، تزايد النزاع بين هاتين الغايتين، ونتيجة لذلك، أعادت النشرات والتشريعات الحكومية اللاحقة تعريف المقاصد من المتنزهات الوطنية، معطية الأولوية للحماية على حساب السياحة والاستجمام. وتجري ترجمة هذا على أرض الواقع عبر التطبيق الصارم لقوانين التخطيط وتمرير اللوائح الداخلية عند الضرورة، وذلك للإبقاء على البيئة "طبيعية" (رغم تبدلها إلى حد كبير نتيجة النشاط البشري)، و ضمان التمتع الفعلي للعامة بها. و قد أدى هذا عمليا إلى تحول المنتزه الطبيعي إلى متحف حي تقريبا، حيث تمت المحافظة على البيئة عند نقطة تاريخية محددة، ويمكن القول أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن احتياجات المقيمين والسياح المعاصرين، ومن المهم أن نلاحظ بأن منطقة البحيرات، شأنها شأن المنتزهات الوطنية الأخرى في بريطانيا وويلز، وغير معترف بها رسميا على هذا النحو في اللائحة الرسمية العالمية للمنتزهات الوطنية المصنفة من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، مما يدعو للتساؤل حول مدى ملائمة عملية تخصيصها وموائمة مع المعايير التي تم من خلالها تقييد التنمية فيها.

لكن هناك العديد من القطاعات التجارية والعامة والتطوعية الأخرى ذات الشأن التي تلعب دورًا كذلك في إدارة شؤون تلك المنطقة وتسعى أيضا إلى فرض قيمها عليها، وهي تتضمن:

❖- القطاع السياحي المحلي: والمتمثل في المتاجر، والمطاعم، والفنادق، والاستراحات، ووسائل المواصلات المحلية ومشغلي الرحلات، ومراكز

الأنشطة والمرافق والمعالم السياحية الأخرى، كلها تسعى إلى استغلال البيئة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف الكسب التجاري.

❖- السلطة السياحية الإقليمية (المجلس السياحي في كمبريا) الذي تموله وكالة التنمية الإقليمية، وهي الوكالة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي والمسئولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ترى في بيئة منطقة البحيرات مكانا للتسويق السياحي، وكذلك الصندوق الوطني (المنظمة الحفظية الأكبر في أوروبا) التي تمتلك 25٪ من مساحة المتنزه والتي تسعى للحفاظ على البيئة المادية والثقافية لمنطقة البحيرات لصالح المجتمعات المحلية و الزوار في آن معا.

❖- السلطات المحلية : هيئات الحكومة المحلية مع المسؤوليات التي تتولاها ضمن المتنزه الوطني.

❖- الصناعات الزراعية والحراجية: يسعى مزارعو التلال للحفاظ على نمط الحياة الثقافي- الاجتماعي المبني على الزراعة اعتمادًا على الإعلانات المالية الحكومية لحماية المشهد الطبيعي للمنطقة.

❖- أنصار منطقة البحيرات: وهي هيئة خيرية تسعى لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

وعليه، هناك تنوّع في التصورات حول بيئة منطقة البحيرات والكيفية التي يجب حمايتها أو استغلالها بها، من خلال الدور المركزي الذي تلعبه السلطة المسئولة عن المتنزه الوطني، تم الوصول تقريبا إلى إجماع فيها بين هذه التصورات، مع أنه من غير المؤكد إلى أي مدى ستلبي البيئة الناجمة عن ذلك احتياجات السياح أو فعليا، أولئك الذين يعيشون ويعملون ضمن حدود المتنزه[1].

---

(1) Richard Sharpley، التنمية السياحية و البيئة ما بعد الاستدامة، ترجمة محمد طالب السيد سليمان وطلال نواف عامر، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص. 225- 231.

خلاصة

إن تطبيق مفهوم السياحة البيئية يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير، كما أن تحقيق هدف السياحة البيئية يحتاج إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

ولعل التجارب الدولية في الأردن وأستراليا ومصر قد أوضحت أهمية السياحية البيئية في التنمية المحلية وإشراك المجتمع المحلية من أجل النهوض بمختلف مقومات هذه السياحة من ثقافة وعادات وتقاليد وصناعات تقليدية...، والتي يمكن أن تكون قدوة حسنة يمكن للدول السائرة في هذا الاتجاه بالأخذ بها ضمن إستراتيجيتها التنموية من خلال إعداد الخطط والبرامج السياحية لتأمين احتياجاتها التدريبية والاستثمارية محددة فيها التوجهات الحديثة للسياحة المستدامة وآفاق تطويرها.

8
الفصل الثامن



السياحة في الجزائر:
الإمكانات، والأنواع والإستراتيجيات.

السياحة البيئية المستدامة
بين النظرية والتطبيق

الفصل الثامن

السياحة في الجزائر:

الإمكانات، والأنواع والإستراتيجيات.

مقدمة:

لكل دولة خصائصها ومميزاتها، سواء تعلق الأمر بالخصائص الطبيعية كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس، أو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وآثار وحضارات التي تزيد من جمال الدولة أو تدهورها.

والجزائر بفضل موقعها الجغرافي المميز ومساحتها الشاسعة، تتفرد بمقومات طبيعية وحضرية جد متميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانات وتطويرها والنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

تعتبر الجزائر بلد التناقضات في المجال السياحي، فهي تتمتع بإمكانات سياحية جد معتبرة لكن الجزء الأكبر منها إن لم نقل كلها تبقى غير مستغلة، فالجزائر تقع في شمال القارة الإفريقية حيث تتربع على مساحة قدرها 2.381.741 كلم²، وهي بذلك أكبر دولة إفريقية وعربية مساحة.

تطل الجزائر شمالا على البحر المتوسط بشريط ساحلي يتعدى طوله 1200 كلم، كما تتمتع بالعديد من الكمائن السياحية، بالإضافة إلى مناخها المعتدل عامة مما يساعد على القيام بالسياحة طوال السنة.

ويعتبر هذا التنوّع جزءً من المشهد الجزائري، فإذا كان الصيف هو موسم السياحة لشاطئية والاستجمام بالبحر، فإن الخريف والشتاء يسمحان باكتشاف روعة الصحراء والجبال المغطاة بالثلوج في منطقة القبائل والأوراس، خاصة أن

سكان هذه المناطق معروفون بحسن ضيافتهم والالتزام بتقاليد أبائهم وأجدادهم، وهو ما يسمح لنا باكتشاف ثقافة الدولة وعاداتها وتقاليدها.

كما تتمتع الجزائر بثروة غابية وغطاء نباتي متميز خاصة بالمحميات الطبيعية والحضائر الوطنية، ما يسمح بالتمتع باخضرارها واكتشاف ثروتها الحيوانية.

ناهيك عن الشريط الساحلي، تتمتع الجزائر بالمناطق السياحية ذات البعد التاريخي كوادي الميزاب ومدينة واد سوف، بالإضافة إلى جبال الهقار والطاسيلي و آثارهما التي تعود لفترة ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى العديد من الآثار الرومانية والبيزنطية...

كل هذا التنوع جعل السلطات الجزائرية تخصص مناطق للتوسع السياحي وفقا للمرسوم رقم 88-232 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1988 والذي خصص لهذه المناطق 174 منطقة للتوسع السياحي (ZET) موزعة على التراب الجزائري كما يلي:

- 140 منطقة توسع سياحي تقع في 14 ولاية ساحلية.
- 13 منطقة توسع سياحي تقع في الولايات الداخلية
- 20 منطقة توسع سياحي تقع في 08 ولايات جنوبية.

كما تتمتع بالينابيع الساخنة والتي يبلغ عددها202 منبع، والتي تم تحديدها لخصائصها الفيزيائية والكيميائية، وهذه الينابيع تتوزع كما يلي:

- 136 منبع حراري معدني ذو أهمية محلية.
- 52 منبع ذو أهمية إقليمية حرارية معدنية.
- 14 منبع ذو أهمية وطنية.

1- أنواع السياحة في الجزائر:

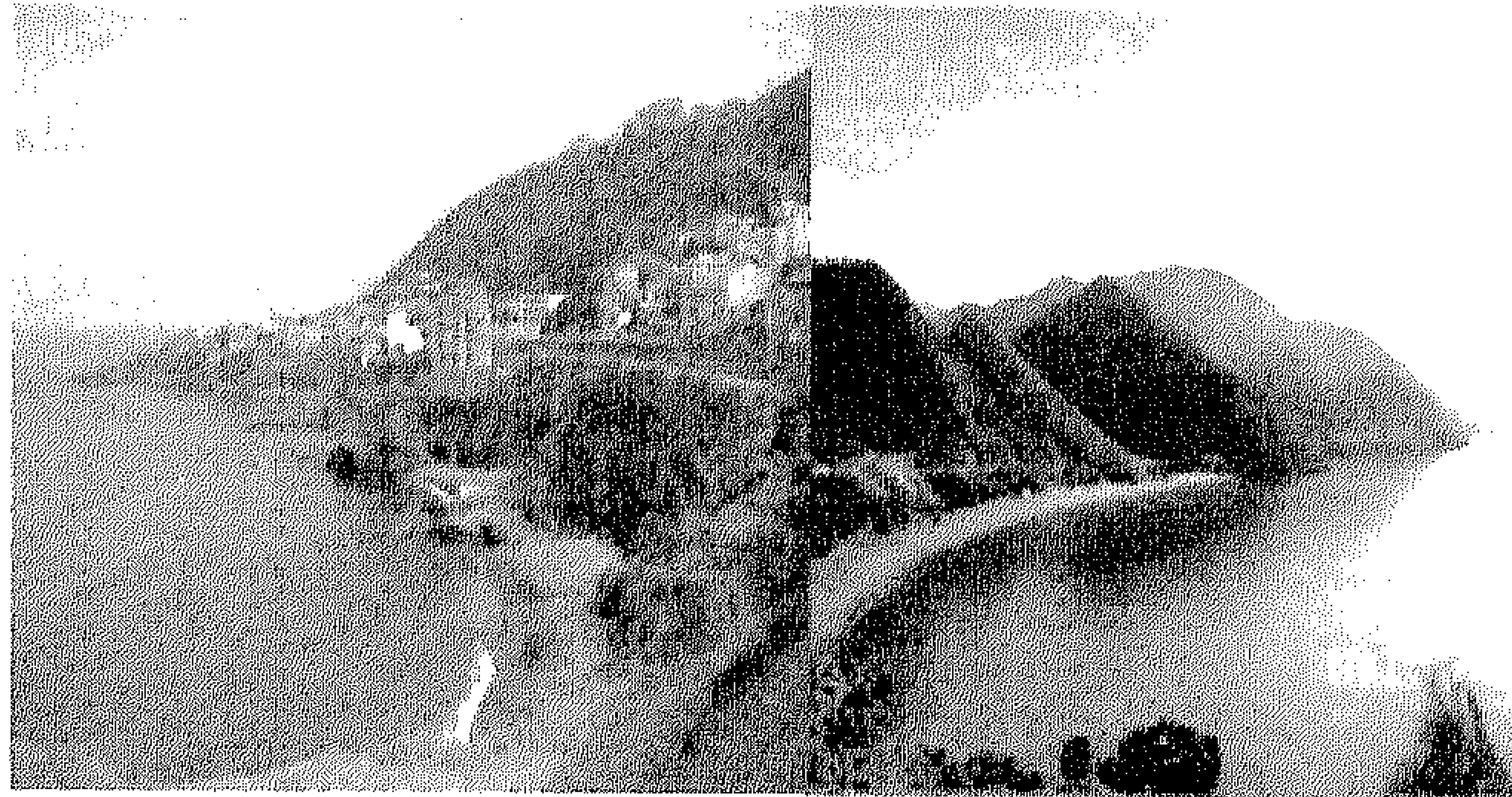
تعتبر الجزائر بلد يزخر بالإمكانات الطبيعية، فهي تجمع بين البحر والجبال والصحراء، بالإضافة إلى العديد من المقومات التي تجعلها بلدا للتنوع السياحي بامتياز، وهو ما جعلها تتوفر على الأنواع السياحية التالية:

1-1- السياحة الشاطئية:

تزخر الجزائر بشريط ساحلي هام، يطل على البحر المتوسط، و يمتد على أكثر من 1200 كلم، يتميز بتنوع شواطئه فنجد الشواطئ الرملية والصخرية، بالإضافة إلى مناطق ساحلية قرب الغابات، منها مناطق غابية تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي وبحري محمي، تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هامة و متنوعة.

كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجانية و بحيرات رطبة و محمية خاصة بمدينة القالة، بالإضافة إلى حظيرة قورايا (بجاية) التي تتوفر على مناظر رائعة و خلابة، وحظيرة تازة (جيجل) التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال متنوعة و نادرة (شكل: 49).

إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون والجزيرة الكبيرة بالعوانة (جيجل) التي تعد مواقع بحرية هامة.



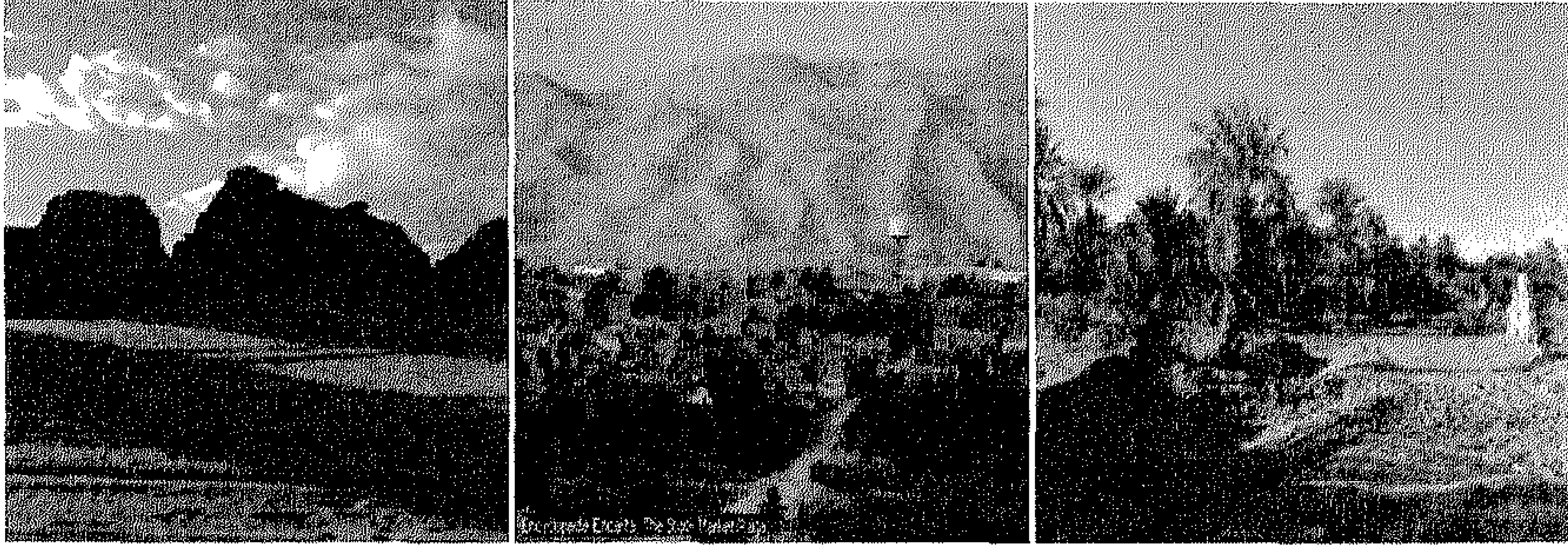
شواطئ القالة　　　　شواطئ وهران

شكل (49): السياحة الشاطئية بالجزائر

1-2- السياحة الصحراوية:

تمثل الصحراء أكثر من 80% من مساحة الجزائر، حيث تصل مساحة المناطق الصحراوية إلى حوالي2 مليون كلم^2، موزعة على خمس مناطق كبرى في الجنوب هي: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب (شكل: 50).

وتزخر الصحراء الجزائرية بالمواقع والمناظر الرائعة للاكتشاف، لذا أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة، وتميزت هذه السنوات الأخيرة بتزايد المجموع العام للسياح المتجهين نحو الجنوب للاستمتاع بالسياحة الصحراوية التي تتمتع بها الجزائر.



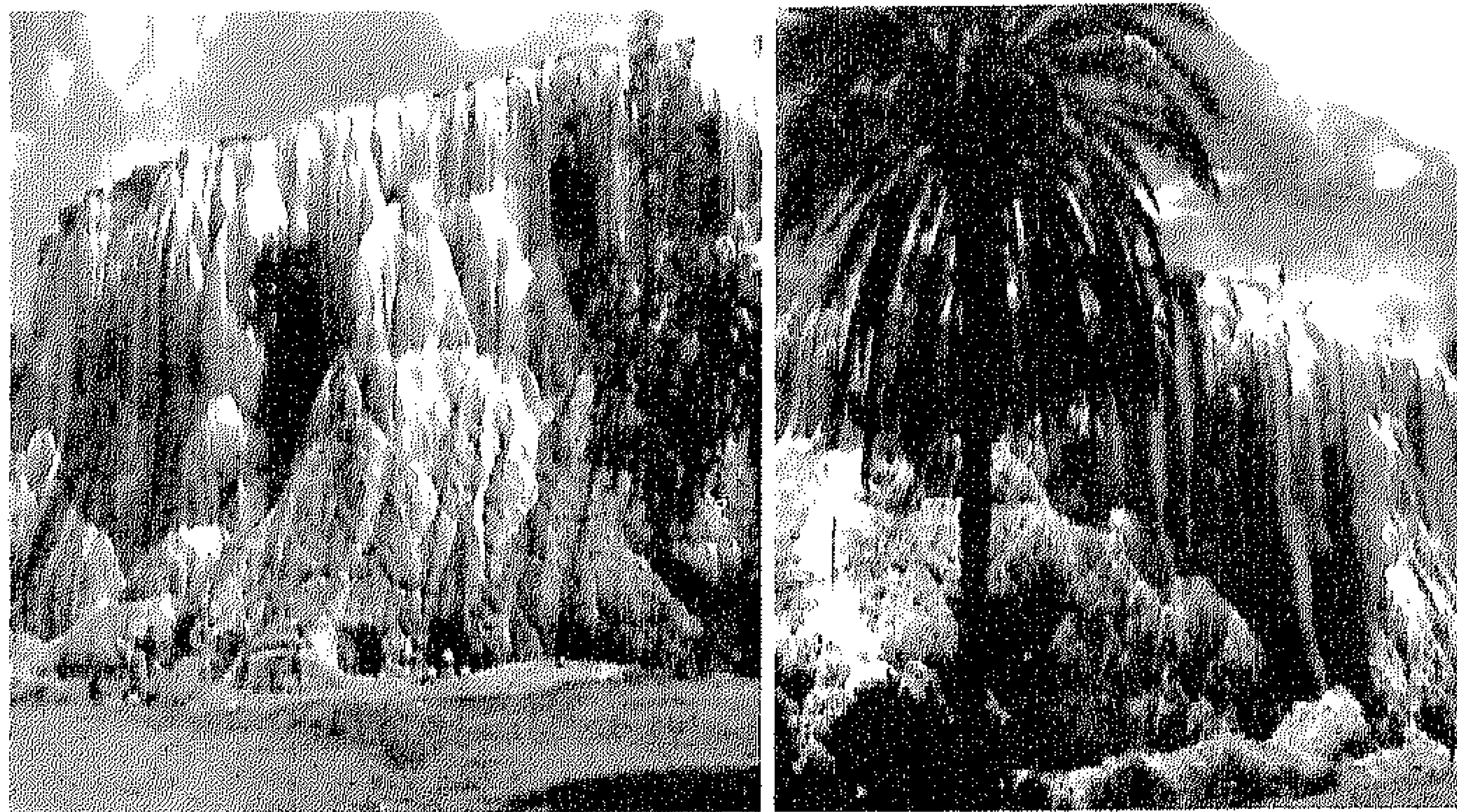
واحة بسكرة واحة بشار جبال الهوقار

شكل (50): السياحة الصحراوية بالجزائر

1-3- سياحة الحمامات المعدنية:

وهي نوع من أنواع السياحة العلاجية، منتشرة بكثرة في الجزائر وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسدي والنفسي، بالإضافة إلى العلاج من أمراض أخرى، وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع، وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج.

وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي معدني، وهذه المنابع تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية.



حمام عين فرانين　　　　حمام شارف

شكل (51): السياحة الحموية بالجزائر

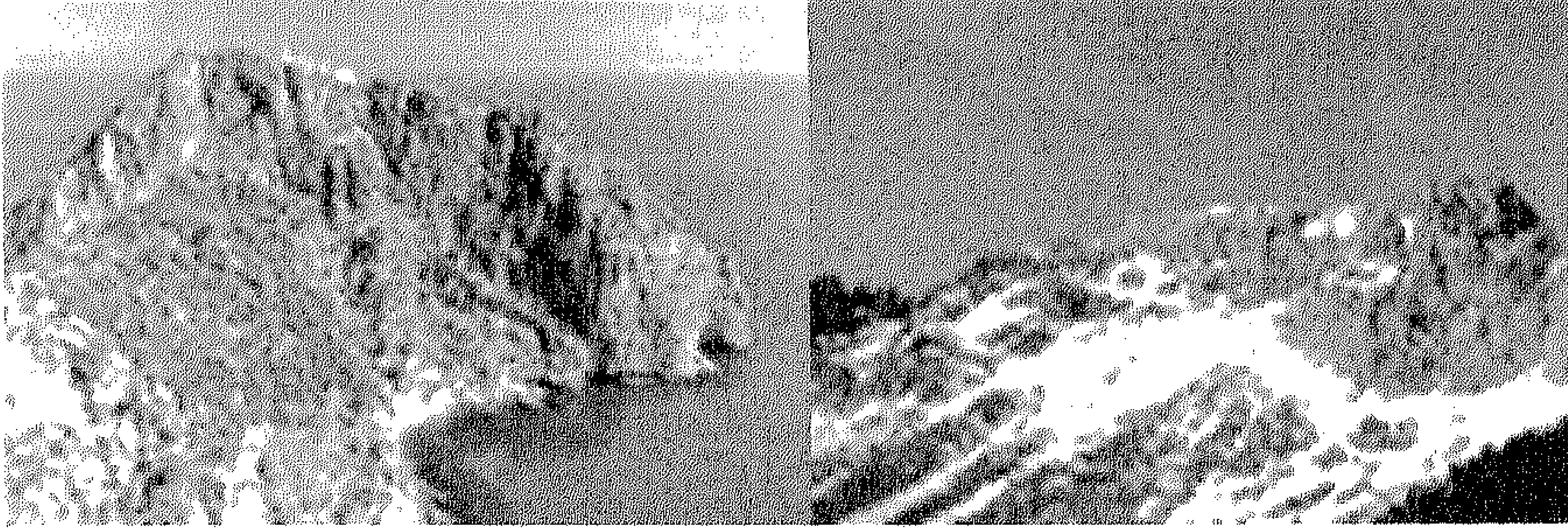
والجدول رقم (05) الموالي، يقدم أهم الحمامات المعدنية بالجزائر.

جدول (05): توزيع أهم الحمامات المعدنية بالجزائر.

الحمام	الولاية	درجة حرارة المياه (°م)	المعادن الأساسية	الفوائد العلاجية
حمام شيقر	تلمسان	30	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية والجلد وأمراض النساء.
عين فرانين	وهران	35	بيكاربونات	أمراض المفاصل والجلد.
عين وركة	النعامة	46	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية والجلد وأمراض النساء والأعصاب والتنفس.
حمام كسانة	البويرة	60	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والجلدية.
حمام شارف	الجلفة	42	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والتناسلية.
حمام بوزيان	قسنطينة	24	بيكاربونات	أمراض الجهاز الهضمي والبولي.
حمام زايد	سوق أهراس	39	بيكاربونات	أمراض الجهاز الهضمي

1-4- السياحة الجبلية (سياحة المرتفعات):

هي السياحة المرتبطة بالجبال والمرتفعات وممارسة مختلف الأنشطة المتعلقة بها من التزحلق على الثلوج و تسلق الجبال و غيرها من الرياضات الجبلية وهواتها، وتعتبر جبال الجزائر مجالا خصبًا لهذه السياحة (شكل: 52).



جبال الشريعة (البليدة) **جبال لالا غورايه (بجاية)**

شكل (52): السياحة الجبلية (المرتفعات) بالجزائر

1-5- السياحة المناخية:

تتمتع الجزائر بتعدد مناخاها التي تساعدها على تنويع خدماتها السياحية، حيث أن المناخ السائد في الجزائر يتنوع إلى ثلاث أنواع:

- مناخ البحر المتوسط شمالا.
- المناخ شبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا.
- المناخ الجاف الصحراوي بالنسبة للجنوب الواسع.

ويستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان للعلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء، حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج وفصل صيفي للتدفئة، في حين تتم السياحة المائية بالقرب من الأنهار والبحار والبحيرات السياحية، إضافة إلى السياحة القروية، حيث يفضل عدد كبير من السياح

الإقامة في القرى، لأنها توفر لهم الهدوء والطبيعة الجميلة، وأغراض أخرى ترفيهية.

وبفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء واختلاف مناخها، يمكن أن تتوفر للجزائر سياحة على مدار السنة: سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي.

1-6- السياحة الثقافية والاجتماعية:

تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الأشخاص من خلال تشجيع حاجاتهم الثقافية للتعرف على الدول والمناطق غير المعروفة لهم، وهي مرتبطة بالتعرف على المعالم المصنفة كالقصبة وتلمسان وقسنطينة والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها، وكذلك التعرف على الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة، حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، وصناعة الزرابي، التطريز على القماش...

1-7- السياحة الأثرية:

تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ، فكما تبينه البقايا المكتشفة في "تيغنيف" بالغرب الجزائري، يعود تواجد الإنسان بالجزائر إلى حوالي 500000 سنة قبل الميلاد، في حين أرخت الرسوم الصخرية المتواجدة بالطاسيلي إلى 5000 قبل الميلاد، وقد أطلقت على السكان الأصليين للجزائر عدة أسماء أشهرها "النوميديون".

وهذا التاريخ والحضارات المتعاقبة خلفت آثارا مختلفة، فعلى السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد آثار تعود إلى عهد الرومان

والعرب والمسلمين، وفي الجنوب نجد منطقة الطاسيلي والهقار التي تعتبر أكبر متحف على الهواء الطلق والذي صنف من طرف منظمة UNESCO كتراث ثقافي عالمي لما يحتويه من رسومات جدارية ونحوت على الحجر.

1-8- السياحة الدينية:

هناك العديد من المقدسات الدينية التي تزخر بها الجزائر نذكر منها الطريق الروماني، القديس أوغستين، الأب فوكولت الموجودة بمدينة عنابة التي تجذب السياح غير المسلمين لهذه المدينة من مختلف الدول.

2- الإمكانيات السياحية للجزائر:

تملك الجزائر مجموعة متنوعة من الإمكانات السياحية، ما يؤهلها لإنشاء صناعة سياحية كبيرة ومزدهرة، هذه الإمكانات تتمثل في الجمال وتنوع المناظر الطبيعية الذي تتمتع به الجزائر (الصحراء والجبال والبحر وغيرها).

بالإضافة إلى هذه الإمكانات السياحة الطبيعية، فالجزائر تتميز بموقع جغرافي متميز، و إرث حضاري والثقافي متنوع، فضلاً عن الآثار المتنوعة التي تتواجد على كامل التراب الوطني.

إن تطوير القطاع السياحي وسيلة مهمة للتعريف بالبلاد و تاريخها و تقاليدها وثقافتها من جهة، ومن جهة أخرى عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل والعملة الصعبة، لذا وجب على الجزائر رفع هذا التحدي من أجل زيادة وتنويع مداخيلها للتخلص من الاعتماد الاقتصادي الكامل على المحروقات[1].

ويمكن تقسيم هذه الإمكانات إلى:

---

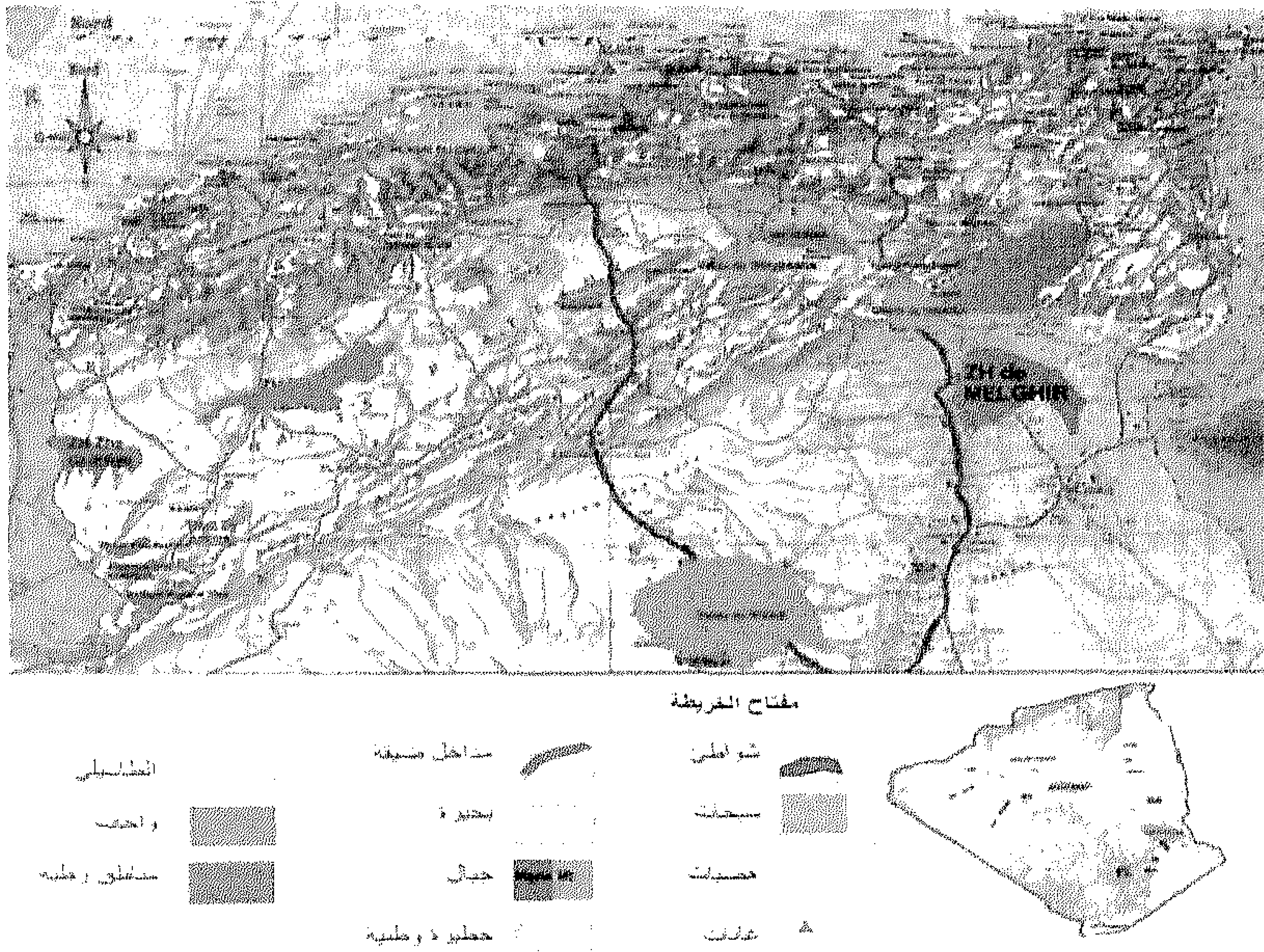
(1)TESSA A., Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, 1993, P. 11.

2-1- الإمكانات الطبيعية:

تتمثل هذه الإمكانات أساسًا في التنوّع الذي تزخر به الجزائر (الصحراء والجبال والبحر) والذي يظهر من خلال (شكل: 53):

- شريط ساحلي يمتد على طول أكثر من 1200 كلم، يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد :القالة، جيجل، بجاية، سيدي فرج، تنس و بني صاف...
- شواطئ متنوعة فنجد الشواطئ الرملية و الصخرية، بالإضافة إلى التزاوج الموجود بين الشواطئ والغابات والشواطئ والسلاسل الجبلية.
- سلسلتي جبليتين أساسيتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، تتميز هذه السلاسل الجبلية الشامخة بكسوتها بالثلوج لعدة شهور من السنة، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة.
- ثروة حيوانية وغابية متنوعة وطيور نادرة، بالإضافة إلى العديد من الينابيع الطبيعية والمعدنية التي تزيد من رغبة استكشاف الكمائن التي تتمتع بها هذه المناطق.
- العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن، أهمها الحظيرة الوطنية للقالة التي وتضم 3 شواطئ و3 محميات تحتوي على 50نوعا للطيور وأنواع من الحيوانات الأخرى، وحظيرة جرجرة التي تكسوها الثلوج معظم السنة، بالإضافة إلى الحظيرة الوطنية لتازة التي تتميز بغطاءها النباتي الكثيف و تنوعها البيولوجي الغني.
- العديد من المغارات والكهوف التي تتميز بجمال خلاب تصنعه الصواعد والنوازل.

- صحراء مفتوحة تتميز بكثبانها الرملية الذهبية ومناظرها الرائعة.
- كهوف ومغارات صحراوية تتميز برسوماتها الحائطية التي تعود لفترة ما قبل التاريخ، أهمها الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو منذ سنة 1982.
- واحات رائعة، تكسر كثبان الرمال باخضرارها و روعة جمالها.
- التنوع المناخي الذي تتوفر عليه الجزائر: مناخ بحري، مناخ الغابات والمناخ الصحراوي.



شكل (53): الإمكانات الطبيعية للسياحة بالجزائر

2-2- الإمكانات الثقافية والتاريخية والدينية:

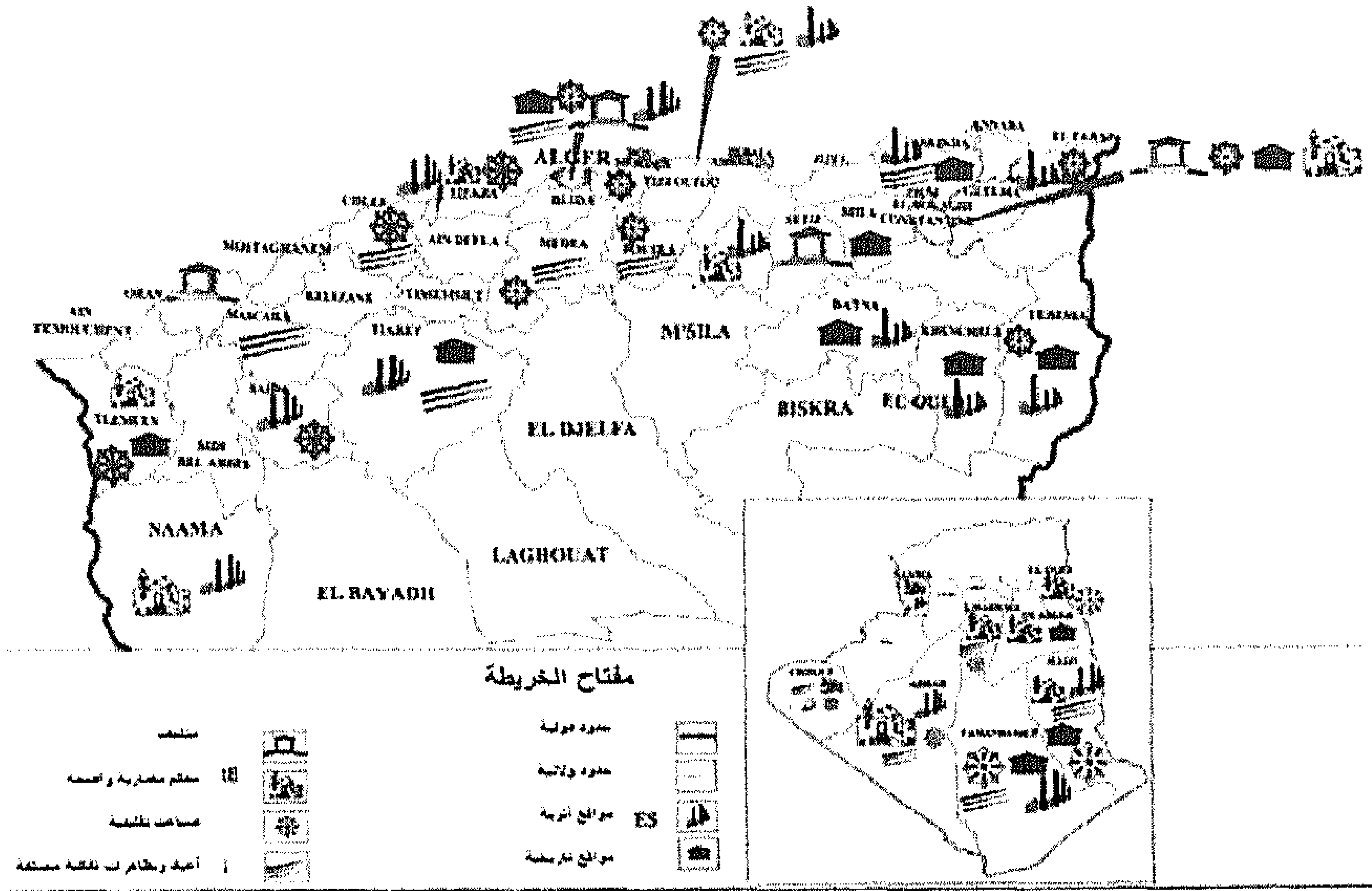
تتميز الجزائر بتنوع ثقافي وتاريخي مهم يرجع بالأساس إلى تعدد الحضارات والثقافات التي مرت على الجزائر (الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، الوندالية، المسلمين، والأتراك، وأخيرا الفرنسيين)، حيث تركت كل منها بصماتها على الإرث العمراني والثقافي للجزائر ما أكسبها غنى في هذا المجال،

وهو ما جعل العديد من هذه المناطق مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، ونذكر منها (شكل: 54):

- المدن الرومانية مثل تيمقاد التي تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100 م وهي تقع بباتنة، بالإضافة إلى تيبازة، جميلة وغيرهما.
- الطاسيلي: وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ، وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية منذ 6000 سنة قبل الميلاد.
- قلعة بني حماد : تقع بالقرب من المسيلة تأسست سنة 1007 م كعاصمة للدولة الحمادية.
- المدن الميزابية : أنشأت من طرف الإباضيين.
- قصبة الجزائر التي بنيت في العهد التركي.

كما نجد أيضا إضافة إلى هذه المعالم المصنفة كتراث عالمي هناك معالم كثيرة تعبر عن حقب تاريخية فنجد في كل من شرشال، تبسة، مداوروش، قالمة ... ما يعبر عن الرومان الذين عمروا قرابة خمسة قرون إضافة إلى الحقبة الإسلامية التي تبقى معالمها شاهدة كقلعة بني حماد، المساجد العتيقة بالعاصمة والمنصورة بولاية تلمسان... إضافة إلى الزوايا التي أنجبت علماء في الدين الإسلامي، دون أن ننسى الحقبة الإستعمارية حيث أنشأ المستعمر عدة فنادق من أجل راحة المستوطنين الأوربيين ناهيك عن المواقع الحربية ومواقع أخرى أصبحت مناطق أثرية، مع ما تحتوي عليه المتاحف المنتشرة في العديد من الولايات من آثار وتحف تعبر عن تاريخ وثقافة الشعب الجزائري.

وبذلك تعتبر الجزائر من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها بلد غني بالمعالم التاريخية والأثرية التي تعبر عن أصالتها وثرائها.



شكل (54): الإمكانات التاريخية والثقافية للسياحة بالجزائر

2-3- **التجهيزات والهياكل السياحية :**

تشمل التجهيزات السياحية كل الهياكل والبنى التحتية التي يستعملها السائح من أجل ممارسة نشاطاته السياحية المختلفة والمتمثلة فيما يلي:

2-3-1- النقل: ويشمل (شكل: 55):

- النقل البري:

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية كبرى تعتبر الأهم من نوعها في الوطن العربي حيث بلغ طولها 109.452 كم سنة 2007، ويعتبر النقل البري الأهم استعمالا بالنسبة للسياح بالأخص بالسياحة الداخلية وتنقسم هذه الشبكة الطرقية إلى:

- الطرق الوطنية 28275 كم.
- الطرق الولائية 23926 كم.
- الطرق البلدية 57251 كم.

- النقل الجوي:

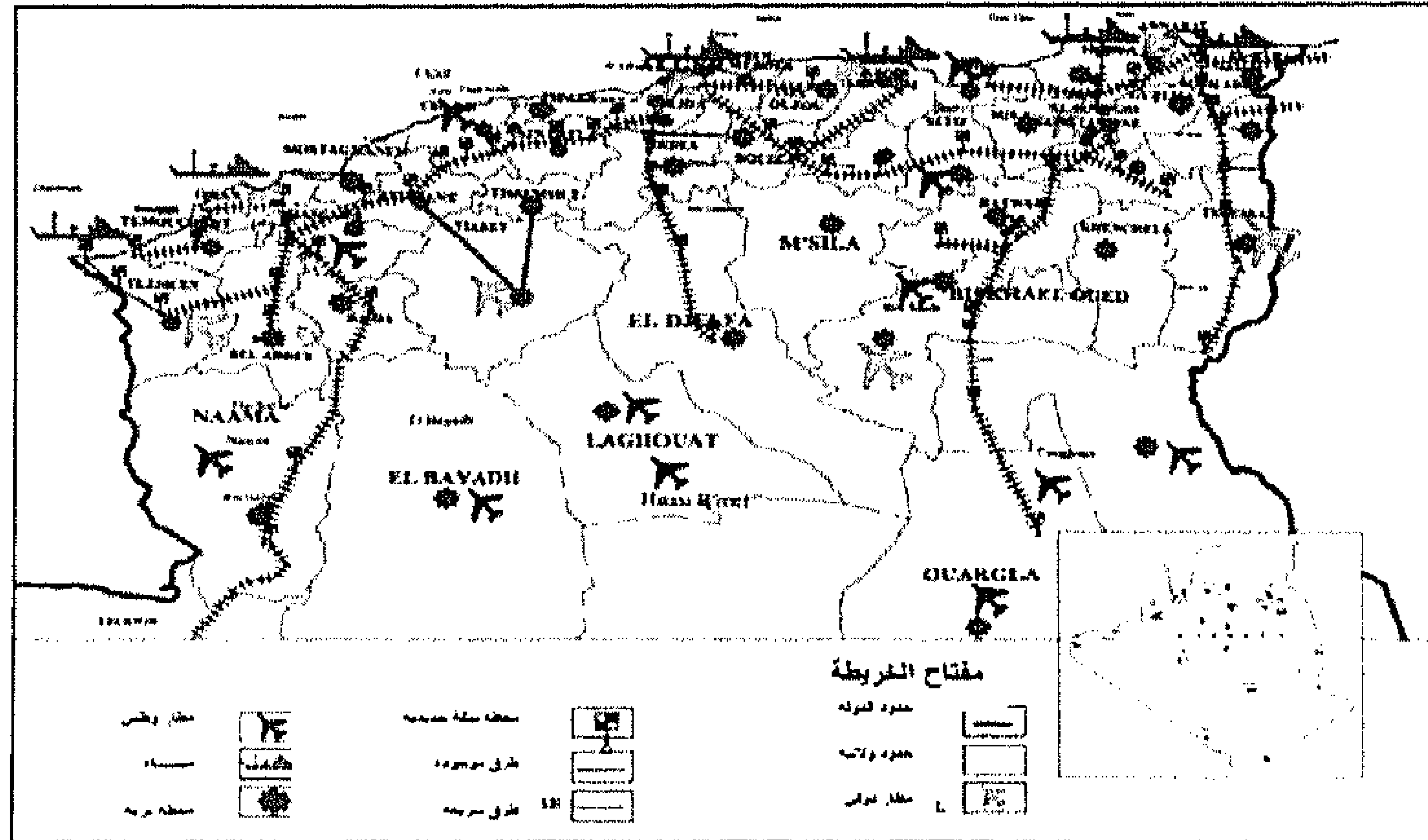
تتوفر الجزائر على 35 مطار، منها 15 مطارًا دوليًا، وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400 كم وتتوفر على150 وكالة موزعة في الجزائر وخارج الجزائر، ومن أهم المطارات نجد مطار هواري بومدين الذي يتوفر على طاقة استيعاب مقدرة بـ 6 ملايين مسافر سنويا، ومجهز وفق أحدث التقنيات، إلى جانب مطار قسنطينة، ومطار وهران، مطار باتنة...

- النقل البحري:

تتوفر الجزائر على 13 ميناءً بحريًا رئيسيا منها 09 موانئ معدة لاستقبال وتنقل الأشخاص والبضائع، من أهمها ميناء الجزائر الذي يستقبل 30 % من واردات بلادنا، وأربع موانئ مخصصة للمحروقات، ومن أهم الموانئ التي يستعملها السياح نجد: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، بجاية والغزوات...

- النقل بالسكك الحديدية:

تتوفر الجزائر على أزيد من 200 محطة للسكك الحديدية، وتمتد شبكتها على مسافة 4500 كلم عبر التراب الوطني، وقد أعد مخطط لعصرنة وتنمية النقل بالسكك الحديدية بين المدن، وهذا النوع من النقل يستعمل أيضا من السياح بالأخص السياحة الداخلية.



شكل (55): شبكة الطرق والبنى التحتية بالجزائر

2-3-2- الفنادق:

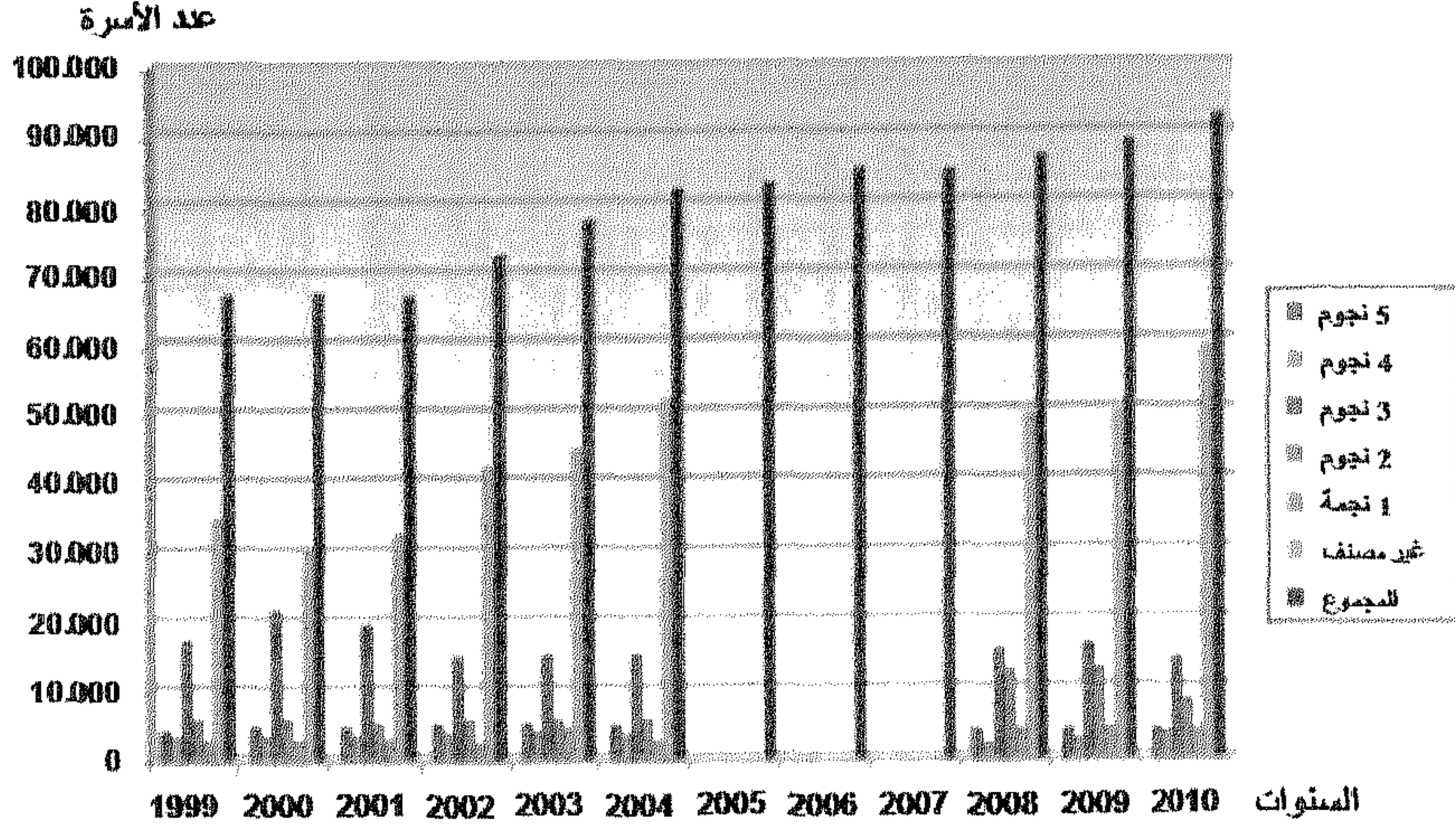
تتشكل الحظيرة الوطنية للفنادق من 92377 سرير منها 15597 سرير تابعة للمؤسسات العمومية، و5596 سرير تابعة لمؤسسات الجماعات المحلية، و71184 سرير تابعة للخواص حسب إحصائيات سنة 2010، كماأن هناك ما يقارب نسبة 90%من الحظيرة الوطنية الفندقية لا تستجيب للمعايير الدولية.

والجدول رقم (06) التالي يبين توزيع الأسرة تبعًا لتصنيف الفنادق حسب إحصائيات 2010.

جدول (06): توزيع الأسرة حسب تصنيف الفنادق (2010).

تصنيف الفنادق	عدد الأسرة
5 نجوم	9483
4 نجوم	5603
3 نجوم	09014
(2) نجمتان	8 070
(1) نجمة	8043
غير مصنف	90558
المجموع	92 377

ويوضح الشكل (56) تطور وتوزيع الأسرة حسب تصنيف الفنادق في الفترة بين 1999-2010.



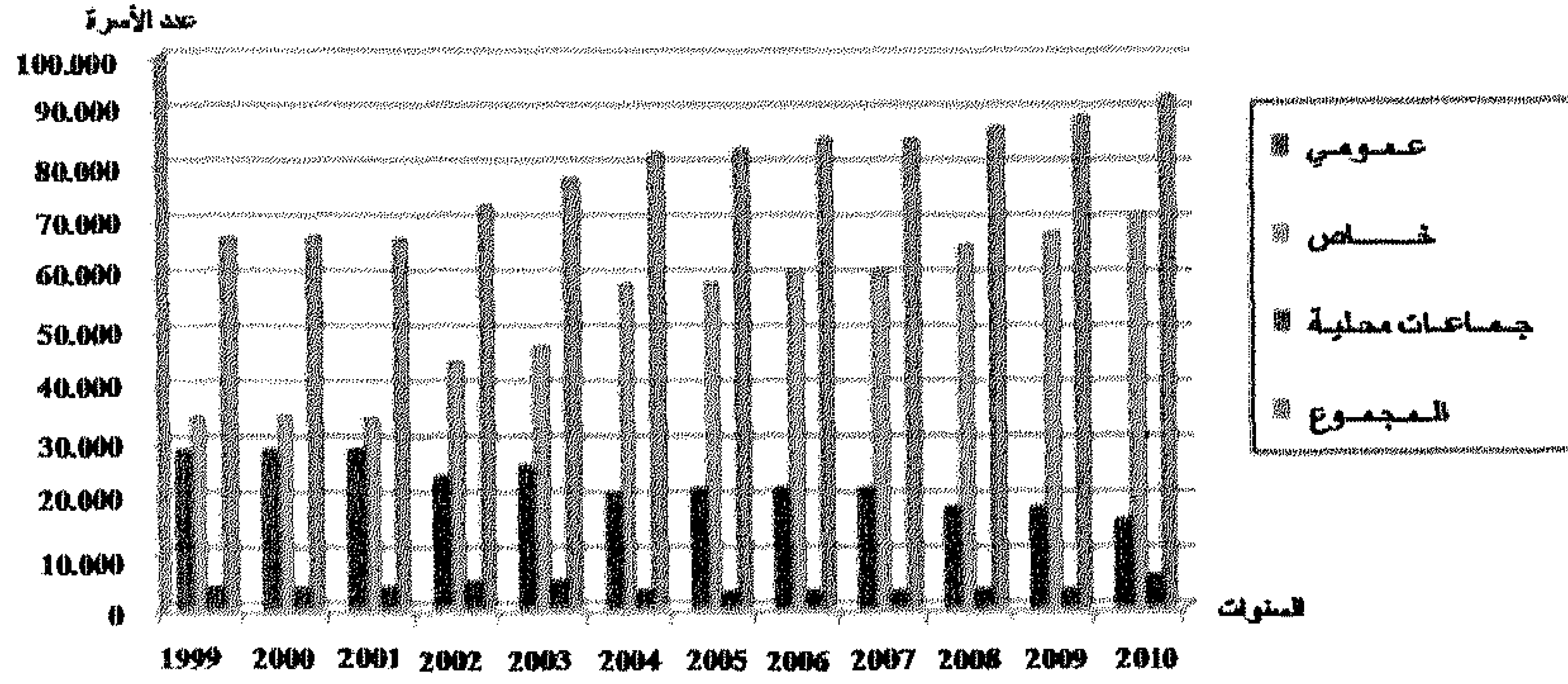
شكل (56): تطور وتوزيع الأسرة حسب صنف الفنادق 1999-2010

ويقدم الجدول رقم (07) توزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق تبعًا لإحصائيات 2010.

جدول (07): توزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق (2010).

الوضعية القانونية وملكية الفنادق	الفنادق التي تعود للمؤسسات العمومية	الفنادق التي تعود للجماعات المحلية (المختلطة)	الفنادق التي تعود للخواص	المجموع
عدد الأسرة	15597	5596	71184	92377

ويوضح الشكل (57) تطور وتوزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق 1999-2010.



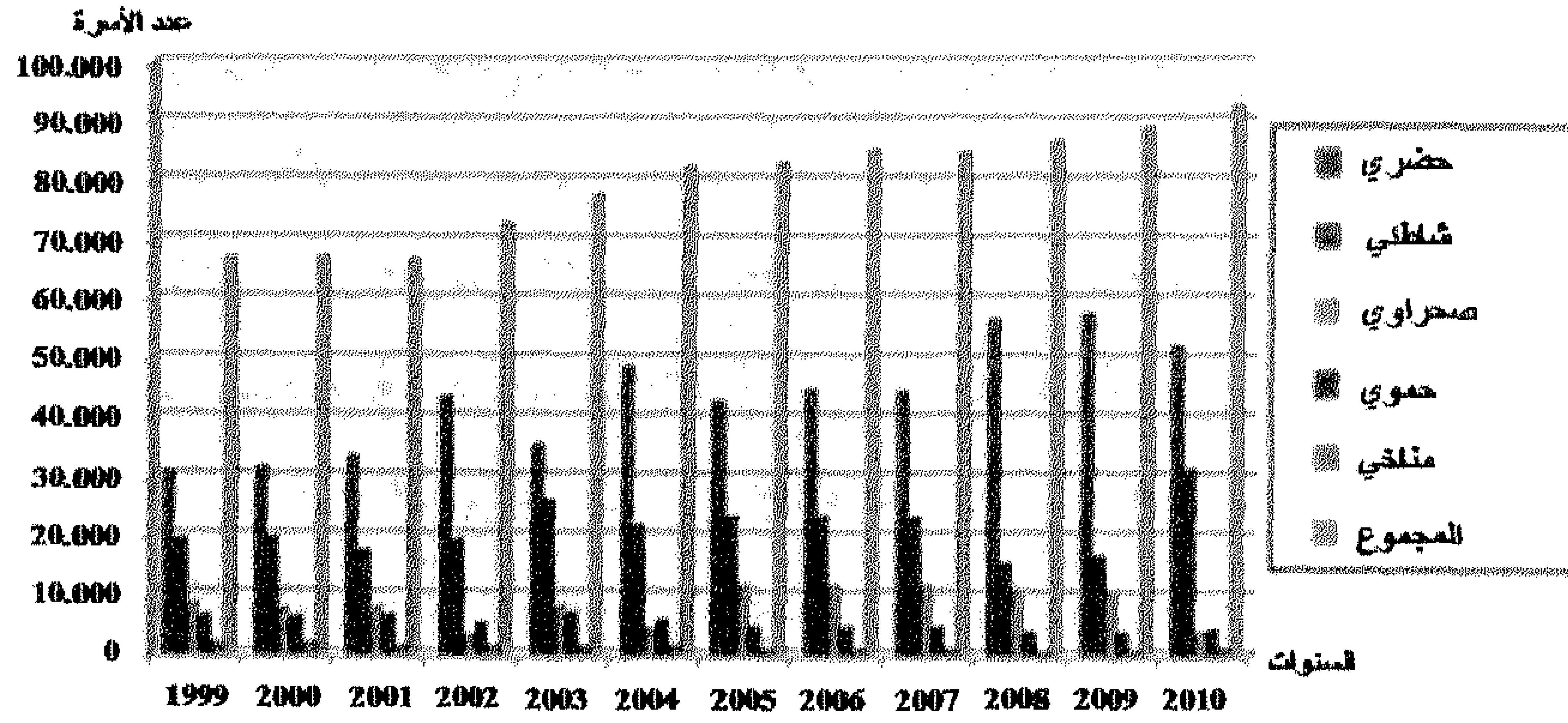
شكل (57): تطور وتوزيع الأسرة حسب الوضعية القانونية لملكية الفنادق 1999-2010

ويوضح الجدول رقم (08) يبين توزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي تبعًا لإحصائيات 2010.

جدول (08): توزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي (2010).

نوعية المنتوج السياحي	عدد الأسرة
شاطئي	31 322
حضري	52 085
صحراوي	3 770
حموي	4 111
مناخي	1 089
المجموع	92 377

ويوضح الشكل (58) تطور وتوزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي في الفترة 1999-2010.



شكل (58): تطور وتوزيع الأسرة في الفنادق حسب نوعية المنتوج السياحي 1999-2010

وتعتبر الليالي المقضية في الفنادق من أهم المعايير التي تحدد مدى تطور ونمو القطاع السياحي في أي دولة، فهي عامل مهم في إعطاء الصورة الحقيقية لواقع السياحة في الجزائر، وقد شهدت الليالي المقضية في الفنادق هي كذلك نموا متواصلا، يرجع بالأساس إلى زيادة التدفقات السياحية في الجزائر، فقد تطورت من 934347 5 ليلة سنة 2009 إلى 3345939 ليلة سنة 2010 بنسبة نمو قدرت بـ 11 % ثم إلى 472 329 6 ليلة سنة 2011 بنسبة نمو قدرت بـ 6,5% .

ويبيّن الجدول رقم (09) توزيع عدد الليالي المقضية في الفنادق بين المقيمين في الجزائر والوافدين من الخارج خلال سنتي 2010 و 2011.

جدول (09): توزيع عدد الليالي المقضية في الفنادق 2010-2011.

الزبائن / السنة	2010	2011
الزبائن المقيمين في الجزائر	185 2315	484 1055
الزبائن المقيمين في الخارج (أجانب+ مهاجرين)	103754	367845
المجموع	939 3345	329 4726

3- التدفقات السياحية للجزائر:

كانت السياحة الجزائرية خلال عشرية التسعينات تعاني من ركود كبير، نظرا لتردي الوضع الأمني خلال هذه العشرية، مع تسجيل نقص في هياكل الاستقبال، مما أدى إلى انخفاض عدد السياح والتدفقات السياحية خاصة الأجانب، حيث قدر في سنة 1990 عدد السياح بـ 1136918 سائح، وانخفضت إلى أسوء مستوى سنة 1995 أين قدر عدد السياح بـ 519556 سائح، منهم 98000 سائح أجنبي، ولذلك سيقتصر هذا التحليل على المرحلة 1998-2008، من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم (10).

جدول (10): توزيع تدفقات السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج (1998-2008).

السنوات	الأجانب	المقيمين بالخارج	المجموع
1998	107213	571234	**678448**
1999	147611	607675	**755286**
2000	175538	690446	**865984**
2001	196229	705187	**901416**
2002	251141	736917	**988060**
2003	304914	861373	**1166287**
2004	368662	865157	**1233719**
2005	441206	1001884	**1443090**
2006	478358	1159224	**1637582**
2007	511000	1230000	**1741000**
2008	556697	1215052	**1771749**

من خلال الجدول نسجل أن عدد السياح منذ سنة 1998 في تزايد مستمر حيث تضاعف في ظرف 6 سنوات، وارتفع من 678448 سائح سنة 1998 إلى 1443090سائح سنة2005، وتقريبا إلى3 أضعاف سنة 2009 مقارنة بسنة 1998، حيث وصل إلى 1911568 سائح سنة 2009 وهذا مؤشر جيد على تطور الإقبال على الجزائر.

أما بالنسبة للسياح الأجانب فقد تضاعف بخمسة أضعاف خلال الفترة 1998إلى 2008 أي وصلت من 107213 سائح أجنبي إلى556697 سائح، ويبقى هذا الرقم منخفض مقارنة مع عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج، حيث نلاحظ أنهم في كل السنوات يستحوذون على أكثر من الثلثين من العدد الإجمالي للسياح في كل سنة، وذلك لأسباب الأصول والروابط الاجتماعية، مع أن السياح الجزائريين المقيمين في الخارج لهم القدرة على تطوير السياحة الجزائرية عن طريق إعطاء وتقديم صورة الجزائر في الدول المختلفة التي يقيمون بها، كما هو معمول به في العديد من الدول، حيث أن السائح إذا ذهب إلى بلد ما وأعجب بهذا البلد من حيث ما يتوفر فيه من إمكانات سياحية(مقومات طبيعية، تاريخية، ثقافية...)، إضافة إلى حسن الاستقبال والخدمات وتقبله من طرف السكان المحليين (أي عدم إحساسه بالنفور من عدم تقبله) حتما سيعود إلى ذلك البلد ويجلب معه سياح آخرين.

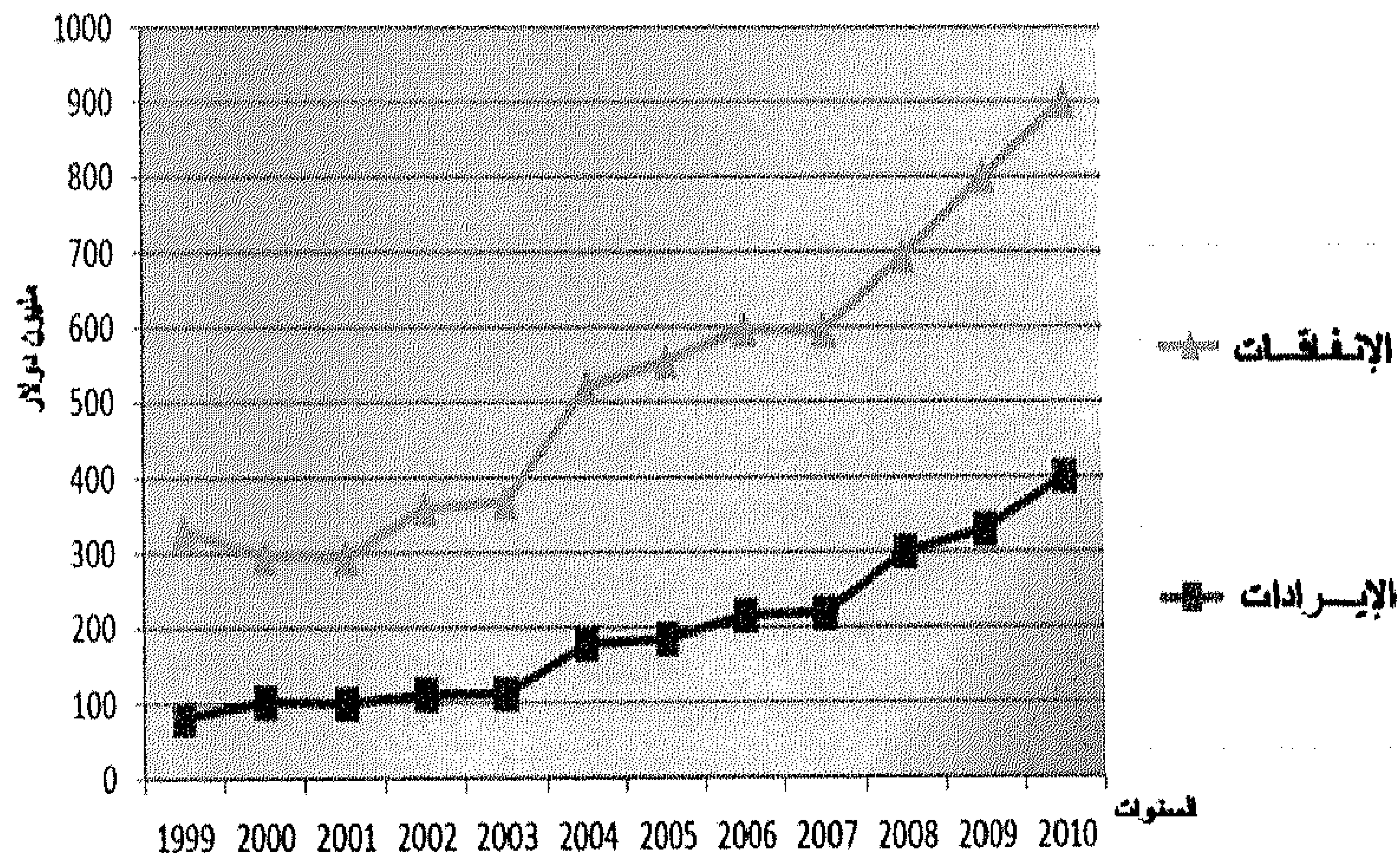
4- الإيرادات والإنفاقات السياحية في الجزائر:

مع تطور التدفقات السياحية في الجزائر في الفترة بين 1999-2010، شهدت الإيرادات السياحية هي الأخرى تطورًا، حيث ارتفعت من 184 مليون دولار سنة 2005 إلى 400 مليون دولار سنة 2010، وارتفعت نسبة الإيرادات السياحية بنسبة 21% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، لكن يبقى هذا الرقم بعيد جدًا عن أرقام الدول المجاورة الجزائر، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت مداخيل كل

من المغرب و تونس في نفس الفترة 6.70 مليار دولار و 2.65 مليار دولار على التوالي، وهو ما يبين الفرق الشاسع في هذا المجال بين الجزائر و جيرانها...

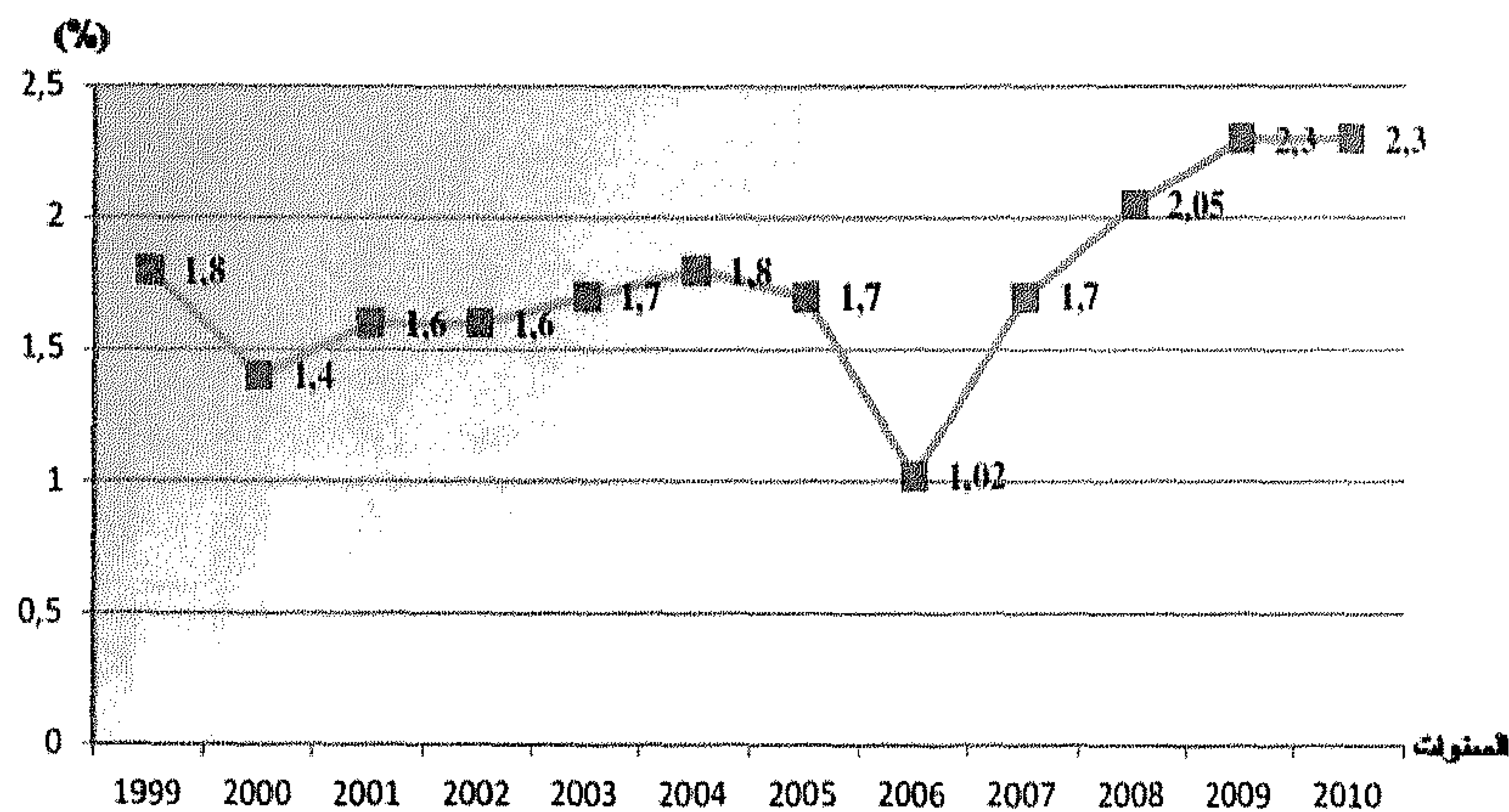
من جهة أخرى شهدت الإنفاقات الجزائرية على السياحة في الخارج في الفترة بين 1999-2010 ارتفاعًا كذلك، إذ ارتفعت من 573 دولار سنة 2005 إلى حوالي 900 مليون دولار سنة 2010، لكن تبقى هذه الأرقام غير واقعية نوعا ما لاعتمادها فقط على التعاملات التي تتم عبر البنوك فقط، إذ أنها تهمل السوق الموازية للعملة الصعبة والتي تحتل مكانة هامة، و لها دور مميز في تبادل العملات في الجزائر، حيث أنه لا يمكن قياسها أو إعطاء أرقام دقيقة عنها.

والشكل (59) يبيّن تطور الإيرادات والإنفاقات السياحية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1999-2010.



شكل (59): تطور الإيرادات والإنفاقات السياحية في الجزائر 1999-2010

وعلى الرغم من التطور المتسارع في الإيرادات السياحية الجزائرية التي وصلت نسبتها إلى 21% سنة 2010، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني تبقى ضئيلة جدا، وهو ما ينعكس جليا من خلال الشكل (06) الذي يبين تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام الجزائري في الفترة الممتدة بين 1999-2010، وهذا خارج قطاع المحروقات.



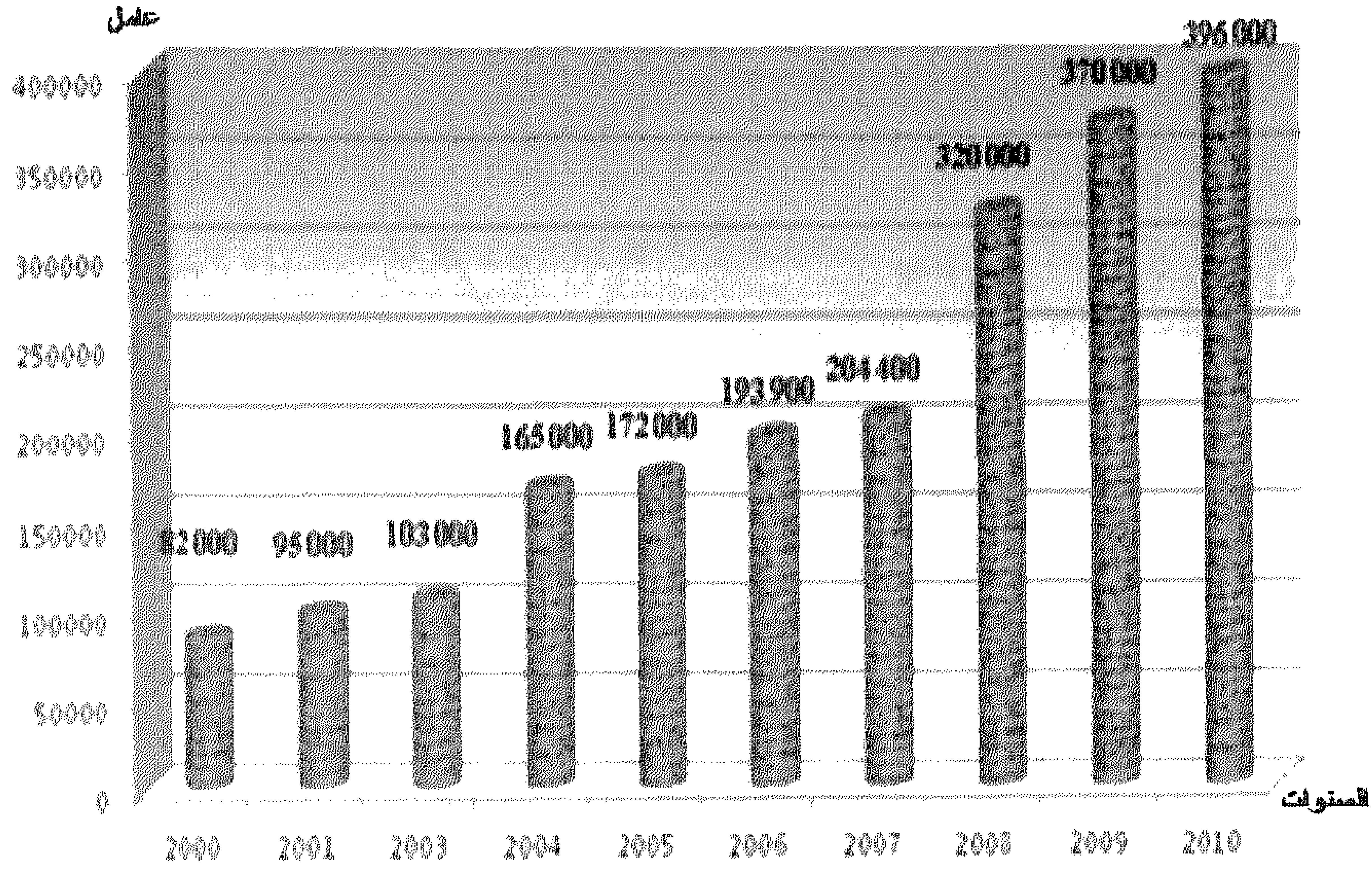
شكل (60): تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1999-2010

5- مساهمة السياحة في التشغيل بالجزائر:

تمثل اليد العاملة في القطاع السياحي في الجزائر ما نسبته 1,8 % من مجموع اليد العاملة الوطنية، وهي موزعة على الفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم والوكالات السياحية وغيرها.

وقد عرفت نسبة العمالة في القطاع السياحي نموًا بنسبة 7,03% سنة 2010، وهذا مقارنة بسنة 2009، إذ قفزت من 370.000 عامل إلى 396.000 عامل.

ويمثل الشكل (61) تطور عدد اليد العاملة بالقطاع السياحي في الفترة بين 2000-2011.



شكل (61): تطور عدد اليد العاملة بالقطاع السياحي 2000-2011.

6- تطور إستراتيجية التخطيط السياحي في الجزائر:

منذ الاستقلال (1962) إلى يومنا هذا شهدت السياسة السياحية للجزائر عدة تغيرات، تبعا للتحولات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، ويمكن تتبع التطور الحاصل في إستراتيجية التخطيط السياحي بالجزائر عبر الفترات الزمنية التالية:

6-1- فترة 1962-1966 : "سياسة سياحية مبنية على الإرث الإستعماري".

بعد حصولها على الاستقلال ورثت الجزائر هيكلة سياحية مرتكزة أساسا على السياحة الساحلية والسياحة العمرانية وذلك لتلبية احتياجات الزبائن الأجانب، وكذلك لتتماشي مع طبيعة المنتوجات الاستعمارية التي تجلب رجال الأعمال للحصول على صفقات والقيام في نفس الوقت بالسياحة.

ويمكن توضح القدرات السياحية التي ورثتها الجزائر عن فرنسا في الجدول رقم (11) التالي:

جدول(11) :القدرات السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.

المنتوج السياحي	حضري	صحراوي	ساحلي	جبلي	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5222
النسبة المئوية	40	8	50	02	100

وعليه، فقد تميزت هذه الفترة بما يلي[1]:

- خلق مناطق التوسع السياحي.
- جمع المعلومات.
- حماية الموروث السياحي.
- إنشاء لجنة تسيير (إدارة) الفنادق والمطاعم.
- إنشاء الديوان الوطني للسياحة في 1962 والذي يهتم بإدارة وتسيير العقار السياحي وترقية المنتوج السياحي في السوق العالمية.

2-6- **فترة 1966-1980 : "تأسيس القطاع السياحي بالجزائر".**

تعد سنة 1966 سنة تاريخية للسياحة في الجزائر، وهي السنة التي تأسست فيها أول وزارة للسياحة والتي قامت بإصدار أول وثيقة متعلقة بالسياحة والمعروفة بالميثاق الوطني، وتأخذ هذه الوثيقة السياحية على أنها قطاع ذو أهداف مهمة، والمتمثلة في:

- جلب العملة الصعبة.
- خلق مناصب الشغل.
- إدخال البلد في السوق العالمية للسياحة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت هذه الوثيقة إستراتيجية تمثلت في:

---

(1) Ministère du tourisme et de l'artisanat, Bilan du développement touristique, Algérie, 1977, P. 27.

- تركيز الاستثمارات السياحية والوحدات الإنتاجية من نوع مركبات السياحية من النوع الرفيع على طبقة من السياح الأجانب ذوي القدرة الشرائية المرتفعة.
- وضع نضام للتكوين في مجال السياحة والفندقة.
- تعتبر السياحة منتوج موجه للتصدير وتوجيه المردودية للتنمية الوطنية[1].

كما تعتبر الوثيقة [الميثاق الوطني] مصدرا أساسي التنمية وإنجاز المشاريع الاستثمارية المقدمة من المخططات التنموية الوطنية الثلاثة، وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي (جدول: 12):

جدول (12): نصيب القطاع السياحي من المخططات الاقتصادية 1967-1977.

المخططات الوطنية	المخطط الثلاثي 1970 -1967	المخطط الرباعي الأول 1973 -1970	المخطط الرباعي الثاني 1977 -1974
الأسرة المبرمجة	11690	00035	80 000
الأسرة المنجزة	2750	9220	32 206
نسبة الانجاز	32.52 %	26.34%	40%

كما شهدت هذه الفترة تأسيس مكتب السياحة الجزائرية الذي يهدف إلى:

- تنظيم وتنفيذ الرحلات السياحية.
- توفير وسائل النقل للرحلات السياحية البعيدة.
- تأسيس مؤسسة الفندقة والسياحة.
- انضمام النوادي السياحية إلى القطاع السياحي.

---

(1) أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987، ص. 28.

رغم كل ذلك، وبالنظر إلى الميزانية المقدمة لقطاع السياحة في هذه المرحلة والمقدرة بـ 2,5% من ميزانية المخطط الرباعي الأول، و1,11% من ميزانية المخطط الرباعي الثاني. وبالنظر إلى نسبة إنجاز المشاريع السياحية المبرمجة يمكننا القول أن السياحة لم تأخذ مكانتها الحقيقية في هذه الفترة كقطاع ذو أولوية في التنمية الاقتصادية الوطنية.

6-3- فترة 1980-1988 : "بداية الإصلاح".

تماشيًا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، شهد قطاع السياحة عدة تغيرات وإصلاحات بموجب ميثاق 1980، الذي ينص على:

- إنهاء البرامج المسجلة في المخططات السابقة.
- جمع المعلومات المتعلقة بالأماكن السياحية الوطنية.
- إنجاز مخططات التهيئة السياحية.
- تحديد نوعية الأنشطة السياحية المبرمج إنماؤها.
- توزيع الاستثمارات السياحية على كل التراب الوطني من أجل تسهيل السياحة الاجتماعية.
- ترقية المنتوج السياحي والاستثمار والإشهار.
- إقامة سياحة صحراوية ذات طابع تجاري موجه للسوق العالمية.
- فتح مكاتب سياحية في جميع الولايات.
- تحديد وحماية المناطق السياحية.

6-4- فترة 1985-1989 : "البحث عن إستراتيجية سياحية".

برمج لهذه الفترة إنشاء 100.000 سرير من بينها 32.000 سرير موجه للقطاع الخاص، ونظرًا لضعف الإقبال الأجنبي المسجل والفشل في دخول السوق العالمية للسياحة، فهذا الفشل الذي يرجع في الأساس إلى غياب إستراتيجية

سياحية وطنية موجهة نحو تسويق المنتوج السياحي الجزائري، تبنت السلطات الجزائرية توجيهات جديدة، تمثلت في:

- تحديد المحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية.
- تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية وبعث السياحة الوطنية.
- إنشاء شركات سياحية مختلطة.

فيما يتعلق بالمحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية في هذه الفترة نلاحظ بأنه أول محور ذو طابع اقتصادي بحت، حيث يهدف إلى الوصول إلى مليون ونصف مليون سائحًا أجنبيًا، ومليوني سائح جزائري وذلك للحصول على ست مائة مليار سنتيم سنويا، ومن بين المحاور الأخرى نجد الارتقاء بنوعية المؤسسات الفندقية حيث وضعت معايير لتصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية، وهذا ما ينص عليه القرار المؤرخ في 1 فيفري 1985 الصادر عن وزارة الثقافة والسياحة[1].

5-6- فترة 1989-2013: "تبني إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية وظهور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية".

مع التغير الذي عرفته السياحة الجزائرية والتحول الاقتصادي بعد التخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني الاقتصاد الحر، عرفت السياحة الجزائرية بدورها تغيرات جذرية في سياستها، وتتمثل فيما يلي:

- ❖- القيام بجرد كامل للوضعية الحقيقية لقطاع السياحة مع توضيح الإرادة السياسية الجديدة الداعمة للقطاع السياحي الخاص والرغبة في خلق شراكة مع الأجانب لتحويل قطاع السياحة إلى صناعة قائمة بذاتها.

---

(1)خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص. 44.

❖- الانفتاح على السوق العالمية السياحية بصورة أكثر فعالية من السابق، وذلك بالمشاركة في المعارض العالمية للسياحة والأسفار، ابتداء بالمشاركة في المعرض الذي أقيم في الدار البيضاء مابين 23 و29 جانفي (يناير) 1991 في إطار الاحتفال بالسنة السياحة الإفريقية، كانت الأهداف من هذه المشاركة متعددة، لكن نذكر منها الأهم وهو تحسين صورة الجزائر بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية ووكالات السفر العالمية والزبائن، ومن أجل ذلك تم تأسيس الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم70 98/الصادر في 21 ديسمبر1998 .

إلى جانب ذلك فقد اتسمت هذه الفترة بصدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

❖ - **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** (SDAT 2025):

كان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) موضوع نقاش وطني واسع، وجهوي ومحلي جمع مختلف الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية: مستثمرون، مرقون، أصحاب وكالات أسفار، مرشدون، ناقلون، مقدمو خدمات، فندقيون، أصحاب المطاعم، دواوين السياحة، الحركات الجمعوية، المجموعات المحلية...، وتمثل الرهان في إعادة ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) من طرف مجمل المتعاملين والفاعلين في السياحة.

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة ليست فرعًا ولا قطاعًا للنشاط إنها صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة والبيئة. وبالنسبة للجزائر فإن السياحة ليست خيارًا، إنها ضرورة وطنية بما أنها تشكل محركًا للتنمية وتثمين التراث الوطني الثقافي والتاريخي ومسرعًا للنمو.

فالسياحة لا تشبه نشاطا آخر، فهي تشكل تجميعا معقدا للخدمات: النقل، الإيواء، الترفيه، نشاط يقوم أساسا على الموارد البشرية، وعلى نوعيته وقدراته وتأهيله، وفي هذا الاتجاه فإنها تتطلب ثقافة الأداء والخدمة.

يعتبر المخطط التوجيهي الحالي للتهيئة السياحية نتيجة لتشاور وحوار واسع، يتمثل رهانه في مساهمة جميع المتعاملين في السياحة: المستثمرون، المرقون، وكالات الأسفار، المرشدون، أصحاب الفنادق، المطاعم، الدواوين، الحركة الجمعوية ، الجماعات المحلية.

- الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات).
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

- مسعى إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 :

يعتمد إعداد المخطط التوجهيهي للتهيئة السياحية 2025 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية والجهوية والوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز وشرح الرهانات الكبرى للسياحة، اشكالياتها الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على خمس مراحل، وهي:

- المرحلة 1 : حصيلة، تشخيص، الاتجاهات العالمية، الإشكاليات والرهانات.
- المرحلة 2: تحديد التوجيهات الإستراتيجية.

- المرحلة 3: تحديد الخطوط التوجيهية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (الحركيات الخمسة).
- المرحلة 4: برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2008 /2015): مخطط التهيئة السياحية.
- المرحلة 5: تحديد إستراتيجية الانجاز والمتابعة[1].

خلاصة

إن قطاع السياحة في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب، رغم توفرها على كل الإمكانات السياحية، الطبيعية منها و الثقافية و التاريخية من جهة، و كذا موقعها المتميز من جهة أخرى، فالثروات التي تزخر بها الجزائر نادرة ومنقطعة النظير، إلا أنها تبقى غير مستغلة في معظمها، لذا فالقطاع السياحي في الجزائر لا يزال بحاجة إلى العناية والاهتمام و الاستغلال المحكم، فهو يشهد تأخرًا مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولعل الإستراتيجية الجديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سيكون لها دفعًا جديدًا في التنمية السياحية بالجزائر في إطار التوجه البيئي.

---

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق SDAT(2025، الكتاب 4، الجزائر، 2007، ص 41.

9
الفصل التاسع



البعد البيئي في التنمية السياحية بالجزائر:
البحث عن إستراتيجية للسياحة البيئية المستدامة.

السياحة البيئية المستدامة
بين النظرية والتطبيق

الفصل التاسع

البعد البيئي في التنمية السياحية بالجزائر : البحث عن إستراتيجية للسياحة البيئية المستدامة.

مقدمة :

عرفت السياحة في الجزائر عدة اهتمامات بهدف تطويرها وتنميتها، وذلك من خلال ضبط وحماية كل المقومات والإمكانات التي من شأنها النهوض بالقطاع السياحي، وقد تمثلت هذه الاهتمامات أساسا في بعث مشاريع تنموية أساسية هيكلة تتضح في وضع ستة أقطاب في القطاع السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) 2025 للامتياز السياحي موزعة ضمنها قرى الامتياز السياحية والتي أغلبها مبرمجة في مناطق التوسع السياحي البالغ عددها 22 منطقة ذات الألوية للتهيئة والتي يتركز جلها على الشريط الساحلي، وهذا مؤشر مهم لترقية وتطوير السياحة وخاصة الشاطئية منه، لأنها تمثل الوجهة الأولى للسياح عبر العالم، كما أن هذا الصنف من السياحة في الجزائر يشهد نوعا من الركود في استقطاب السياح الأجانب عكس الدول المجاورة كتونس والمغرب التي تعدت في إستراتجيتها إلى البحث عن تطوير أصناف أخرى من السياحة.

فالأنشطة السياحية باختلاف أنواعها يمكن أن تمارس طيلة السنة في الأقطاب السياحية المتنوعة والتي تبرز جمال كل منطقة، ولذلك عمدت الدولة إلى تقسيم المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل إلى مناطق التوسع السياحي تبعًا لخصائص كل منطقة مع مراعاة الجانب البيئي، حيث أن مختلف هذه المناطق تشكل أقطاب سياحية، وهي تتضمن 174 منطقة توسع سياحي، مصنفة حسب المرسوم رقم:88-232 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 على مساحة تقدر بـ

48788 هكتار، وذلك من أجل التحكم الجيد في هذه المناطق وتحقيق السياحة البيئية[1].

1- مفهوم مناطق التوسع السياحي بالجزائر:

حسب القانون رقم03/01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 للتنمية المستدامة للسياحة فإنه يمكن تسمية منطقة توسع سياحي كل منطقة أو امتداد من التراب الوطني يتمتع بخصائص أو نوعية طبيعية، ثقافية أو غيرها لها علاقة بالسياحة، ولها قابلية الاستغلال والتنمية للبنى التحتية السياحية، كما يمنع أي نشاط مهما كان نوعها على حساب هذه المناطق باستثناء الأنشطة المصرحة من طرف الدولة.

تتوزع مناطق التوسع السياحي جغرافيا (جدول رقم: 13) كما يلي:

1-1- مناطق التوسع السياحي الساحلية:

هي المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل، ويبلغ عددها 141 منطقة توسع، تشغل مساحة 9635903.هكتار ما يعادل 74% من مساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر، وهذه المناطق تتوفر على مؤهلات سياحية عديدة، حيث تعتبر:

- أماكن للاصطياف، والراحة، والاستجمام، والصيد، والغطس والرحلات البحرية...
- بفضل المواقع الأثرية التي تعتبر ثروة تاريخية يروج لها لجذب السياح.
- بالإضافة إلى وجود مناطق غابية ساحلية تمكننا من جلب هواة الرياضات الجبلية، الصيد الاستجمام والحرف اليدوية.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2000، ص. 65.

1-2- مناطق التوسع السياحي بالهضاب العليا:

يقدر عددها بـ 12 منطقة توسع سياحي، وتتربع هذه المناطق على مساحة 4347هكتار، ما يعادل 7% من المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر، حيث يتمركز أهمها في الجهة الشمالية والشرقية للهضاب و بها ثروة تاريخية كبقايا المدن الرومانية والحمامات المعدنية.

1-3- مناطق التوسع السياحي الصحراوية:

يقدر عددها بـ 21 منطقة توسع سياحي، وتبلغ مساحتها 9437 هكتار، وهو ما يعادل 19% من المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي الوطنية، وبفضل الواحات التي تعتبر دعامة السياحة الصحراوية ناهيك عن الجو المعتدل شتاء أو عادات وتقاليد المنطقة حيث تبهر السياح.

جدول (13): توزيع مناطق التوسع السياحية بالجزائر.

الجهة	عدد المناطق	المساحة (الهكتار)	النسبة (%)
الساحل	141	35903.96	74
الهضاب العليا	12	4347.00	07
الصحراء	21	4347.00	19
المجموع	174	49687.96	100

نلاحظ من خلال الجدول الاختلاف الكبير في توزيع مناطق التوسع السياحي حيث أن الساحل والصحراء تحصلا على أكبر النسب وهذا راجع لكون المنطقتين تمتازان بالسياحة الموسمية، فنجد السياحة الصيفية في الشمال والشتوية في الجنوب، مما يجعل من السياحة موردا هاما للتنمية، وذلك على مدار السنة.

2- إستراتيجية تهيئة مناطق التوسع السياحي:

في إطار السياسات الخاصة بتطور السياحة في الجزائر فإن العشرية (1986-1996) تمثل المرحلة التي تم خلالها التعريف بالإمكانات السياحية عبر إنشاء مناطق التوسع السياحي (ZET).

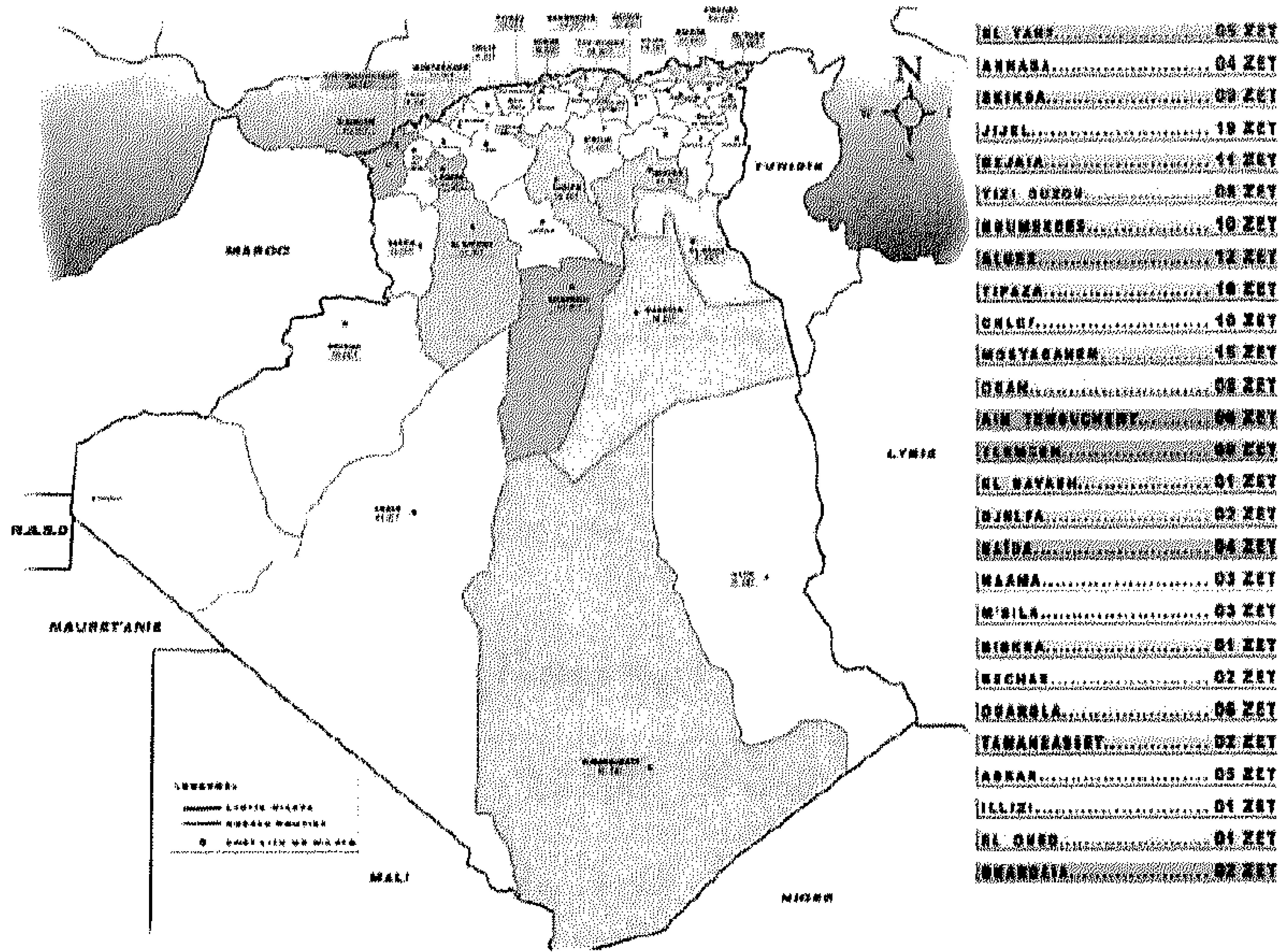
وقد تم تحديد هذه المناطق عبر التراب الوطني تبعًا للصفات التالية:

- طبيعة ودرجة تمركز الإمكانات السياحية.
- درجة تطور المنشآت والمرافق.
- الوضعية المواتية للشبكات التقنية.
- إمكانيات التزود بالماء.
- سهولة الوصول إليها.

وقد مكن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي أعده القطاع على المستوى القانوني من تحديد 174 منطقة توسع سياحي (Z E T) (شكل: 62) و202 موقع للحمامات المعدنية.

وإن إستراتيجية تهيئة هذه المناطق السياحية تتصور تثمين المناطق السياحية وتهيئتها حسب أربعة (04) فئات من المناطق.

- المناطق التي يجب تركها على حالتها الطبيعية بسبب إمكانية تعرضها إلى أضرار بيئية وصعوبات التهيئة.
- المناطق المؤهلة للاستثمارات بالنظر إلى وضعيتها.
- المناطق القابلة للتطور السياحي العائلي لما توفره من إمكانات فيما يخص الإيواء.
- المناطق المخصصة للسياحة العالمية الراقية، بسبب خصوصية الموقع والإمكانات المتاحة لإنشاء مجموعات سياحية كبيرة.



شكل (62): التوزيع المكاني لمناطق التوسع السياحية بالجزائر

3- منطقة التوسع السياحي الـ 22 ذات الأولوية للتهيئة في الجزائر:

من بين مناطق التوسع السياحي الموزعة على مستوى التراب الوطني أولت الدولة أهمية كبيرة من أجل توفير هياكل سياحية ولرفع القدرة الإيوائية خاصة منها المصنفة على المدى المتوسط حيث ركزت على 22 منطقة توسع سياحي جلها في شمال البلاد، وتكونت هيئتها في الأقطاب السياحية للامتياز على شكل قرى سياحية للامتياز، وقد تمت إعداد مخططات التهيئة لها[1].

ومن بين 22 منطقة توسع ذات الأولوية الموضحة سابقا فإنه تم اختيار 7 مناطق توسع سياحي سوف تتم تهيئتها في المدى القريب، وهي كالتالي:

- منطقة التوسع السياحي "العوانة" بولاية جيجل، تحمل الرقم: 05 .
- منطقة التوسع السياحي "أقريون" بولاية بجاية، تحمل الرقم: 06 .

(1) TESSA A., OP-CIT, P. 54.

- منطقة التوسع السياحي بولاية الجزائر، تحمل الرقم: 11 "La Fontaain".
- منطقة التوسع السياحي "زرالدة غرب" بولاية الجزائر، تحمل الرقم: 12.
- منطقة التوسع السياحي "العقيد عباس" بولاية تيبازة، تحمل الرقم: 13.
- منطقة التوسع السياحي "واد بلاح" بولاية تيبازة، تحمل الرقم: 14.
- منطقة التوسع السياحي"بوزجار" بولاية عين تموشنت، تحمل الرقم: 18.

4 - أهداف إنشاء مناطق التوسع السياحي:

نظرا للأهمية البالغة لهذه المناطق في تحقيق التنمية الشاملة للقطاعات المختلفة على المستويين المحلي والوطني، فإن أهداف إنشاء ودراسة مناطق التوسع السياحي تتمثل في:

- توفير الحماية اللازمة للبيئة من كل أنواع التلوث.
- المحافظة على التراث الطبيعي، والثقافي، والتاريخي، والإنساني وترقيته.
- اختبار الهياكل والتجهيزات المناسبة لخصائص كل موقع، إلى جانب نوعية النشاط السياحي الممكن ممارسته.
- تلبية رغبات السياح.
- ترقية بعض الأنشطة الملازمة للنشاط السياحي كالتجارة، الصناعات التقليدية...
- خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية اعتمد طريقة لتطوير مجموعة من الأقطاب التي تتوفر على إمكانيات سياحية، وتكون من عشرة مناطق ساحلية وثمانية منابع للمياه المعدنية، وحدد المخطط برنامج ترقية أعطيت له الأولوية يخص المناطق السياحية الجنوبية (الهقار، والطاسيلي، وقوريا) فمناطق التوسع السياحي يمكن أن تظهر في الجدول (14) التالي:

جدول (14): مناطق التوسع السياحي الممكنة للتطوير.

مناطق التوسع السياحي	المكان	المساحة (كلم^2)	عدد الأسرة	طابع
رشقون	عين تموشنت	5.27	2140	شاطئ
رأس عافية	جيجل	30	1244	شاطئ
واد بقرات	عنابة	104	200	شاطئ
تمنراست	تمنراست	45	900	صحراوي
تادلست	تيميمون	95	1700	صحراوي
جانات	جانات	100	20000	صحراوي
موسكاردا	تلمسان	15.46	1000	شاطئ
الشاطئ الاكبر	سكيكدة	14	1200	شاطئ
مسيدة	الطارف	40	1280	شاطئ
كاب روزة	الطارف	50	1450	شاطئ
واد بلاح	تيبازة	73	600	شاطئ
أزفون	تيزي وزو	10	810	شاطئ
كاب ايفي	مستغانم	300	15000	شاطئ

في ميدان الحمامات المعدنية فإن سياسة التنمية تتطلب معرفة معمقة لمراقبة مياه الحمامات المعدنية، مما يستدعي عصرنة الدراسات الموجودة والقيام بدراسات مفصلة للمواقع المعتمدة لانجاز المشاريع.

أما فيما يخص الساحل فإن مخطط تهيئة الساحل الذي أعدته المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية يتضمن برنامجا يتكون من 140 منطقة توسع سياحي (Z E T) منها 64 منطقة تعتبر ذات أولوية من بينها 15 منطقة توسع سياحي كانت موضوع دراسة وتخص1063 هكتار من الساحل هيئت لإقامة منشآت قادرة على استيعاب 24329 سرير وحوالي 5000 منصب شغل.

في الوقت الحالي وبغض النظر عن بعض المناطق المخصصة للتوسع السياحي التي تم إنجازها فعلا مثل الأندلس بوهران أو تيبازة، لم يتم القيام بعمليات تهيئة بأتم معنا الكلمة، بل تحويل عن طابعها الأصلي ، مما يتسبب في انتشار البناءات الفوضوية في الأراضي المخصصة لمناطق التوسع السياحي على سبيل المثال زموري سابقا بولاية بومرداس.

كما يلاحظ داخل المساحات المهيئة لمناطق التوسع السياحي إن المركبات المبنية في المناطق الساحلية والتي تحتل مساحات كبيرة تشهد توافدًا كبيرًا خلال موسم الاصطياف لكن تبقى متوقفة طوال السنة.

ويبدو اليوم أكثر من الضروري مراجعة الدراسة الخاصة بمناطق التوسع السياحي بغرض معرفة المساحات المحددة أصلا وإعادة تحسين شروط تهيئتها ومن أهم هذه الشروط هو قدرة الإستقبال، فالجزائر لها قدرة استقبال إجمالي فيما يخص الإيواء والمقدر بـ39213 سرير سنة 1985 كانت تحتل المرتبة الخامسة في إفريقيا بعد كل من:

- تونس 69580 سرير.
- المغرب 58044 سرير.
- نيجيريا 43000 سرير.
- مصر 43152 سرير.

وفي نهاية سنة 1989 بلغت قدرة الاستقبال 48302 سريرا(منها حوالي 21000 سرير) موزعة كالتالي:

- حضري 22428 أي بنسبة 46 %.
- ساحلي 13327 أي بنسبة 28 %.
- صحراوي 1130 أي بنسبة 02 %.
- مناخية 6331 أي بنسبة 13 %.
- حمامات معدنية 5116 أي بنسبة 11 %.

إن إمكانية القطاع الخاص تمثل 22460 سريرا أي بنسبة 48 % من قدرات الاستقبال الإجمالية وحسب الطابع ، تتوزع هذه القدرات كالتالي:

- ساحلي 1145 سرير أي بنسبة 05 %.
- صحراوي 2254 سرير أي بنسبة 10 %.
- حمامات معدنية 1528 سرير أي بنسبة 07 %.
- مناخي 76 سرير أي بنسبة 03 %.
- حضري 17461 سرير أي بنسبة 75 %.

وتبقى مساهمة القطاع الخاص في المنشآت القاعدية السياحية متمركزة في القطاع الحضري، مما يدل على قلة الأهمية أو الصعوبات التي يعانيها هذا القطاع للاستثمار في المناطق السياحية.

5- الأقطاب السياحية:

لقد تم تصنيف الأقطاب السياحية وفق مخططين هما :

- ❖ الأقطاب السياحية حسب المخطط الوطني للنشاط البيئي.
- ❖ الأقطاب السياحية حسب SDDATD.

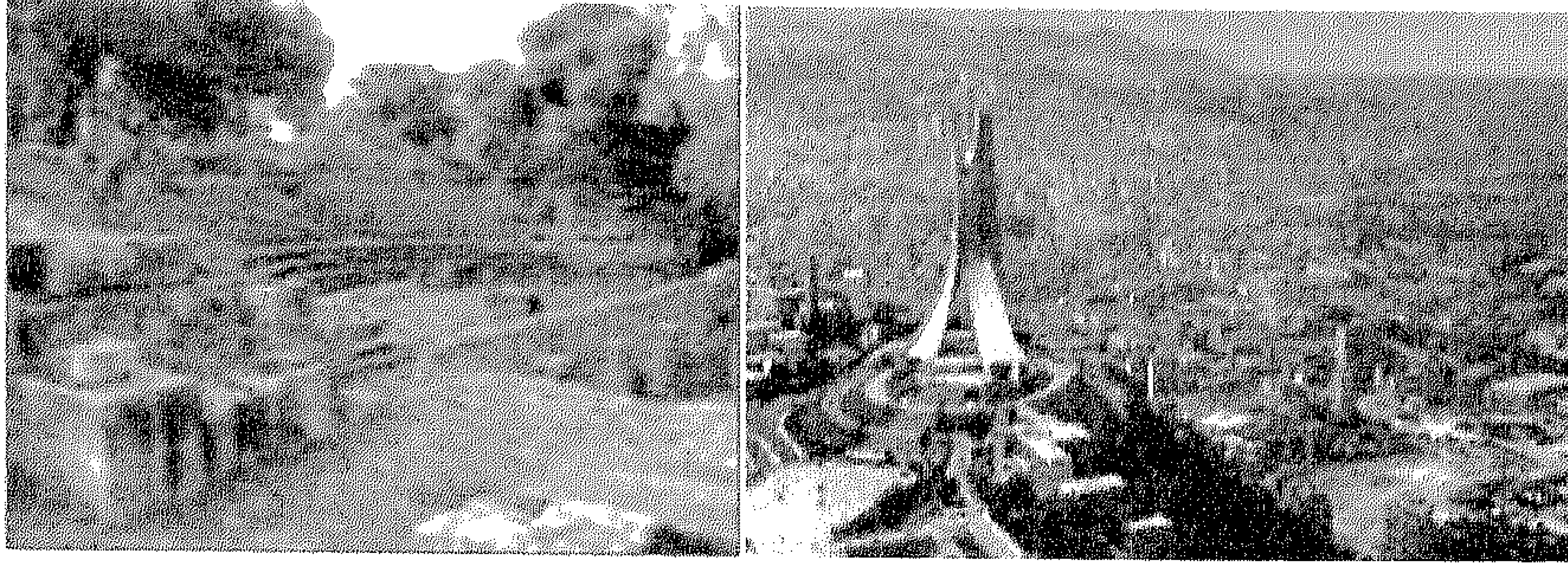
5-1- الأقطاب السياحية حسب المخطط الوطني للنشاط البيئي:

وقد حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة (07) أقطاب سياحية، تتمثل في:

❖ - القطب السياحي الأول:

وهو القطب الذي يضم شرشال، وتيبازة، والجزائر العاصمة، ومنطقة القبائل، ويتمحور حول المناطق الأثرية العريقة لمدينة شرشال وتيبازة بما فيها من آثار رومانية قديمة، بالإضافة إلى حي القصبة التاريخي بالعاصمة، والشواطئ الممتدة من شرق العاصمة إلى غربها، إضافة إلى مختلف المعالم الأثرية الموجودة

بالقرى والمناطق الطبيعية لمنطقة القبائل الكبرى التي يمارس عليها التزلج على الجليد والثلج (شكل: 63).

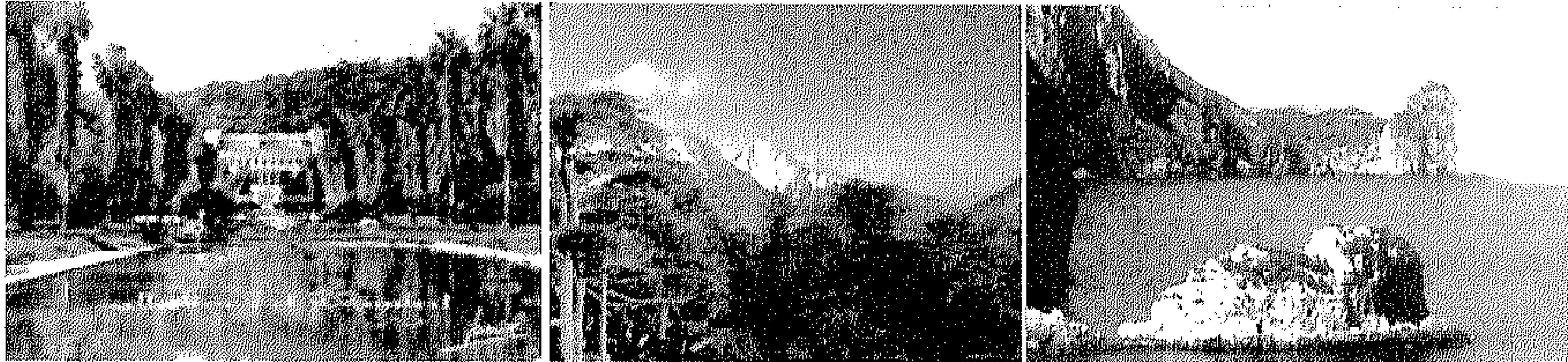


أثار رومانية بشرشال — مدينة الجزائر العاصمة

شكل (63): القطب السياحي الأول

❖ - القطب السياحي الثاني:

يشمل بجاية، وجميلة وسطيف، ويضم آثار العصور القديمة والقرون الوسطى لمدينة بجاية والآثار القديمة لمدينة جميلة المصنفة ضمن التراث العالمي، إضافة إلى أن مدينة سطيف كانت إحدى أهم المدن في العهد الروماني ثم الإسلامي. كما يشمل هذا القطب السياحي منطقة تيشي الساحلية والطريق الساحلي لمدينة جيجل وجبالها ومغاراتها العجيبة وزيامة منصورية (شكل: 64).

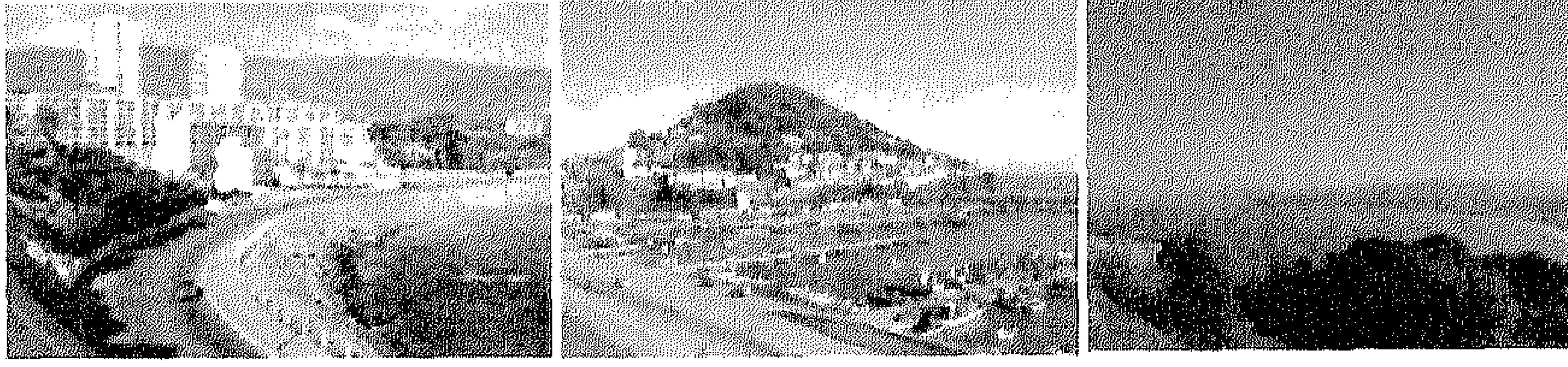


سواحل بجاية — جبال سطيف — مدينة جميلة

شكل (64): القطب السياحي الثاني

❖ - القطب السياحي الثالث:

يمتد من وهران إلى تلمسان، ويضم هذا القطب مناطق أثرية وتاريخية تعود إلى العهد الإسباني، بالإضافة إلى تراث ومساجد مدينة تلمسان ووهران (شكل: 65).



سواحل تلمسان ميناء تلمسان مدينة وهران

شكل (65): القطب السياحي الثالث

❖ - القطب السياحي الرابع:

يشمل عنابة، وقالمة، وسوق أهراس، والطارف، وسكيكدة ويحتوى على الآثار الرومانية، والحظيرة الطبيعية للقالة (الطارف)، إلى جانب أهمية مدينة عنابة بالنسبة للسياح المسيحيين والتي تقام فيها طقوس دينية بشهر أفريل في عيد الفصح خاصة في كنسية القديس أوغستينSaint Augustin (شكل: 66).

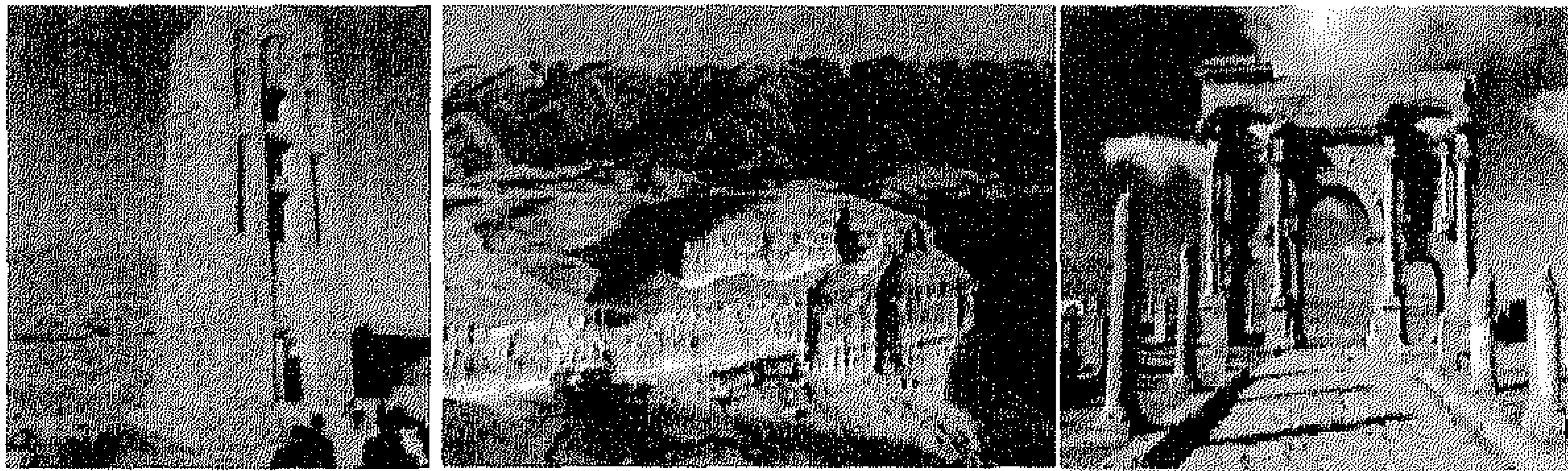


سواحل القالة (الطارف) شلال بالطارف جبال مدينة قالمة

شكل (66): القطب السياحي الرابع

❖ - القطب السياحي الخامس:

يتضمن كل من الأوراس، وتيمقاد، وبسكرة، وقلعة بني حماد، وبوسعادة بالمسيلة، ويمزج هذا القطب بين منعرجات غوفي وأودية الأوراس وجبال وشموخ آثار تيمقاد وقلعة بني حماد بالمسيلة (شكل: 67).

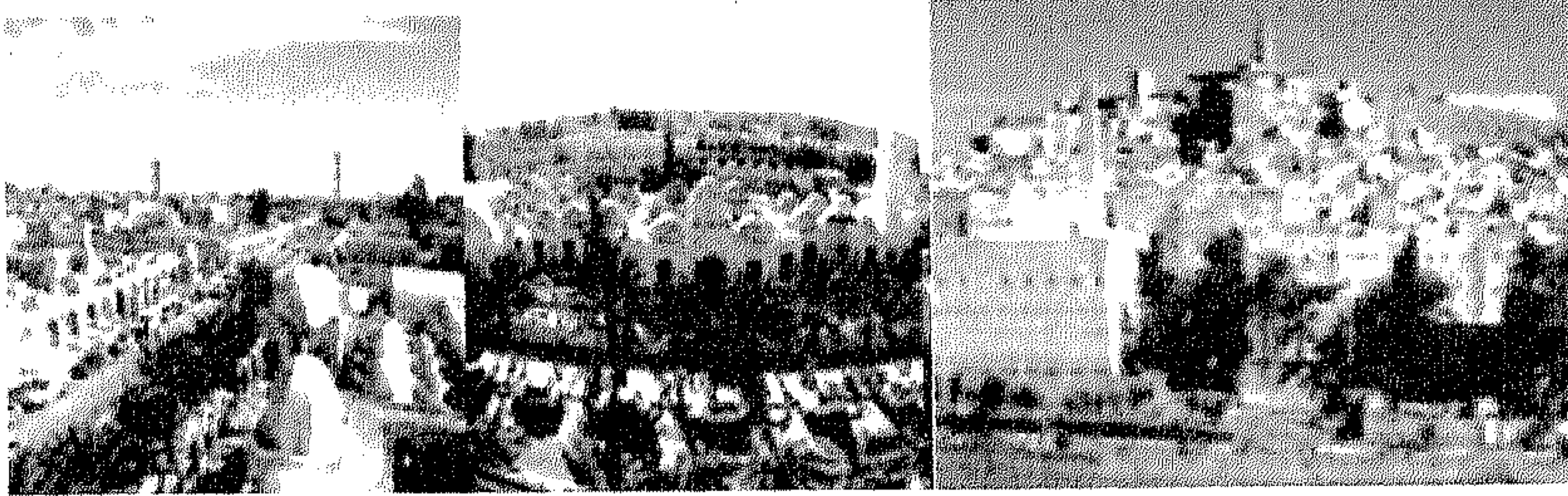


تمقاد (باتنة) غوفي (بسكرة) قلعة بني حماد (المسيلة)

شكل (67): القطب السياحي الخامس

❖ - القطب السياحي السادس:

يتواجد هذا القطب السياحي بالصحراء، ويشمل غرداية وتيميمون، فبالإضافة إلى مشاهد الصحراء وما توفره من هدوء مطلق، فإن هذا القطب يتميز بالعمران الخلاب والقصور الشامخة وهندستها المعمارية المتميزة بالقبب في غرداية، وواحات النخيل بتيميمون (شكل: 68).

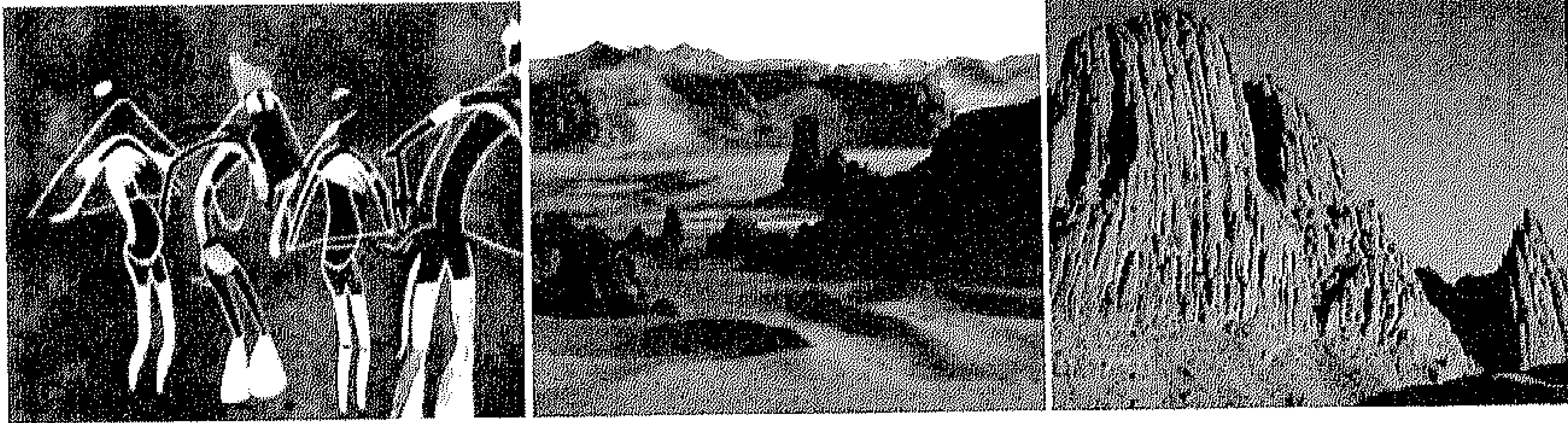


غرداية تيميمون

شكل (68): القطب السياحي السادس

❖ - القطب السياحي السابع:

وهو قطب الطاسلي– الهقار، ويتميز باحتواءه على رسوم ونقوش وجداريات منحوتة على الجبال في الصحراء، إلى جانب المناظر الطبيعية المتميزة التي تجمع بين الرمال والجبال الشاهقة (شكل: 69).



الهوقار الطاسيلي رسومات الطاسيلي

شكل (69): القطب السياحي السابع

5-2- الأقطاب السياحية حسب المخطط التوجيهي للتنمية والتهيئة السياحية المستدامة :

أعطى المخطط التوجيهي للتنمية والتهيئة السياحية المستدامة تعريفاً للقطب السياحي، ووضح المعايير التي تمت بها عملية اختيار الأقطاب السياحية، وكذلك الأسس التي اعتمدها في تقسيمه للأقطاب السياحية.

5-2-1- مفهوم القطب السياحي:

القطب السياحي هو عبارة عن تنظيم متكامل على حيز (مكان) جغرافي، لإعطاء منتجعات وأنشطة سياحية بفضل المشاريع السياحية.

وتتميز الأقطاب السياحية بما يلي:

- استقلالية كافية من أجل تلبية احتياجات السوق السياحية، وخلق الاستقطاب الداخلي والخارجي.
- القطب السياحي متعدد الأبعاد، لذا تعتبر مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية جزءً منه.
- الأقطاب السياحية هي عبارة عن واجهة رمزية لانبثاق مقاصد سياحية مستدامة، وتنافسية، ومتجددة، وأصيلة وذات جودة ونوعية.

5-2-2- اختيار الأقطاب السياحية :

من أجل تحديد الأقطاب السياحية، اعتمدت المعايير التالية:

- على أساس وجود عقارات مخصصة لمناطق التوسع السياحي ZET.
- على أساس جهوي بحيث يكون التقسيم المكاني متوازن.
- على أساس المقومات والمؤهلات السياحية، والبنى التحتية التي تميز منطقة عن أخرى.

5-2-3- تحديد الأقطاب السياحية :

تم تحديد الأقطاب السياحية تبعًا المخطط التوجيهي للتنمية والتهيئة السياحية المستدامة (SDDATD) إلى نوعين هما:

- ❖- **أقطاب من الدرجة الأولى:** التي تمثل الواجهات السياحية في الجزائر، حيث نجد 7 أقطاب سياحية من الدرجة الأولى وهي: الجزائر- بجاية ، جيجل ، تيبازة ، الأغواط ، قالمة، غرداية ، جانيت.
- ❖- **الأقطاب التكميلية:** من أجل تدعيم الأقطاب السياحية من الدرجة الأولى، فنجد في الجزائر 7 أقطاب تكميلية أيضا هي: وهران-عين تموشنت-تلمسان، باتنة-عنابة-الطارف، بسكرة-قصور الجنوب الغربي-تمنراست.

حيث يخضع كل نوع من الأقطاب السالفة الذكر إلى نوع معين من السياحة، وهذا راجع للإمكانات والمؤهلات السياحية التي تختلف من مكان لآخر على المستوى الوطني.

6- واقع السياحة حاليا :

6-1- الإدارة السياحية الجديدة:

تتطلب كل السياسات السياحية الجديدة تنظيمًا وإدارة جديدة، فالتنمية السياحية تمر بالفعل عبر ترقية وتأسيس إدارة سياحية جديدة ترمي إلى إقامة تفاعل بناء بين الفاعلين الرئيسيين الثلاثة للتنمية السياحية، وهم:

- ❖- تتولى الدولة تصميم السياسة السياحية على المستوى الوطني، وتقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على المستوى الجهوي والمحلي، وتبقى الدولة محرك التنمية بموجب المساعي الرامية إلى إنشاء بيئة سياسية

وقانونية مواتية وبرامج تنمية مسندة لترقية النوعية والعلامة التجارية للوجهة الجزائرية الجديدة[1].

❖- الفاعلون الاقتصاديون الحاملون للمشاريع المولدة للموارد، و للثروة وللوظائف.

❖- المجتمع الذي يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي بتحفيز ومساعدة السكان على المشاركة في الأنشطة السياحية وتنمية ثقافة سياحية مؤسسة على مكاسب الحضارة الأصيلة، ويساهم في التشكيل النهائي للمشاريع السياحية المحددة في مختلف الأقطاب باحترام طريقة المساعي التصاعدية.

2-6- أسباب تأخر التنمية السياحية بالجزائر:

رغم المكونات السياحية التي تتمتع بها الجزائر وثرائها الطبيعي والحضاري، إلا أن التنمية السياحية تواجهها بعض العقبات، لعل أهمها نذكر:

- نقص مستوى الخدمات السياحية في الجزائر.
- نقص وعدم ملائمة هياكل الإيواء السياحية حتى على المستوى الداخلي حيث قدرت الفنادق حسب إحصاء2005 بـ 81000 فندق، الأمر الذي أدى إلى:
    - بيع خمس (05) فنادق خلال مناقصة أفريل 2006.
    - وجود أربعة عشر14 فندق في المناقصة حاليا.
    - من المقترح بيع اثني عشر(12) فندقا بعد 14 فندق التي في المناقصة.
    - عدم مرجعية المحيط السياسي.
    - غياب مخططات توجيهية وطنية تتعلق بالتسيير السياحي للبلاد.

---

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025) SDAT ، مرجع سابق، ص. 50.

- عدم تنظيم وتسيير المجال السياحي وخاصة العقار السياحي، إذ لم تستطع الإدارة السياحية لوحدها التحكم فيه، حيث يتدخل في ذلك العديد من المتعاملين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وبصفة عشوائية، وبدون تنسيق مسبق بينهم، منهم الوكالة العقارية، أملاك الدولة والجماعات المحلية لدعم الاستثمار (CALPI)، وهذا التداخل يعرقل الإدارة السياحية في القيام بدورها المتمثل في تسيير السياحة.
- انعدام تواجد مرشدين سياحيين مؤهلين، في حين أن الملاحظ حاليا أن السائق يقوم بدورين: السائق والمرشد.
- الصعوبات المواجهة في تموين دراسة التهيئة السياحية وفي تموين عمليات التزويد بالبنى التحتية (VRD) وأيضا في تموين المشاريع السياحية والفندقية.
- تقهقر البيئة المحيطة والتي أصبحت تقف عائقا أمام التنمية السياحية، ونخص بها كل أنواع التلوث البيئي، إهمال التراث الثقافي والتاريخي، واللامبالاة ، إضافة إلى سلوكات بعض المواطنين البعيدة كل البعد عن العلم والمعرفة والتحضر والتي ترى في السياحة أداة كسر وتعدي على الثقافة والتقاليد الوطنية.
- عدم تلاؤم القوانين السياحية مع متطلبات السوق السياحية الحالية، فنلاحظ غياب بعض الأنشطة السياحية في القانون السياحي الوطني كالغطس تحت الماء والتزحلق فوق الرمال، والصيد السياحي، والمهرجانات وغيرها.

وبالتالي يجب إيجاد حلا عاجلا لوضعية التنمية السياحة في الجزائر، وأن يكون ذلك بطريقة علمية حتى نستدرك ما فاتنا من سنوات الخمول السياحي،

فقد حان الوقت لكي تتفطن الجزائر إلى أهمية هذا القطاع وأن تدخل سوق المنافسة السياحية العالمية من بابها الواسع.

7- محدودية البعد البيئي في إستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر:

انطلاقا بما تشكله التنمية المتوازنة من أهمية كبيرة في تطور الجزائر، كان هناك اهتمام بالغ بالمناطق الجنوبية، فبالإضافة إلى الطبيعة الفيزيائية الخاصة بهذه المناطق وما تزخر به من مواد إستراتيجية هامة (محروقات، ومعادن نادرة، ومقومات سياحية متنوعة وترية...) واحتلالها لموقع استراتيجي متميز بسبب توغلها في القارة الإفريقية، هذه المساحة الشاسعة من التراب الوطني (87٪ من المساحة الإجمالية) تتميز بنقاء نادر على المستوى البيئي، وتفرد في بعض الخصائص الإيكولوجية (الواحات، جبال، الهوقار ، الطاسيلي...) تجعلها عوامل تشجيع لتنشيط قطاع السياحة ببعد عالمي، لكنها تعتبر أوساط حساسة في بعض المناطق التي تتطلب ممارسة السياحة بنوع من الحذر والحيطة لعدم الإضرار بخصائصها البيئية، فسياسات التنمية السابقة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد ضحت بموروث طبيعي وثقافي لا يعوض، وتسببت بمشاكل لا حصر لها بهذه المناطق منها:

- مشكلة صعود المياه التي تعاني منها منطقة واد سوف وقضائها على أهم ما يميز الصحراء (النخيل) وهدم الغيطان التي كانت الأكثر تضررًا خاصة وأنها تقدم الموروثات الاجتماعية ذات الجذور العميقة في الثقافة الصحراوية.
- تضرر نظام الواحات المتجانسة بمنطقة واد ميزاب، والمصنفة كمناطق محمية على المستوي العالمي.
- تشوه الجانب الهندسي والتاريخي للمجالات المبنية وظهور أشكال جديدة لا تعبر عن الهوية الصحراوية.

هذه بعض الأمثلة عن مدى تضرر هذا الجزء من الجزائر، الذي إن استغل أحسن استغلال فإنه يبشر بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، لهذا فالسياحة البيئية تشكل ثروة حقيقية لتجسيد حركة اقتصادية واجتماعية نشيطة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وقد أعطت الإستراتجية الجديدة للسياحة التي تبنتها الجزائر أهمية للسياحة البيئية جسدتها في توجه خاص نحو المناطق الجنوبية والتي تغلب عليها الطبيعة الصحراوية، خاصة وأن هذه المناطق تحضي باهتمام دولي وتشكل وجهة مفضلة للسياح لما تزخر به من كمائن سياحية متنوعة ونادرة.

ونشير هنا أنه في إطار التحضير لسنة 2002 كسنة عالمية للسياحة البيئية، وتحت إشراف منظمة السياحة العالمية بالتنسيق مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر، أقيم ملتقي دولي حول موضوع التنمية المستدامة للسياحة البيئية في المناطق الصحراوية في الفترة 23-21 جانفي 2002 تم مناقشة فيه ثلاث نقاط أساسية، تتمثل في:

- تخطيط وتنظيم السياحة البيئية بالمناطق الصحراوية.
- تطوير المنتوج السياحي وتنمية السياحة البيئية.
- التوزيع المتساوي لفوائد السياحة البيئية علي المتعاملين.

وأخذ موضوع تنمية السياحة البيئية في الصحراء الجزائرية حيزًا كبيرًا من المنافسة تناول نقاط عديدة أهمها: المحافظة على البيئة، ونوعية المناظر الطبيعية بهذه المناطق، وخلق وحماية الحظائر الطبيعية لاحتضان هذا الملتقي الاقتصادي الاجتماعي والعلمي في نفس الوقت، وكان انطلاقا من المكانة الهامة التي تحتلها المناطق الصحراوية ضمن برنامج التنمية السياحية في الجزائر، وإدراك السلطات العمومية ومنشطي السياحة لضرورة التنمية في إطار المحافظة والاستدامة.

من جهة أخري جاءت ثمار النقاش في هذا المجال بالإجابة عن بعض الأسئلة التي كانت تشغل بل المخططين لتطوير قطاع السياحة وتفعيل النشاط السياحي البيئي بالصحراء، والتي تتمحور في مجملها حول كيفية التوفيق بين الرغبة في تحقيق مردود للنشاط السياحي ببعده التجاري، وضرورة المحافظة وحماية المواقع السياحية خاصة منها الهشة، وهذا من أجل تدعيم إستراتجية الجزائر للتنمية المستدامة في هذه المناطق.

ومن هذا المنطق تراهن الجزائر على دفع دواليب السياحة انطلاقا من المناطق الصحراوية كمورد أساسي للعملة الصعبة وركن من أركان التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.

8- الأفاق المستقبلية للتنمية السياحية بالجزائر:

يشكل اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر الذي تبنته الجزائر منطلق جديد للتنمية السياحة بالجزائر، وأن تسعى من خلالها الصناعة السياحية والتقليدية أن تحتل مكانتها في السوق العالمية بحكم قدرتها الطبيعية والثقافية، وبحكم هذا القطاع الذي ظل لسنوات عديدة حكرًا على المؤسسات العمومية فلم يحظ فعلا بالعناية الكبيرة.

ولتجنب سلبيات الماضي كرس قانون الاستثمار امتيازات جبائية وجمركية لصالح الاستثمارات السياحية، وقد توجهت الدولة مؤخرًا بإنشاء وكالة وطنية لتنمية السياحة وهذا من أجل التكفل بكل انشغالات المستثمرين من مرحلة التصميم إلى غاية تنفيذ المشروع ودخوله حيز الاستغلال وذلك على حوالي 174 منطقة توسع سياحي، وفي هذا الإطار نجد أن هذه السياسة الجديدة تسعى إلى دعم وتكييف علاقات شراكة من أجل إقامة مشاريع سياحية، حيث دخل القطاع حاليا في استثمارات مع الأجانب كالايطاليين في مجال الفندقة، والهدف من هذه الشراكة ليس التخلص من المؤسسات العمومية وإنما وضع ديناميكية جديدة في مجال تسيير المرافق السياحية.

كما يجب على الوكالات والجمعيات المحلية أن تلعب دورها للنهوض بالقطاع وأن الدولة مهمتها التعريف بهذه الإمكانات وتشجيعها، وكذا جلب المتعاملين للتعريف بمنتوجات المناطق السياحية، كما أن إرادة الدولة تتجسد في دفع سياسة جديدة للنهوض بهذا القطاع حيث سطرت الوزارة برنامجا خاصا بالقطاع السياحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حددت مهلته إلى غاية سنة 2010 وبإمكان هذا الإجراء أن يكون حافزًا ودافعًا للمتعاملين بهذا القطاع.

أما بالنسبة للصناعات التقليدية فقد وضعت لها تسهيلات هامة لبناء صناعة منافسة من أجل تشجيع المتعاملين لجلب المادة الأولية، حيث تم تخفيض نسبة 05 ٪ من الضرائب لكل متعامل، من أجل دفع قطاع الصناعات التقليدية، والذي سيعرف نموًا هامًا إذا لعبت الوكالات والجمعيات المحلية دورًا في هذا الميدان وعدم الاعتماد على الدولة في ذلك.

غير أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية السياحية يصطدم بنقص الاحترافية والحواجز البيروقراطية في مجال الحصول على العقار، ومن جهة أخرى فإن أنماط التمويل التي تعتمدها المؤسسات المالية لم تسمح للقطاع الخاص باحتلال الصدارة في هذا الميدان.

وفيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب سواء كان في مجال التسيير أو الاستثمار، فإن القطاع العمومي لم يستغل الفرص التي منحه إياه المسيرون الدوليون مثل هيلتون ، ميري نان ، أوبروا ، وأبو نواس علاوة على ذلك نجد أن الفنادق التي لها سمعة جيدة فيما يخص نوعية الخدمات المقدمة قليلة.

وضمن منظور الإنعاش الاقتصادي فإن القطاع العمومي الذي يتوفر على وحدات فندقية منتشرة عبر كامل التراب الوطني، سيلعب دورا هاما إذا ما أسندت له مهام جديدة، ومن جهة أخرى فإن تقديرات المنظمة العامية للسياحة (O M T) فيما يخص الحركة السياحية تبرز زيادة معتبرة للسياح في السنوات

القادمة حيث تم قدوم 700مليون مسافر في سنة 2000 وأزيد من مليار سائح في سنة 2010، وعليه يتعين على قطاع السياحة في الجزائر تحسين أداء المتعاملين العموميين كانوا أم خواص بغرض احتلال مكانة في هذه الأسواق والمشاركة في تحسين الموارد الوطنية خارج المحروقات.

إن تباطؤ التوافد السياحي كان مصحوبا بانخفاض عدد الليالي من 365988 في سنة 1992 إلى 60559 في سنة 1996 أي انخفاض بنسبة 84 ٪ وإذا أخذنا على سبيل المثال بعض دول حوض المتوسط لندرك الفارق المتزايد بين القدرات السياحية الجزائرية وقدرات دول مثل تركيا وتونس والمغرب، ففي نفس الفترة انتقل عدد الليالي من:

- حوالي 10 مليون إلى 26 مليون في تركيا.
- حوالي 19 مليون إلى 20 مليون في تونس.

ففي مدينة مراكش بالمغرب بلغ عدد الليالي حوالي مليونين (02 مليون) في سنة 1990، وتبين المقارنة بين الليالي الوطنية والدولية ضعف السياحة في الجزائر وتقهقرها، وتمثلت الليالي بـ 18٪ فقط في سنة 1990 و 11٪ في سنة 1992، بينما في المغرب شكلت حصة الليالي نسبة 81,3 ٪ في سنة 1990 و 68,2 ٪ في سنة 1991.

وهناك مؤشر آخر لنجاح السياحة وهو معدل فترة الإقامة الذي يتم حسابه بتقسيم عدد الليالي على عدد الدخول، ففي سنة 1990 كان معدل فترة الإقامة يقدر بـ 1,8 بالنسبة لغير المقيمين و5,2 بالنسبة للمقيمين ذوي الجنسية الجزائرية و1,4 بالنسبة للمقيمين الأجانب و2,2 بالنسبة للمجموع (المقيمين وغير المقيمين).

وخلال نفس السنة كان هذا المؤشر يقدر بـ 3,2 في فرنسا، 2,5 في إيطاليا و2,5 في إسبانيا، ولا يعكس مستوى هذا المؤشر تقهقرًا فحسب مقارنة بالعشرية السابقة (3,15 في سنة 1997) بل كذلك فارقًا كبيرًا وهام مقارنة بالدول المذكورة.

وتبرز بعض هذه المؤشرات التأخر المتراكم في قطاع السياحة، ويبقى المسافرون الفرنسيون يتصدرون الطليعة حيث بلغ عددهم 34690 في سنة 1997 و47475 في سنة 1999 أي على التوالي 37 ٪ و34 ٪من مجموع المسافرين الأجانب، أما المسافرين المتوافدين من الدول العربية فعددهم ضئيل حيث بلغ هذا العدد 30130 في سنة 1997 و34303 في سنة 1999 مما يمثل على التوالي 32٪ و25٪ من المسافرين الأجانب، وتميزت هذه السنوات الأخيرة بمحاولات تنسيق العمل بين الدول العربية بهدف إزالة المشاكل لترقية حقيقية للسياحة في الوطن العربي.

خلاصة

على الرغم من تقسيم التراب الوطني إلى مناطق التوسع السياحي من أجل الإرتقاء بالسياحة الجزائرية إلا أنها بقيت تراوح مكانها، وذلك ما أدى إلى محدودية البعد البيئي في إستراتجية التنمية السياحية بسبب سوء التسيير السياحي، إلا أن الدولة الجزائرية وضعت خطة من أجل النهوض بالسياحة ضمن إستراتجية وطنية لتنمية هذا القطاع ووضع آفاقه المستقبلية متمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.

إلى جانب أهمية مناطق التوسع السياحي التي من شأنها إعطاء قيمة للسياحة الجزائرية خاصة للوافدين من الخارج، وهي كل أعمال تسمح للجزائر بأن تكون واجهة سياحية مهمة في حوض البحر المتوسط.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

- أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتب القاهرة، 1997.
- أحمد الجلاد، التنمية السياحية المتواصلة، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962إلى 1982، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987.
- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007.
- أحمد عبد الكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مصر.
- إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق، عمان، 2010.
- أدريان سونيسك ودانيال ستاينس، تقرير الأثر الاقتصادي للسياحة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد السادس، العدد الثاني، أغسطس/سبتمبر 1999.
- أمال الحماصي، السياحة والتنمية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، مؤتمر السياحة في مصر واقتصادياتها وإدارتها، جامعة المنصورة، 1988.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025) SDAT، الكتاب 4، الجزائر، 2007.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2000.

- البكري فؤاد، العلاقات العامة في المنشآت السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 2004.

- إلهام الصراوي، التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة، ندوة التنمية الريفية، برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق والجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، 2009.

- أكرم قولتقجي، تحليل مدخلات ومخرجات في صناعة السياحة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، 1996.

- حسن الحسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة، الدار اللبنانية والعلاقات العامة، بيروت، ط1، 1978.

- حسن ابراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

- حسين كفافي، رؤية عصرية للتنمية السياحية للدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991.

- حسن رجب، النهضة السياحية، المكتبة السياحية، القاهرة، 1966.

- حسن عبد القادر صالح، السياحة في الوطن العربي، شئون عربية، العدد 76، 1993.

- حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، ط1، عمان، 2001.

- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار المسيرة، عمان، الأردن.

- خنجي زكريا، تلوث البيئة، ط2، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- سامح غرايبة وفرحان يحيى، المدخل إلى العلوم البيئية، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1998.

- صلاح الدين عبد الوهاب، السياحة القومية للتسويق السياحي، القاهرة، 1984.

- صلاح الدين خربوطلي، الاقتصاد السياحي، ، المعهد المتوسط السياحي والفندقي، دمشق، دون سنة نشر.

- صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، مكتبة الحازم، دمشق، 2002.

- عابد عبد القادر، أساسيات علم البيئة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، 2004.

- علي حسن موسى، المناخ والسياحة، دار الأنوار، دمشق، 1997.

- عبد الفتاح غنيمة، التخطيط السياحي، دار الفنون، ط1، الإسكندرية، 2003.

- عبد الرحمن السحيباتي، حبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة 01.

- عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- عبد العزيز الهزاع، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار، الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية.

- عثمان غنيم، وسعد، بنيتا، التخطيط السياحي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 1999.
- كولينات كلاوس، شتاينكه البرت، جغرافية السياحة ووقت الفراغ، ترجمة الدكتور نسيم برهم، الجامعة الأردنية، عمّان، 1991.
- مثنى طه الخوري، اسماعيل محمد علي دباغ، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
- ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
- ماجد عباس محمود، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، القاهرة.
- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1999.
- منال شوقي عبد المعطي أحمد، جغرافية السياحة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.
- منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.
- موفق الحميرى، نبيل الحوامدة، الجغرافيا السياحية في القرن الواحد والعشرين، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- محمد صبحي عبد الحكيم، جغرافية السياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003.

- محمد أحمد الخضيري، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.
- محمد شيًّا، السياحة البيئية في لبنان: بين الحلم والواقع، دار الكتاب الثقافي، بيروت، 2004.
- محمد حسين بازرعة، شوقي محمد حسين، التمثيل السياحي الخارجي، دليل عمل، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- محمود كامل، السياحة علمًا وتطبيقًا، الهيئة العامة للكتاب، 1970.
- محمود ماجد عباس، السياحة البيئية، دار المعارف، الإسكندرية، 1996.
- محمدي موسى الحريري، جغرافيا السياحة، وائل للنشر، القاهرة، مصر، 1997.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2008.
- فاروق كامل عز الدين، جغرافية الترويج والسياحة، جامعة الزقازيق، مصر، 1992.
- ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2001.
- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
- نبيل الروبي، نظرية السياحة: مجموعة الدراسات السياحية (01)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1970.
- نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

- نعيم الظاهر، الياس سراب، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، 2001.
- هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
- يسرى دعبس، السياحة والبيئة: دراسات و بحوث في انثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية والبيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- Richard Sharpley، التنمية السياحية و البيئة ما بعد الاستدامة، ترجمة محمد طالب السيد سليمان وطلال نواف عامر، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

المراجع باللغة غير العربية:

- BURKART & MEDLIK, The management of tourism, Heinmann, 1981.
- BURNS P. & HOLDEN A., Tourism : a new perspective. Hemel Hempstead: Prentice Hall International, 1995.
- CHRISTINE R., Le tourisme, publication universitaires, d'études européennes, Genève, 1985.
- DAVIS M., Fear and money in Dubai, new left review, 2006.
- DUHAMEL, P., SACAREAU, I., Le tourisme dans le monde, Armond Colin, Paris, 1998.
- GURUNG D., & SEELAND K., Ecotourism in Bhutan : extending its benefits to rural communities, Annals of Tourism Research 35 (2), 2008, P. 489- 508.

- JONSSON A., The icelandic economic miracle, Where does the money come from ? Reykjavik: Kaupthing Bank. Available on: www.kaupthing.is/lisalib/getfi.le.aspx?itemid=6897 (accessed 10.11.08).

- HELD D., & MCGREW A., The global transformations reader, Cambridge, polity press, 2000 .

- MATHESON R., WALL G., Tourism: economic, physical and social impact, Longman, London, 1982.

- MATHISON A., GOFFREY W., Tourism economic, physical and social impacts, Longman Group, London, and New York, 1984.

- MATLY M., & DILLON L., Dubai strategy : past, present, future, Harvard Business School, Available on: www.belfercenter.ksg.harvard.edu/files/maltly_paperl.pdf (accessed 03.02.2009).

- MARLIN P., Dictionnaire De Géographie, Paris 1988.

- MESPLIER, A., BLOC-DURAFFOUR A., Le tourisme dans le monde, BREAL, Paris, 2000.

- Ministère du tourisme et de l'artisanat, Bilan du développement touristique, Algérie, 1977.

- MONEREAU M., Gestion des entreprises du tourisme, 2e édition, BREAL, France, 1999.

- NEGI J., Tourism and travel: Concepts and principals, GITANJAL, Publishing House, New Delhi, 1990.
- ONU-WTO : Recommandations sur les statistiques du tourisme،chapitre II، série M No 83 (1994).
- ROBINSON H., Geography of tourism, London, 1976.
- SCHOLTE J., What is globalisation ? The definitional issue-again. Working paper n°. 109/02, University of Warwick: Centre for the study of globalization and regionalization. Available on: www. Wrwick.ac.uk/ faclsoclpais/ staff / brassett/ teachinglscholte-globalisation .pdf (accessed 04.12.08).
- TESSA A., Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1993.

السياحة البيئية المستدامة

بين النظرية والتطبيق







دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - شارع الملك حسين

مجمع الفحيص التجاري - هاتف: 4611169 6 962+

تلفاكس: 4612190 6 962+ ص.ب 922762 عمّان 11192 الأردن

Safa@darsafa.info Safa@darsafa1.net Safa@darsafa.net


دار صفاء للنشر والتوزيع


دار صفاء للنشر